جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

البيـــان المـــالـــى

عن

مشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

يقدمه

د/ محمد معيط

وزير المالية

محتويات البيان المالى
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

	رقم الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول : الإطار العام لمشروع الموازنة العامة للدولة	٣
أولاً : آفاق الاقتصاد العالمى	١٦
ثانياً : آفاق الاقتصاد المحلى	٢٣
ثالثاً : السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن	٣٣
رابعاً : التقديرات المالية المستهدفة	٣٧
خامساً : تنويع مصادر التمويل وإدارة اكثر كفاءة للدين العام	٦٤
سادساً : المخاطر المالية	٧٣
سابعاً : المشاركة المجتمعية والشفافية	٧٩
الفصل الثانى : البيانات التحليلية لمشروع الموازنة العامة للدولة	٨٧
الاستخدامات	٨٩
المـــوارد	١٢٤
الفصل الثالث : التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة	١٤٥
الفصل الرابع : مشروع موازنة الخزانة العامة	١٥٣
الفصل الخامس : العلاقات مع الهيئات الاقتصادية	١٥٧
الخاتمة	١٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾

صدق الله العظيم

السيد المستشار الجليل / رئيس مجلس النواب
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

أتشرف اليوم بالتواجد مع حضراتكم لإلقاء البيان المالى لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ والذي تزامن وقت إعداده بأحداث وظروف استثنائية تتمثل فى تفشى جائحة كورونا وتأثيرها الهائل والممتد على كافة الدول والاقتصاديات بشكل أصبح يمثل تهديد حقيقى ليس فقط لصحة المواطنين بل ولحياة ودخول الملايين من البشر من الذين فقدوا عملهم او تأثروا سلبيا بالأحداث الجارية.

ودعوني فى البداية أن أتوجه لمجلسكم الموقر رئيساً وأعضاءً بالشكر والتحية لمساندتكم ودعمكم المستمر لمصر وللحكومة خلال تلك الازمة العالمية التى نواجهها، وسنستطيع بإذن الله من خلال هذا الدعم والتلاحم الشعبى ان نتخطى هذه الازمة باقل الخسائر من خلال تقديم المساندة والدعم الكافى للقطاعات والفئات الاكثر احتياجا وبشكل يمكن اقتصادنا وبلدنا على التعافى السريع لاستكمال مسيرة التنمية. ولعلنا ادركنا جميعا الان باننا كلنا جميعا على حق وصواب عندما وضعنا خططاً ونفذنا برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل والطموح خلال السنوات السابقة والذى ساهم فى بناء دعائم اقتصاد قوى قادر على التعامل مع التحديات والصدمات بشكل يسمح باكتساب ثقة دول العالم والمؤسسات الدولية والمستثمرين فى إمكانياته وقدراته ويمهد القدرة على سرعة تحقيق التنمية الشاملة والتى ستؤمن بإذن الله للمواطن المصرى مستوى حياة كريمة ومستقبل أفضل له ولأولاده وللأجيال القادمة.

كما أود أن أتوجه من هذا المكان الموقر وأمامكم نواب الشـــعب بكل التحية والتقدير للشـــعب المصـــرى العظيم كونه البطل الحقيقي لما تم من اصـلاح خلال السـنوات السـابقة حيث تحمل أعباء الإصـلاحات الاقتصـادية الضرورية ثقةً منه فى قيادته وحباً لبلده ولتطلعه لتأمين مستقبل أفضل له ولأولاده، والآن تبذل الحكومة وكافة مؤسـسـات الدولة قصـارى جهدها لتوفير خدمة وحماية صحية لائقة للمواطن ولأسرته ولمساندة الجميع على تجاوز الازمة الحالية.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير للبلاد.

وزير المالية

د/ محمد معيط

الفصل الأول

الإطار العام

لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

السيد المستشار الجليل / رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد تزامن توقيت إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مع أحداث وظروف استثنائية تتمثل فى تفشى جائحة كورونا وتأثيرها الهائل والممتد على كافة الدول والإقتصاديات بشكل مثل تهديد حقيقى ليس فقط لصحة وحياة المواطنين ودخول الملايين منهم بل امتد التأثير السلبي إلى القطاعات الإقتصادية الأساسية والجوهرية في معظم دول العالم. وقد عملت الحكومة منذ البداية وبشكل احترازى وسريع وفعال وفى ضوء مساندة حقيقية ومستمرة من مجلس النواب الموقر وجميع جهات ومؤسسات الدولة فى وضع إطار متسق ومتكامل للتعامل مع الجائحة مما ساهم في سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات ساهمت فى التعامل مع هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة من خلال تقديم المساندة والدعم الكافى للقطاعات والفئات الأكثر إحتياجاً والأكثر تأثراً بشكل مكّن اقتصادنا وبلدنا من الحفاظ على قدر جيد من النشاط والإستقرار الإقتصادى وساهم في إيجاد بيئة تسمح بسرعة التعافى السريع والقوى والمستدام لاستكمال مسيرة التنمية. ولعلنا ندرك جميعاً الآن ونثمن ونعى أهمية قيامنا بتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى الوطنى الشامل خلال السنوات السابقة والذي ساهم فى بناء دعائم إقتصاد قوى ومرن ومستقر وقادر على التعامل مع التحديات والصدمات بشكل ساهم فى اكتساب ثقة دول العالم والمؤسسات الدولية والمستثمرين فى إمكانيات وقدرات الإقتصاد المصرى وبما يمهد لتحقيق التنمية الشاملة والتى ستؤمن بإذن الله للمواطن المصرى مستوى حياة كريمة ومستقبل أفضل له ولأولاده وللأجيال القادمة وأيضاً أمَن للدولة وضع مالى ونقدى آمن ومستقر يُمكن الدولة من تحقيق رؤيتها الشاملة ٢٠٣٠.

وقد ارتأت وزارة المالية الإبقاء على تقديرات الموازنة للعام المالى السابق (٢٠٢٠/٢٠٢١) والتي أعدت وأرسلت لمجلسكم الموقر فى نهاية مارس ٢٠٢٠ إلتزاماً بنصوص الدستور المصرى دون تغيير لحين استشراف ووضوح الرؤية ثم القيام بإجراء التعديلات المطلوبة على بنود الموازنة المختلفة وبالتنسيق الكامل مع مجلسكم الموقر. حيث أننا استطعنا بفضل الله التعامل مع الموقف بشكل مرن سمح بالحفاظ على استقرار أوضاع المالية العامة والمديونية الحكومية وذلك دون الحاجة للعودة الى مجلسكم الموقر لتعديل الموازنة أو لطلب اعتمادات إضافية إلا اعتماد إضافى واحد بقيمة ٢,٠ مليار جنيه لزيادة الإنفاق على الباب السابع حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية نظراً لوجود العديد من الطلبات الإضافية الضرورية والتي لم تكن مدرجة بالموازنة تخص هذا الأنفاق.

وها نحن ننتقل الآن لعرض ومناقشة موازنة العام الجديد ٢٠٢١/٢٠٢٢ والتي أعدت خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٠ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢١ وبعد التفاوض والتشاور مع نحو ٦٥٩ جهة موازنية وكذلك كافة المصالح الإيرادية وغير الإيرادية التابعة لوزارة المالية، حيث تم إعداد تقديرات موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ فى ضوء تقديرات الإقتصاد العالمى السائدة من قبل المؤسسات الدولية حتى نهاية يناير ٢٠٢١ وأيضاً تقديرات وافتراضات الإقتصاد المحلى المعدة من كافة الجهات والوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية وكذلك أخذاً في الإعتبار أولويات الدولة وبرنامج الحكومة والتي تعتبر فى الوقت نفسه ركائز الموازنة الجديدة وهى أربع ركائز:

(١) استمرار تحقيق الإنضباط المالى والسيطرة على الدين.

(٢) مساندة النشاط الإقتصادى خاصة القطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة وكذلك الأنشطة التصديرية.

(٣) العمل على تحسين مستوى دخول ومعيشة المواطنين.

(٤) التركيز على تطوير مجالات التنمية البشرية خاصة قطاعي الصحة والتعليم.

وفى هذا الصـــدد فنود الإشـــارة إلى أن مشـــروع موازنـة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ قد أعد فى وقت تؤكد فيه المؤشرات الإقتصادية والتنموية المحققة على صلابة واستقرار الأوضاع الإقتصادية بمصر بشكل يفوق ما هو محقق في معظم الدول والبلدان سواء الإقتصادات المتقدمة أو النامية على حد سواء مما دفع العديد من الخبراء والمؤسسات المعنية المحلية والدولية الإشادة بذلك والتأكيد على صلابة وتحسن الأوضاع الإقتصادية بمصر. ولتوضيح حجم ما تحقق بفضل تعاون وتكاتف الجميع من القيادة السياسية ممثلة فى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى والحكومة ومجلس النواب الموقر والشعب المصرى العظيم خلال السنوات الماضية فنود التوضيح والتاكيد على الحقائق التالية:

١. تشـــير النتائج الأولية المعلنة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإقتصـــادية إلى ارتفاع معدل النمو ليصـــل إلى ١,٤٪ خلال النصـــف الأول من العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يســـجل معدل النمو ٢,٨٪ بنهاية العام المالي بعد تحقيق معدل نمو إيجابى أيضـاً قدره ٣,٦٪ في العام المالى الســابق، وتعتبر مصر من الدول القليلة والمحدودة فى العالم التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو إيجابية خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، كما تشـــير البيانات إلى انخفاض معدل البطالة فى ديسمبر ٢٠٢٠ ليصل إلى نحو ٧,٢٪ (وهو أقل مستوى يتحقق منذ عام ٢٠١١/٢٠١٠) مقارنـة بنحو ٨٪ خلال نفس الفترة من العام الســـابق، ومقابل معدل قدره ٩,٦٪ فى يونيو ٢٠٢٠ و١٣,٣٪ فى يونيو ٢٠١٤. وتؤكد تلك النتائج بأن الإقتصـاد المصرى استطاع أن يستمر في النمو مع خلق المزيد من فرص العمل للشباب والراغبين فى العمل مما أدى إلى تراجع معدلات البطالة.

٢. تشـــير المؤشـــرات المـالية للموازنـة العـامـة للـدولـة للفترة يوليو - مـارس ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى اســـتمرار تحســـن الأداء المالي حيث انخفض العجز الكلي للموازنة كنســـبة إلى الناتج المحلي ليصـــل إلى ٥,٤٪ وذلك مقابل ٥,٧٪ خلال نفس الفترة من العام المالى الســـابق ومقابل عجز بلغ ٩,٤٪ فى الفترة يوليو - مارس ٢٠١٦/٢٠١٥.

٣. كمـا حققت الموازنـة فـائض أولى (قبـل ســـداد الفوائـد) خلال يوليو-مـارس ٢٠٢١/٢٠٢٠ قدره ٢٥,٣ مليار جنيه (٠,٤ ٪ من الناتج المحلى) وذلك مقابل فـائض أولي قـدره ٤٠,٥ مليـار جنيـه (٠,٧ ٪ من النـاتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام الســـابق ومقابل عجز أولى قدره ٤١,٦ مليار جنيه (١,٣ ٪ من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥.

٤. انخفضت نسبة دين أجهزة الموازنة إلى ٨٧,٥٪ من الناتج المحلى فى يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٩٠,٢٪ من الناتج المحلى فى يونيو ٢٠١٩ و١٠٨٪ من الناتج المحلى فى يونيو ٢٠١٧.

٥. ومن المهم التأكيد على أن تحسن الأداء المالى قد صاحبه زيادة كبيرة فى الإستثمارات الحكومية والتى ارتفعت بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى الحالى بنحو ٤٥٪ لتصل إلى ١٦٤ مليار جنيه، منها ١١٥ مليار جنيه استثمارات ممولة من الخزانة، كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بـ ١,٤٪ خلال يوليو – مارس من العام المالى الحالى. وقد شهدت الشهور التسع الأولى من العام المالى الحالى زيادة كبيرة فى مخصصات قطاعي التعليم والصحة، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الإهتمام بتلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على التنمية البشرية والصيانة وتطوير البنية التحتية فى المحافظات والتى تحتاج إنفاق المزيد والمزيد من الإستثمارات، كما قامت وزارة المالية بتوفير نحو ١٢٧,٥ مليار جنيه لصناديق المعاشات خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى الحالى كجزء من التسوية المخصصة للصناديق لهذا العام المالى بقيمة ١٧٠,٠ مليار جنيه ليبلغ إجمالى ما تم تحويله لصناديق المعاشات خلال ٢١ شهر ٢٨٨,٠ مليار جنيه كما يبلغ إجمالى ما سيتم تحويله بنهاية شهر يونيه ٢٠٢١ نحو ٣٣٠,٥ مليار جنيه.

٦. وفى هذا الصدد فنود الإشارة إلى تحسن الأداء المالى وتراجع نسبة المديونية للناتج المحلى ومن ثم معدلات الإقتراض الحكومى، وانخفاض معدلات التضخم السنوي بشكل متواصل ومستمر ليصل إلى ٤,٥٪ في مارس ٢٠٢١ مقابل متوسط معدل تضخم سنوي قدره ٧,١٪ في عام ٢٠١٩ و١٢٪ في عام ٢٠١٨ و٢٢٪ في عام ٢٠١٧، بل استقرت وتراجعت أسعار العديد من السلع الغذائية ليحقق معدل التضخم السنوى للسلع الغذائية تراجعاً وللمرة الأولى منذ سنوات بنحو ٠,٣٪ خلال الفترة يناير - مارس ٢٠٢١. كما ساهمت السياسة النقدية المتبعة وبمساندة وزارة المالية من خلال خفض نسبة الإحتياجات التمويلية ومعدلات الإقتراض فى دفع أسعار الفائدة على الإقتراض الحكومى للإنخفاض لتصل إلى متوسط قدره ١٤٪ فى الوقت الراهن على الأذون والسندات. وهذا الخفض فى أسعار الفائدة سيساعد ويساهم فى خفض عبء خدمة الدين وسيخلق مساحة مالية إضافية للموازنة تسمح باستمرار زيادة المخصصات الكافية لتمويل برامج مساندة النشاط الإقتصادى خاصة للقطاعات والفئات المتضررة من جائحة كورونا وكذلك استمرار العمل على تنويع وزيادة تمويل برامج التنمية البشرية والإجتماعية وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

٧. وفى الوقت نفسه فقد وصل رصيد الإحتياطي من النقد الأجنبي إلى ٤٠,٣ مليار دولار فى نهاية مارس ٢٠٢١ مقابل ٤٠,٢ مليار دولار في فبراير ٢٠٢١، وهو رصيد كافى ومطمئن يغطى أكثر من ٧ أشهر من فاتورة الواردات المصرية من السلع والخدمات.

٨. كما قامت العديد من المؤسسات الدولية بالإشادة بتحسن الأداء الإقتصادي المصرى حيث قامت مؤخراً مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني يوم ١٠ مارس ٢٠٢١ بالإعلان عن الإبقاء على التصنيف الائتمانى لجمهورية مصر العربية عند مستوى +B مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للإقتصاد المصرى (Stable Outlook)، وذلك على الرغم من تأثير جائحة كورونا وتداعياتها السلبية الهائلة على الإقتصاد العالمى وتأكيد كافة المحللين من استمرار عدم استقرار الإقتصاد العالمى وتراجع حركة التجارة العالمية وتراجع حركة النشاط الإقتصادي فى كافة الدول المتقدمة والناشئة وكافة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالأوضاع قبل الجائحة. ويعكس هذا القرار ثقة المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتمانى فى قدرة الإقتصاد المصرى على التعامل وتجاوز الأزمة الراهنة بسبب الإصلاحات الإقتصادية والنقدية والمالية التى قامت بها السلطات المصرية وساندها الشعب المصرى العظيم ومجلسكم الموقر فى السنوات الماضية مما أتاح قدر من المساحة والصلابة للإقتصاد المصرى تمكنه من التعامل مع التحديات والصدمات الخارجية.

وفى ضوء ما سبق وتلك النتائج الإيجابية فتؤكد الحكومة المصرية ووزارة المالية على الإلتزام بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بتوفير وإتاحة أكبر قدر من المساندة والدعم للنشاط الإقتصادى وحماية ومساندة القطاعات والفئات المتضررة من تفشى جائحة كورنا بشكل يضمن مساندة القطاعات الإقتصادية الأكثر تضرراً والحفاظ على وحماية العامل المصرى وضمان حدوث استقرار مجتمعى فى ظل تكاتف الجميع قيادةً وشعباً وممثلين لهذا الشعب العظيم. ونود التأكيد هنا على أننا خصصنا وأتحنا بالفعل أكثر من ١٠٠,٠ مليار جنيه للتعامل مع تداعيات تفشى جائحة كورونا لمساندة القطاعات والفئات المتضررة خلال الشهور الأخيرة من العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ وكذلك خلال الفترة المنقضية من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

إطار التعامل إقتصادياً ومالياً مع جائحة كورونا

- قامت الحكومة بوضع إطار عام للتعامل مع الأوضاع غير المسبوقة من حيث التأثير السلبي على الإقتصاد المحلى والعالمى في ظل عدم وضوح أو وجود تصور لمداها الزمنى المتوقع. ويقوم الإطار العام على أربعة ركائز أساسية:

١. التعامل مع الأزمة على مراحل، وبشكل سريع ومؤثر، مع الحفاظ على استقرار الأوضاع الإقتصادية والمالية دون التأثير على المكتسبات المحققة من برنامج الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي الذي انتهجته مصر بدءًا من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، والتي كان من أهم أهدافها دفع النشاط الإقتصادي وزيادة معدلات التشغيل.

٢. استهداف آليات وتدابير مؤقتة تتسم بالمرونة والقدرة على التخارج منها وتعديلها وفقاً للتطورات التي تطرأ على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي خلال المراحل المختلفة للأزمة على المدي القصير والمتوسط.

٣. الإنتقاء من خلال توزيع أكبر قدر من الحماية والمساندة للفئات الأولى بالرعاية والقطاعات الإقتصادية الأكثر تضرراً.

٤. تعزيز الشفافية والإفصاح في مواجهة الأزمة من خلال التواصل المستمر مع الرأى العام والإعلان بشكل واضح عن حجم برامج المساندة وتطورها للمؤسسات المعنية المختلفة، كما قامت الحكومة المصرية باتخاذ تدابير استباقية لتلبية الإحتياجات الصحية والإجتماعية ودعم القطاعات الأكثر تضرراً بشكل مباشر من الأزمة. ومع ذلك فلا تزال هناك مخاطر شديدة على التوقعات الإقتصادية خاصة وأن الموجات المتتالية من الوباء تزيد من حالة عدم اليقين بشأن وتيرة عودة الإنتعاش الإقتصادى المحلي والعالمي.

- ومن أجل تحقيق ركائز الإطار العام المذكور، تم وضع خطة يتم تنفيذها على أربع مراحل متتالية:

١. دراسة التأثير المحتمل للأزمة على الإقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للإقتصاد أن يتحملها على المدى القصير، دون الإخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة للعامين الماليين ٢٠١٩/٢٠٢٠ و٢٠٢٠/٢٠٢١.

٢. الإعلان عن وبدء تنفيذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تستهدف القطاعات والفئات الأولي بالرعاية.

٣. تحديث الإطار الكلى للموازنة العامة للدولة وفقا للتقديرات المحدثة الواردة في تقرير آفاق الإقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولى في أبريل ٢٠٢٠ وما بعدها وكذلك وفقاً للتقديرات المحدثة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والبنك المركزى المصرى.

٤. الإلتزام بمعايير الشفافية والإفصاح ومشاركة الإجراءات وكذلك الأهداف المالية المحدثة مع مجلس النواب المصرى وكذلك البنوك الإستثمارية المالية الدولية ومؤسسات التصنيف السيادية الدولية والمستثمرين الدوليين والمحليين.

- وقد تم تخصيص حزم المساندة على النحو التالى:

توزيع حزم التحفيز المالي لمواجهة تداعيات جائحة كورونا

مليون جنيه

بنود الإنفاق المالى التحفيزى	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	الإجمالى
الإجمالى	٤٨,٦٠٨	٥٠,٥١٩	٩٩,١٢٧
١.إنفاق إضافى على قطاع الصحة	٨,٢٢٣	٨,٢١١	١٦,٤٣٤
٢.الدعم الموجه للقطاعات المتضررة	٣٠,٣٠٦	٣٤,٢٢٦	٦٤,٤٩٥
دعم عام	٣,٠٠٠	٠	٣,٠٠٠
الصناعة	٧,٦٨٥	٩,٨٣٥	١٧,٥٢٠
المصدرين	٣,٠٠٠	١٨,١٠٨	٢١,١٠٨
السياحة	٢٠٠	٣,٢٠٠	٣,٤٠٠
الطيران	٢,٤٢١	٣,٠٨٣	٥,٥٠٤
دعم شركات المقاولات	١٤,٠٠٠	٠	١٤,٠٠٠
٣.دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	٤٣٩	٢٩٢	٧٣١
٤. دعم الشرائح الضعيفة والتخفيف المالى	٩,٠٠٠	٤,٢٦٠	١٣,٢٦٠
٥.الدعم المقدم للقطاعات الأخرى	٦٤٠	٣,٤٣٠	٤,٠٧٠

الإجمالى حتى ٢٦ يناير ٢٠٢١

النصيب في إجمالي حزمة التحفيز المالي

وفى الوقت نفســه، تســعى الحكومة المصــرية ووزارة المالية بأن تُجنب الإقتصــاد المصــرى حدوث أية اختلالات كبيرة تحد من قدرته وسـرعته على معاودة النمو القوى والمســتدام وخلق فرص عمل كافية ومنتجة لشــباب هذا الوطن، فنحن جميعا نود أن نؤمن المسار لتعافى الإقتصاد المصرى فور تحسن الأوضاع العالمية وانحســار تداعيات فيروس كورونا. وهذا التوازن والمرونة فى ســياســاتنا المالية ستضمن بإذن الله تأمين مستقبل بلدنا المالى والإقتصادى وستوفر قدر من استدامة الأوضاع المالية للأجيال القادمة وبما يمكنهم من رسم مستقبل أفضل لهم ولأسرهم.

أهم الاجراءات التي تم اتخاذها لمحاربة الأثار السلبية لفيروس كورونا للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١

في ظل تأثير فيروس كورونا الهائل على الإقتصاد العالمي والمحلي، فقد سارعت الحكومة المصرية بإقرار حزمة من الإجراءات الإقتصادية، المالية والإجتماعية لمجابهة الأثار السلبية للفيروس ومساندة القطاعات الإقتصادية والفئات الإجتماعية الأكثر تأثراً بهذه الأزمة. هذا وتتضمن الموازنة مخصصات مالية كافية لتمويل حزمة الإجراءات المستهدفة في ضوء التكليف الرئاسي للحكومة المصرية بتنفيذ الخطة الشاملة لمواجهة جائحة كورونا للعمل على تخطي تلك الأزمة. وفيما يلي قائمة بهذه الإجراءات لمحاربة الأثار السلبية لفيروس كورونا:

١. قرارات مالية تخص المواطن تنعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين:
- ✓ مبادرات التمويل العقاري لمتوسطي الدخل حيث تم تخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه يتم توجيهها للتمويل العقاري من خلال البنوك بسعر عائد ١٠٪.
- ✓ تعديل نسبة القروض الإستهلاكية الشخصية لتصبح حدها الأقصى ٥٠٪ بدلاً من ٣٥٪ من مجموع الدخل الشهري، متضمنة القروض العقارية للإسكان الشخصي.
- ✓ مد وقف قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين لتعزيز دعائم منظومة الحماية الإجتماعية وتخفيف التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد على العاملين بالقطاع الزراعي.
- ✓ تغطية مصاريف الرحلات الإستثنائية لإعادة المصريين بالخارج بالإضافة إلى مصاريف الحجر الصحي عليهم.
- ✓ دعم نقدي شهري بقيمة ٥٠٠ جنيه للعمالة الغير منتظمة المتأثرين لمدة ٣ أشهر تم مده لمدة ثلاثة اشهر أخرى .
- ✓ إصدار الضمانات وتوفير التمويل الإضافي لضمان الشراء وتوافر كميات إضافية من السلع الأساسية.
- ✓ تمويل إضافي لاستيعاب زيادة مخصصات الأجور لموظفي الصحة العامة أو التعيينات الجديدة، وشراء المستلزمات والمعدات الطبية والوقائية، وشراء الوجبات وغيرها من تكاليف التشغيل الإضافية. بالإضافة إلى زيادة حوافز العاملين بالقطاع الصحي والتي تتضمن بدلات للأطقم الطبية بنسبة زيادة ٧٥٪ عن بدل المهن الطبية بالإضافة إلى المكافآت الشهرية.

٢. قرارات تخص القطاع الصناعي ومساندة الصناعة المحلية والقطاعات الإنتاجية:
- ✓ خفض أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي لأول مرة منذ تعويم الجنيه، حيث تم خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة ٩٪ (١٠ قروش للكيلووات) ليبلغ ١,٠٨ جنيه للكيلووات؛ مع الإبقاء على أسعار الكهرباء للصناعات الأخرى عند مستوياتها الحالية وعلى مدار ٥-٣ أعوام بتكلفة سنوية ٥,٠ مليار جنيه.
- ✓ توحيد سعر الغاز الطبيعي للصناعة عند ٤,٥ دولار لكل وحدة حرارية بتكلفة سنوية تصل إلى ٦,٠ مليار جنيه.
- ✓ توفير نحو ٢,٥ مليار جنيه للمصدرين حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ لسداد مستحقات برنامج دعم الصادرات، وتشمل سداد ١٠٪ إضافية لكافة المصدرين وبحد أدنى ٥ مليون جنيه لكل مصدر وسداد الدفعة الأولى من البروتوكولات الموقعة والمستهدفة لأكثر من ١١٠ شركة مصدرة مقابل التزامهم بإجراء توسعات استثمارية إضافية في السوق المحلي وبما يساهم في تشجيع الصناعة المحلية.
- ✓ دفع ٣٠ في المائة من جميع المدفوعات المستحقة على صندوق التصدير للمصدرين، ودفع ١٠٠ في المائة من المدفوعات المستحقة لصغار المصدرين.
- ✓ يقدم صندوق الشركات الصغيرة والمتوسطة قرضاً إستثنائياً إضافياً لمدة أقصاها سنة واحدة وبحد أقصى ١ مليون جنيه مصري للشركات المؤهلة لتأمين سيولة إضافية لها.
- ✓ إلغاء وإنهاء المتأخرات المستحقة على المنشآت الصناعية لوزارة البترول حتى ديسمبر ٢٠١٩ بقيمة ٥,٣ مليار جنيه تتعلق بالغرامات ورسوم التأخير في السداد وفواتير الوقود المتنازع عليها.
- ✓ السماح للشركات المناطق الحرة لمدة ٦ أشهر ببيع ما يصل إلى ٥٠٪ من إنتاجها للسوق المحلية بدلاً من الحد الأقصى السابق البالغ ٢٠٪.
- ✓ بالنسبة للقطاع السياحي، إطلاق مبادرة العملاء المتعثرين من خلال إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، وتأجيل الإلتزامات المالية على الشركات العاملة في القطاع السياحي وتقديم ضمانة بمبلغ ٣,٠ مليار جنيه للبنك المركزي لإقراض القطاع السياحي بفائدة تبلغ ٥٪ لسداد المرتبات وتكاليف الصيانة والتشغيل.
- ✓ تقديم قرض بقيمة ٢ مليار جنيه مصري لمساندة شركة مصر للطيران القابضة مع فترة سماح لمدة عامين أو بمجرد تحقيق ٧٥-٨٠٪ من استخدام الركاب لعام ٢٠١٩. بالإضافة إلى تقديم وزارة البترول خصم ٥٠٪ لمصر للطيران على مدفوعات الفوائد المستحقة وتقديم ضمانة بقرض يبلغ ٣,٠ مليار جنيه.
- ✓ السماح للقطاعات الأكثر تأثراً بانتشار جائحة كورونا بسداد ضريبة الدخل المستحقةعن عام ٢٠١٩ على أقساط حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ دون سداد أية غرامات تأخير أو فوائد. وأيضا تأجيل دفع ضريبة الأملاك لمدة ٣ أشهر وإلغاء (٩٠٪ - ٧٠٪ - ٥٠٪) من الغرامات وفوائد التأخير حسب حجم المديونية المسددة.
- ✓ توفير مخصصات إضافية لدفع رواتب المقاولين والموردين (معظمهم من شركات القطاع الخاص) العاملين وتنفيذ برامج الإستثمار الحكومية.
- ✓ إسقاط الضريبة العقارية عن القطاع لمدة سنة ونصف.

٣. قرارات تخص سوق الأسهم لدعم البورصة المصرية:
- ✓ إعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائياً.
- ✓ تأجيل تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية على المقيمين حتى بداية ٢٠٢٢.
- ✓ خفض ضريبة الدمغة لغير المقيمين لتصبح ٠,١٢٥٪ بدلاً من ٠,١٥٪. وخفض ضريبة الدمغة على المقيمين لتصبح ٠,٠٥٪ بدلاً من ٠,١٥٪.
- ✓ الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة.
- ✓ خفض سعر ضريبة توزيع الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة ٥٠% لتصبح ٥٪ بدلاً من ١٠٪.
- ✓ تخفيض جميع المصروفات في البورصة ومصر المقاصة وهيئة الرقابة المالية.

وكما أوضحنا سابقاً فإن سياسة وزارة المالية تعمل على تقديم كافة أوجه المساندة للقطاعات الإنتاجية والأنشطة التصديرية حيث تم إعداد وتنفيذ العديد من المبادرات مؤخراً لمساندة المصدرين وإتاحة سيولة إضافية لهم تمكنهم من تحسين أوضاعهم الإقتصادية والاحتفاظ بالعمالة وإجراء توسعات استثمارية واستمرار منافسة المنتج المصري في الأسواق العالمية. ومنذ أن بدأت وزارة المالية في المشاركة بجانب وزارة التجارة والصناعة في دفع ملف مساندة الصادرات، فإن وزارة المالية وضعت على عاتقها إيجاد الحلول المناسبة لإصلاح ملف دعم الصادرات وسداد الدعم المستحق للمصدرين. لذا فقد أعدت وزارة المالية خارطة الطريق للوصول إلى أعلى معدلات النجاح في هذا الملف عن طريق إعداد ستة مبادرات تهدف إلى سداد كافة المتأخرات المستحقة للمصدرين بأكثر من شكل يتناسب مع متطلبات جميع الشركات وتلك المبادرات هى:

١. مبادرتي سداد ٣٠٪ من مستحقات المصدرين وسداد كافة مستحقات صغار المصدرين (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠)، وتعتبر تلك المبادرتين من أكثر المبادرات التي استفاد منها أكبر عدد من الشركات حيث أن مبادرة ٣٠٪ تنطبق على كل الشركات ومبادرة صغار المصدرين تنطبق على المصدرين الذين لهم مستحقات لدى الصندوق ٥ مليون جنيه مصري فأقل واستفادت من تلك المبادرتين خلال الفترة من ٢٠١٩/١٠/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ حوالي ٢٣٥٠ شركة بإجمالي بلغ حوالي ٣,٩٩ مليار جنيه مصري.

٢. مبادرة المقاصة مع مستحقات مصلحة الضرائب المصرية ومصلحتى الضرائب العقارية والجمارك المصرية (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠)، وتعتبر تلك المبادرة تلبية لطلبات الشركات المصدرة حيث أن هناك كثير من الشركات لديها تعثر مالي في سداد المديونيات الضريبية أو الجمركية المستحقة عليهم لصالح مصالح وزارة المالية الإيرادية مع وجود مستحقات لهم لدى صندوق تنمية الصادرات قد استفادت من تلك المبادرة حوالي ٤٠٠ شركة بإجمالي تسويات تمت بقيمة ١,٥ مليار جنيه مصري.

٣. مبادرة إجراء مقاصة بين مستحقات المصدرين وقيمة أقساط الأراضي الصناعية المستحقة عليهم.

٤. مبادرة الإستثمار والمتمثلة في سداد مستحقات المصدرين مقابل إجراء مزيد من التوسعات الإستثمارية (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠)، وتلك المبادرة استفاد منها عدد من الشركات التي لديها توسعات استثمارية حيث هدفت المبادرة إلى حصول الشركات على كامل مستحقاتها على خمس دفعات خلال فترة من ٣ إلى ٤ سنوات واستفادت من هذه المبادرة عدد ١٥٣ شركة بإجمالي بلغ حوالي ٢,٦٤ مليار جنيه مصري.

٥. مبادرة السداد النقدى الفوري لنحو ٨٥٪ من مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات (سداد المستحقات حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠)، وتعتبر هذه المبادرة من أهم وأكبر المبادرات التي أعدتها ونظمتها وزارة المالية وتم تنفيذها خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٠ حيث اشترك بهذه المبادرة عدد ١٥٨٠ شركة وتم الصرف خلال ثلاثة مواعيد للصرف في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠ و١٥ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣٠ ديسمبر لعدد ١٠٦٩ شركة بإجمالي ١٢,١ مليار جنيه مصري. ليصبح إجمالي ما تم سداده للمصدرين خلال الفترة من ٢٠١٩/١٠/١ تاريخ بدء وزارة المالية إعداد وتنسيق وتنظيم مبادرات دعم الصادرات حتى ٢٠٢٠/١٢/٣٠ ما يقرب من ٢١ مليار جنيه مصري ومتوقع أن يزيد عن ٢٥ مليار جنيه بنهاية يونيه ٢٠٢١.

ونظراً لما لاقته مبادرة السداد الفوري لنحو ٨٥٪ من مستحقات المصدرين من استحسان من قبل الشركات المصدرة فقد تم إعداد المرحلة الثانية من تلك المبادرة واشترك بتلك المرحلة ١٦٠١ شركة ويتم الصرف بتلك المرحلة خلال ثلاث مواعيد وهي: الشريحة الأولى يوم ٢٠٢١/٢/٢٨ حيث تم الصرف بها لعدد ٤٣ شركة بإجمالي ٢١١ مليون جنيه مصري، والشريحة الثانية يوم ٢٠٢١/٤/٢٨ والشريحة الثالثة يوم ٢٠٢١/٦/١٧. ويأتي ذلك تزامناً مع توجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية بسرعة صرف مستحقات الشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات عن المشحونات حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والذي سينعكس بالإيجاب على أداء الشركات المصدرة وزيادة الملاءة المالية لهم ودفع القدرة على استمرار تواجد المنتج المصري بالأسواق العالمية والحفاظ على تنافسيته.

وتهدف وزارة المالية بانتهاء تلك المرحلة من هذه المبادرة إلى سداد كافة المتأخرات المستحقة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وكذا إعداد خارطة الطريق التي تتناسب مع المرحلة القادمة، وجدير بالذكر أن وزارة المالية لا تدخر جهداً عن توفير المخصصات المالية لمساندة الصادرات المصرية بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة المعنية بملف دعم وتنشيط الصادرات المصرية وعلى رأسهم وزارة التجارة والصناعة وصندوق تنمية الصادرات تحت إشراف من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وهو ما يأتي اتساقاً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ المتمثلة في رفع تنافسية الإقتصاد المصري وزيادة مساهمة الصادرات في معدل النمو الإقتصادي.

الأسس والأطر والاهداف الحاكمة لإعداد الموازنة

تستهدف الموازنة العامة للدولة وبشكل تفصيلى الحفاظ والعمل على تحقيق الآتى:

١) الاستمرار في جهود الحفاظ على استدامة الإنضباط المالى والمديونية الحكومية والاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة ودعم النشاط الإقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف تحقيق معدل نمو إقتصادى ٥,٤٪ وخفض العجز الكلي إلى نحو ٦,٧٪ من الناتج المحلى وتحقيق فائض أولى قدره ١,٥٪ من الناتج المحلى لضمان عودة الإتجاه النزولى لمسار دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى بداية من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

٢) الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية خاصة الأنشطة الصناعية والتصدير ودفع جهود الحماية الإجتماعية ودعم ومساندة الفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق. كما نستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعا الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل رفع كفاءة وتحسين جميع الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية والذى يعتبر واحد من أهم المشروعات التنموية والطموحة التي تقوم بها الحكومة المصرية والتي توليها القيادة السياسية ممثلة في فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى أهمية وأولية قصوى لسرعة إنجازها في أقل وقت وبشكل يضمن إيجاد نقلة حقيقة ملموسة في مستوى المعيشة وجودة الخدمات لنحو ٥٠٪ من سكان مصر.

٣) الاستمرار فى سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والإستخدامات.

٤) العمل على والتوسع فى إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.

٥) العمل على توسيع القاعدة الضريبية (زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية بـ ٠,٥٪ من الناتج المحلى سنوياً) من خلال تنمية الإيرادات والإسراع في إجراءات الميكنة الشاملة وتشجيع الإقتصاد غير الرسمي على الإنضمام للمنظومة الرسمية للدولة، وكذلك العمل على تعظيم العائد من أصول الدولة من خلال زيادة الفوائض المحولة إلي الخزانة العامة.

٦) استمرار تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الانتاج، والمضي بقوة في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي فى الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، وتحفيز التوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وادارة اصول الدولة.

٧) رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التوسع التدريجي فى استخدام برامج الدعم العيني الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة وبالأخص الصحة والتعليم، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة الى الفئات المستحقة.

٨) التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن السلع والخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات فى القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى التركيز على الاصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تحسن من بيئة العمل وتشجيع الصادرات والنهوض بقطاع الصناعات التحويلية والتي من شأنها الاسهام في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وخلق فرص عمل حقيقية هدفها خفض معدلات البطالة إلى مستويات مستدامة.

كما تستهدف الحكومة بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وعلى مدار الأعوام المقبلة استمرار جهود الخفض التدريجى لمعدلات نمو دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ليصل إلى أقل من ٨٥٪ بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٤ وبما يسمح باستمرار تحسن وخفض نسبة أعباء فاتورة خدمة الدين للناتج المحلى وكذلك لإجمالى مصروفات الموازنة، وذلك يتطلب الإستمرار فى تحقيق معدلات نمو سنوية لا تقل عن ٥,٥-٦,٥٪ في المدى المتوسط وبافتراض انحسار تداعيات جائحة كورونا سريعاً، وكذلك تحقيق فائض أولى سنوى مستدام فى حدود ٢,٠٪ من الناتج المحلى فى المدى المتوسط. ولتحقيق هذه المستهدفات يجب الاستمرار فى جهود زيادة موارد الدولة بشكل كفء وبدون التأثير السلبي على النشاط الإنتاجى والإستثمارى والإقتصادى، بالإضافة إلى استمرار جهود إعادة هيكلة الإنفاق العام من خلال ترتيب الأولويات بشكل يضمن خلق مساحة مالية (وفورات) على المدى المتوسط تسمح باستمرار زيادة الإنفاق على التنمية البشرية ومشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية لتتوافق مع الإستحقاقات الدستورية وكذلك التعامل بجدية مع تداعيات الجائحة لضمان سرعة وقوة تعافى الإقتصاد، وكذلك توفير المخصصات المالية الكافية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق مزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة وأيضاً إستمرار التحسن في دخول ومستوى معيشة المواطنين.

أولاً: آفاق الاقتصاد العالمي لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢

من المتوقع أن يتعافى معدل نمو النشاط الاقتصادي العالمي ليصل إلى نحو ٦,٠٪ في عام ٢٠٢١ بعد انكماش بنحو ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠، كما أنه من المتوقع أن ترتفع معدلات نمو التجارة العالمية لتصل إلى نحو ٨,٤٪ عام ٢٠٢١ بعد انكماش بنحو ٨,٥٪ في عام ٢٠٢٠. وتأتي تلك التوقعات الإيجابية في ظل توقعات بالتوسع فى برامج التطعيمات الفعالة في معظم أنحاء العالم والسيطرة على انتشار الوباء مما قد يؤدي إلي انتعاش النشاط الإقتصادي العالمي.

١. المخاطر الإقتصادية وسط حالة من عدم اليقين العالمية

لا تزال آفاق الإقتصاد العالمية محاطة بقدر كبير من عدم اليقين بعد مرور عام على بداية جائحة فيروس كورونا. فبينما نجد أن تزايد تغطية اللقاحات قد يبعث بعض الشعور بالتفاؤل، لايزال ظهور سلالات الفيروس المتحورة الجديدة وتراكم الخسائر البشرية وبقاء الملايين دون عمل يثير الكثير من القلق. وترتهن الآفاق المرتقبة بمدى قدرة السياسات الإقتصادية المطبقة في ظل درجة عالية من عدم اليقين على الحد بصورة فعالة من الضرر الدائم المترتب على هذه الأزمة غير المسبوقة.

وقد جاء آخر تقرير لصندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠٢١ بتوقعات تعافي أقوى للإقتصاد العالمي مقارنةً بالتنبؤات السابقة في يناير ٢٠٢١، إذ يتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٦,٠٪ في عام ٢٠٢١ (بزيادة قدرها ٠,٥ نقطة منوية) و٤,٤٪ في عام ٢٠٢٢ (بزيادة قدرها ٠,٢ نقطة منوية)، بعد انكماش تاريخي بلغ -٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠. ويأتي ذلك التحسن في ظل بدء انتشار التطعيمات في كثير من البلدان بينما تواصل الإقتصادات التكيف مع طرق العمل الجديدة وتستمر الحكومات في بعض الإقتصادات الكبيرة، وخاصة في الولايات المتحدة، في صرف الدعم المالي الإضافي مما قد ساهم في تحسن الآفاق المتوقعة.

وبالرغم من هذا التحسن، لا يزال المستقبل يحمل تحديات هائلة. فالجائحة لم يتم دحرها بعد، والإصابات بالفيروس ما زالت تتسارع في كثير من البلدان. وتتباعد مسارات التعافي عبر البلدان وداخلها على نحو خطير، حيث سيكون التعافي أقل في الاقتصادات الأبطأ في نشر اللقاح، والاقتصادات الأكثر اعتماداً على السياحة أو التي تمتلك حيزاً مالياً وسياسياً أضيق لدعم التعافي السريع. و بشكل عام، فمن المتوقع أن تتعافى الاقتصادات المتقدمة أسرع من بقية البلدان. ومن المتوقع أن تخلق تلك المسارات المتباينة للتعافي فجوات أوسع في المستويات المعيشية بين البلدان حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط الخسارة السنوية في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، مقارنةً بتنبؤات ما قبل الجائحة، ٥,٧٪ في البلدان منخفضة الدخل و٤,٧٪ في الأسواق الصاعدة، مقارنةً بـ٢,٣٪ فقط في الاقتصادات المتقدمة. وقد تتسبب هذه الخسائر في ضياع المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر والأهداف الإنمائية الأخرى. وللتغلب على تلك الأزمة ينبغي التركيز على أولوية الإنفاق على عمليات التطعيم والعلاج والبنية التحتية للرعاية الصحية، بالإضافة إلى توجيه الدعم اللازم للأسر والشركات المتضررة.

أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي

١. يواجه الإقتصاد العالمي قدرًا كبيرًا من عدم اليقين، خاصة فيما يتعلق بتأثير سلالات الفيروس الجديدة والتحولات المحتملة للظروف المالية للعديد من البلدان.

٢. وهناك خطر حدوث المزيد من "الندوب الدائمة" في الإقتصادات، والتي قد تستمر أعباءها لسنوات عديدة، نتيجةً لفقدان الوظائف، وخسارة التعلم، والإفلاس، والفقر المدقع، والجوع. ومن ثم يأتي دور الحكومة المهم في الإنفاق على الصحة والتعليم وخلق فرص العمل لتسهيل عملية التحول بين الوظائف.

٣. من المخاطر الرئيسية التي تواجه الإقتصاد العالمي هو التباعد الملحوظ في مسارات التعافي والثروات. فيقود عدد صغير من اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة (بقيادة الولايات المتحدة والصين) طريق الإنتعاش، بينما تتخلف البلدان الأضعف والأفقر في هذا التعافي. ويأتي هذا التباعد بمزيد من المخاطر مثل خلق فجوات أوسع في مستويات المعيشة بين البلدان النامية والإقتصادات المتقدمة.

٤. وفي ظل تلك المسارات المتباينة للإنتعاش، يكمن الخطر الأكبر في فقدان الإنجازات المحققة في مجال الحد من الفقر المدقع في العالم منذ التسعينيات. فمن المتوقع أن تتأثر الفئات محدودة الدخل بشكل أكبر حيث شهد عام ٢٠٢٠ سقوط حوالي ٩٥ مليون نسمة إضافية تحت خط الفقر المدقع.

٥. وفي ضوء الإحتياجات التمويلية الكبيرة للعديد من البلدان، فقد تواجه العديد من الأسواق الناشئة تحديات تمويلية. قد تتفاقم هذه المشكلة بشكل خاص في حالة استمرار الزيادة في معدلات الفائدة طويلة الأجل في الولايات المتحدة، والتي قد تؤدي إلى إعادة تسعير المخاطر وتشديد الظروف المالية في العالم.

٦. وقد أفاد صندوق النقد الدولي بأنه يتعين على البلدان ذات الدخل المنخفض أن تنفق أكثر من ٤٥٠ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهو ما سيتطلب قدرًا كبيرًا من تعبئة الإيرادات المحلية، وتوافر التمويل الخارجي الميسر، والحاجة الى مزيد من المساعدة في التعامل مع الديون، خاصة أن الكثير من الدول الناشئة قد تخرج من هذه الأزمة بأعباء ديون ضخمة ذات تكلفة كبيرة.

٧. وفي ظل تلك المسارات المتباعدة للتعافي، قد تنشأ تحديات جديدة في حالة تشديد السياسات النقدية الأمريكية، مقارنة باستمرار السياسات النقدية التوسعية في الأسواق الناشئة نظراً لتعافيها الأبطأ. ففي حالة رفع أسعار الفائدة والتشديد المفاجئ للسياسات النقدية الأمريكية، قد يؤدي ذلك إلي خروج حاد في تدفقات رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة.

٢. أداء الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية:

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل نمو النشاط الإقتصادي العالمي ليصل إلى نحو ٦,٠٪ عام ٢٠٢١ و٤,٤٪ عام ٢٠٢٢. ويأتي ذلك بعد انكماش بنحو ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠ نظراً لتأثر الإقتصاد العالمي بالإغلاق الجزئي والكلي لمعظم الأنشطة الإقتصادية في معظم الدول نتيجة لتفشي جائحة كورونا، مما تسبب في صدمة مزدوجة لقوى العرض والطلب في العديد من القطاعات الإقتصادية.

ومن المتوقع أن تتعافى أيضاً معدلات نمو التجارة العالمية للسلع والخدمات لتصل إلى نحو ٨,٤٪ عام ٢٠٢١ و٦,٥٪ عام ٢٠٢٢ بعد انكماش بنحو ٨,٥٪ في عام ٢٠٢٠.

وتأتي تلك التوقعات الإيجابية في ظل توقعات بالتوسع الكبير فى برامج التطعيمات الفعالة في معظم أنحاء العالم والسيطرة على انتشار الوباء مما سيؤدي إلى انتعاش النشاط الإقتصادي العالمي وحركة التجارة الدولية. ومع ذلك، لا يزال العالم يشهد حالة استثنائية من عدم اليقين الذي يسيطر على آفاق الإقتصاد العالمي. وفي حين أن بدء إطلاق اللقاحات وحملات التطعيم قد بعثت الأمال بإمكانية السيطرة على الوباء، إلا أنه لا تزال هناك مخاطر عديدة قد تؤثر سلباً على التوقعات المستقبلية للنمو الإقتصادي. ويأتي على رأس تلك المخاطر المدة الزمنية المتوقعة لاستمرار أزمة جائحة كورونا والمخاوف حول احتمالات الدخول في موجات جديدة من الفيروس حيث بدأت بعض الدول في فرض عمليات الإغلاق من جديد.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يختلف مدى التعافى الإقتصادي بشكل كبير بين البلدان، مما سيعتمد على العديد من العوامل من أهمها القدرة على الوصول إلى التدخلات الطبية واللقاحات اللازمة وفعالية سياسات الدعم والمساندة المتبعة. وفي ظل سيناريو المتفائل لإطلاق اللقاحات الفعالة، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتسارع النشاط الإقتصادي أولاً في الإقتصادات المتقدمة حيث أنها ستتلقى التطعيمات في وقت مبكر، ليتبعها انتعاش في الأسواق الناشئة.

آفاق الاقتصاد العالمي

البيان	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الاقتصاد العالمي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٢.٨	-٣.٣	٦.٠	٤.٤	٣.٥
معدل التضخم (%)	٣.٥	٣.٢	٣.٥	٣.٢	٣.١
معدل نمو التجارة في السلع و الخدمات (%)	٠.٩	-٨.٥	٨.٤	٦.٥	٤.٢
الاقتصادات المتقدمة					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١.٦	-٤.٧	٥.١	٣.٦	١.٨
معدل التضخم (%)	١.٤	٠.٧	١.٦	١.٧	١.٨
الاتحاد الأوربي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١.٧	-٦.١	٤.٤	٣.٩	٢.٣
معدل التضخم (%)	١.٤	٠.٧	١.٦	١.٤	١.٦
الأسواق الناشئة و الاقتصادات النامية					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣.٦	-٢.٢	٦.٧	٥.٠	٤.٧
معدل التضخم (%)	٥.١	٥.١	٤.٩	٤.٤	٤.٠
اسيا					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥.٣	-١.٠	٨.٦	٦.٠	٥.٨
معدل التضخم (%)	٣.٣	٣.١	٢.٣	٢.٧	٢.٦
الشرق الأوسط و أسيا الوسطى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١.٤	-٢.٩	٣.٧	٣.٨	٣.٦
معدل التضخم (%)	٧.٤	١٠.٢	١١.٢	٨.١	٦.٩
أفريقيا والصحراء الكبرى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣.٢	-١.٩	٣.٤	٤.٠	٤.١
معدل التضخم (%)	٨.٥	١٠.٨	٩.٨	٧.٨	٦.٩

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل ٢٠٢١ ، صندوق النقد الدولي

٣. أسعار الفائدة والصرف:

وسط تداعيات جائحة كورونا وتباطؤ الإقتصاد العالمي الحاد في عام ٢٠٢٠، اتجهت العديد من الدول حول العالم إلى اتباع سياسات مالية توسعية لدعم الشركات والأشخاص. كما اتبعت العديد من البنوك المركزية سياسات نقدية توسعية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة والتوسع في شراء الأصول والسندات لدعم السيولة في أسواق المال ولمحاولة تنشيط الإقتصاد.

وقد قررت البنوك المركزية الرئيسية كالبنك الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي تخفيض أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو قريبة جدًا من الصفر والحفاظ على برامج شراء الأصول وأهمها السندات الحكومية حتى عام ٢٠٢٢ أو ٢٠٢٣ لضمان توافر سيولة إضافية بالأسواق.

وبالنسبة لأسعار الصرف فقد بدأت العديد من العملات في استعادة قوتها مقابل الدولار الأمريكي مع تزايد الآمال في إطلاق التطعيمات في جميع أنحاء العالم. ويأتي ذلك بعد أن تعرضت العديد من العملات لضغوط أمام الدولار خلال عام ٢٠٢٠ نتيجة لتأثر جانب العرض والطلب وتأثر حركة التجارة الدولية سلباً، مما فرض العديد من الآثار السلبية على مصادر الدخل الأجنبي والميزان التجاري للدول نتيجة لتأثر الصادرات السلعية والنفطية وحركة السياحة سلباً. ومن الجدير بالذكر أن التراجع الأخير للدولار يأتي مع توقعات بقيام الولايات المتحدة بتقديم دعم كبير وإضافى لاقتصادها من خلال الإنفاق الحكومي والسياسات المالية التوسعية مما قد يؤدي إلى تزايد وارتفاع معدلات التضخم وزيادة نسبة ومعدلات الدين العام بها.

٤. السلع الأساسية:

تشير أحدث التقديرات العالمية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٢١ لتستقر عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٠-٦٥ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات العديد من المؤسسات المالية الدولية.

وقد ارتفع سعر خام برنت من ١٩,٣ دولار في ابريل ٢٠٢٠ الي ٧١ دولار بحلول مارس ٢٠٢١ وذلك نتيجة للتعافي الإقتصادي التدريجي بعد انحسار الموجة الأولي للوباء بالإضافة إلي اتفاقيات دول الأوبك لتقليل الإنتاج النفطي العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار خام برنت بدأت في التعافي منذ بداية العام الميلادي ٢٠٢١ لتصل إلي مستويات تدور حول ٦٥-٧٠ دولار للبرميل بسبب تحسن التوقعات العالمية بشأن التعافى الإقتصادى في ضوء الموافقة الرسمية على استخدام اللقاحات الجديدة وبدء حملات التطعيم بالإضافة إلي استمرار قرارات دول منظمة الأوبك بخصوص الحد من زيادة الإنتاج بسبب زيادة مستويات المخزون العالمي من النفط. وعلى الجانب الآخر فإن وجود موجات أخري من الوباء أثرت بالسلب على حالة عدم اليقين في الإنتعاش الإقتصادي وبالتالي تعافي الطلب العالمي على مختلف السلع الأساسية.

وفيما يتعلق بأسعار وأسواق المعادن فيتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد الأسواق ارتفاع في الأسعار بنسبة ١٢,٨٪ خلال عام ٢٠٢١ لتنخفض مرة أخرى بنسبة ١,٥٪ في ٢٠٢٢. وتعكس الزيادة في أسعار ٢٠٢١ التعافي الإقتصادي العالمي المتوقع مع تعافي أسعار المعادن من القاعدة المنخفضة في العام السابق.

وبالنسبة للسلع الغذائية، فيتوقع صندوق النقد الدولي إرتفاع أسعار المواد الغذائية خلال عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن تشهد أسعار السلع الأولية ومنها القمح التراجع التدريجي نزولاً من الأسعار القصوى والعالية التي تحققت خلال الشهور الماضية، وعلى ذلك فقد تم إعداد تقديرات الموازنة العامة في ضوء افتراض متوسط لسعر شراء طن القمح على أساس ٢٥٥ دولار للطن.

تقديرات أسعار القمح العالمية - دولار للطن بالموازنة
خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٧حتى ٢٠٢١/٢٠٢٢

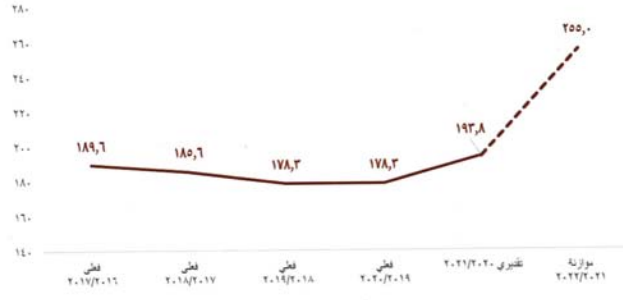

ثانياً: آفاق الاقتصاد المحلى المصاحب لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

من المتوقع أن يحقق معدل النمو الاقتصادي بمصر ٢,٨٪ لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠. هذا وقد كانت نسبة النمو الفعلي للنصف الأول من العام ١,٤٪. وتعكس افتراضات أداء الاقتصاد المصري خلال العام المالي القادم ٢٠٢٢/٢٠٢١ إنتعاش معدلات النمو الإقتصادي لتسجل ٥,٤٪ (وهو ما تم أخذه في عين الإعتبار عند إعداد الموازنة). ويأتي ذلك في ضوء إفتراض التعافي التدريجي للإقتصاد المصري من تداعيات جائحة كورونا التي أعاقت الحركة الإقتصادية ومعدلات النمو عالمياً ومحلياً.

١. آفاق نمو الإقتصاد المصرى:

في ظل تداعيات انتشار وباء كورونا، فمن المستهدف أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى ٥,٤٪ (وفقا لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتي استخدمت عند إعداد الموازنة) مقارنةً بمعدل نمو متوقع قدره ٢,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠. وستعمل الحكومة على مساندة جهود البنك المركزي المصري الرامية إلى خفض معدلات التضخم السنوية لتصل إلى معدلات سنوية منخفضة تقدر بنحو ٧٪ (± ٢ ٪)، وفقا لأهداف التضخم للبنك المركزي المصري المعلنة والمنشورة. وتعكس هذه المستهدفات جهود الحكومة فى التصدي للإضطرابات الإقتصادية العالمية والاستمرار في تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل والذي يرتكز على استقرار الأوضاع الإقتصادية والمالية وبالتوازى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحقيق معدلات نمو شاملة ومستدامة يجنى جميع المواطنين ثمارها وتساعد على خلق المزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة، وبما يضمن استمرار خفض معدلات البطالة.

معدل النمو الحقيقي والمكمش (%)

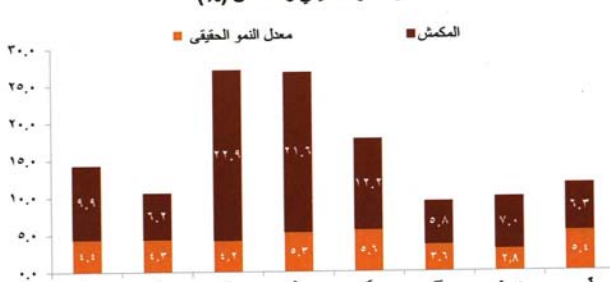

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وقد صاحب التزايد المستمر فى معدلات النمو الحقيقى للإقتصاد المصرى خلال السنوات الماضية في وجود تناقص مستمر فى معدلات البطالة مما يعنى أن النمو المحقق ساهم فى خلق فرص عمل حقيقية وبأعداد جيدة للراغبين فى العمل وهو الهدف الأهم لبرنامج الإصلاح الإقتصادى، حيث يعتبر خلق فرص عمل لائقة أهم وسائل تحسين دخول المواطنين وأفضل برامج الحماية والعدالة الإجتماعية من حيث الكفاءة والتأثير والاستدامة. هذا وقد تم إعداد موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ في ضوء العديد من الإفتراضات ومن أهمها:

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلي	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلي	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلي	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعلي	٢٠٢١/٢٠٢٠ متوقع	٢٠٢٢/٢٠٢١ موازنة مبدئية
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%) [1]	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٢,٨	٥,٤
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٠	١٤,٨	١٤,٠	١٣,٢
متوسط سعر برميل برنت [2] (دولار / برميل)	٥٠,٠	٦٤,٠	٧٠,٠	٥٢,٠	٦١,٠	٦٠,٠
متوسط سعر القمح الأمريكي [3] (دولار)	١٨٩,٦	١٨٥,٦	١٧٥,٦	١٧٨,٣	١٩٣,٩	٢٥٥,٠

[1] في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية.

[2] تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى، كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

[3] تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB، كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

وتستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات جديدة من شأنها تحفيز الأنشطة الإقتصادية والإنتاجية الداعمة للنمو وخاصة في قطاعات الصناعة والتصدير، وتكون قادرة على استيعاب العمالة المتضررة من توقف أنشطتهم نتيجة الإجراءات الصحية والإحترازية المتبعة. كما ستستمر الحكومة في صياغة خطط وبروتوكولات لفض التشابكات المالية بين قطاعات الدولة المختلفة ولعل من أهمها جهود سداد كافة متأخرات مخصصات مساندة ورد أعباء الصادرات والذي قامت به الحكومة مما سمح بضخ أكثر من ٢٥ مليار جنيه للمصدرين بشكل إضافى لتحفيز القطاع الخاص على التوسع الأفقي وزيادة الإنتاج. وتبرهن الإصلاحات الهيكلية والإدارية الجارية والمستقبلية على توجه الحكومة نحو استهداف مسار للنمو مرتفع ومرن ومستدام بإذن الله، وكذلك سيكون مسار نمو أكثر حفاظاً على البيئة، وشاملاً لجميع فئات المجتمع قائماً ومدفوعاً بالأساس بالقطاع الخاص وأنشطته المتنوعة.

ومن جانبها تستهدف الحكومة استمرار زيادة قيمة إستثمارات أجهزة الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتصل لنحو ٣٥٨ مليار جنيه. كما تستهدف دين أجهزة الموازنة حول ٨٩,٥٪ من الناتج المحلى مقارنة بتقديرات أولية لمديونية أجهزة الموازنة تشير إلى نسبة مديونية بقيمة ٨٩,٨٪ من الناتج المحلى في يونيو ٢٠٢١، وبما يساهم في استمرار السيطرة على معدلات المديونية خلال الفترة الحرجة المرتبطة بجائحة كورونا قبل أن تعاود الإنخفاض مرة أخرى بمجرد إنتهاء جائحة كورونا وعودة معدلات نمو الإقتصاد القومى إلى مستويات ما قبل كورونا وهو أمر هام ومتطلب أساسى ورئيسى للحفاظ على استمرار التقييم الإيجابى للمؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني لجمهورية مصر العربية بالإضافة إلى المساهمة في إيجاد مساحة مالية إضافية لتمويل الإحتياجات التنموية المتزايدة للدولة. وتعمل الحكومة على إطالة عمر الدين ليصل إلى ٤,٢ عام مع نهاية يونيو ٢٠٢٢ بدل من نحو ٣,٦ عام كما هو متوقع في نهاية يونيو ٢٠٢١ ونحو ١,٣ عام في يونيو ٢٠١٣.

تعزيز الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص

- إستكمال تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى مع تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور رئيسى فى تنفيذ وتمويل مثل تلك المشروعات باعتباره المحرك الرئيسى للنمو.
- تطبيق استراتيجية كاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية.
- إطلاق حزمة جديدة لمساندة الصادرات بمؤشرات أداء واضحة تسمح بقاعدة صادرات أكثر تنافسية وبمنتجات ذات قيمة مضافة أعلى.
- دعم التنافسية والشفافية من خلال تبني نظم حديثة وأكثر ديناميكية لتخصيص الأراضي الصناعية.
- تطبيق نظام حديث ومبسط لضرائب الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- تحسين الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها وميكنة كافة الإجراءات الضريبية والعمل على توسيع القاعدة الضريبية.
- تدعيم استقلالية وقدرات جهاز حماية المنافسة.
- استكمال وتعزيز برنامج الطروحات العامة.
- التركيز على ميكنة الخدمات الحكومية وكذلك ميكنة كافة المتحصلات والإنفاق الحكومى.

٢. معدلات التضخم والبطالة:

وعلى صعيد آخر، قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة بمقدار ٤٠٠ نقطة أساس تراكمية منذ مارس ٢٠٢٠ لتخفيف السيولة النقدية. وظل التضخم في انخفاض منذ بداية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ليصل إلى ٥,٤٪ بنهاية ٢٠٢٠ (من متوسط قدره ١٩,٦٪ خلال الثلاثة أعوام السابقة). ومع استقرار الأوضاع داخلياً وتراجع الطلب المحلى بسبب الجائحة والإنخفاض العام في أسعار السلع العالمية، فقد انخفض معدل التضخم السنوى ليصل إلى ٤,٥٪ في مارس ٢٠٢١. ومن المتوقع أن ترتفع مستوي الأسعار عالمياً مع التعافي الإقتصادي، ولكن ستظل معدلات التضخم المحلية ضمن مستويات أهداف البنك المركزي المصري.

وفي أعقاب جائحة كورونا والتباطؤ الإقتصادي، فقد ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى ٩,٦٪ مع نهاية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (من ٧,٩٪ عام ٢٠١٩/٢٠١٨)، قبل أن تعاود الإنخفاض مرة أخرى إلى ٧,٢٪ في ديسمبر ٢٠٢٠ بسبب الجهود الحكومية المبذولة لاحتواء التداعيات السلبية للجائحة.

إجراءات ومبادرات ترسيخ مبدأ المواطنة وتعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية

- زيادة الإستثمار في رأس المال البشرى وتأهيل الشباب بالشكل الذي يساعده على مواكبة التطورات السريعة في سوق العمل ورفع كفاءته وإنتاجيته.
- تعزيز التنمية البشرية عن طريق إنفاق أكثر كفاءة على قطاعي الصحة والتعليم، وتطبيق الإصلاحات التي تعالج عدم تطابق مهارات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل بالإضافة إلى البرامج التي تستهدف تعزيز الإنتاجية والمشاركة في سوق العمل.
- توفير وتحسين العديد من الخدمات الضرورية المقدمة للمواطنين مع التأكيد على استفادة الجميع من هذا التحسن والتوزيع العادل له من الناحية الجغرافية أو من حيث الاستهداف.
- تطوير العشوائيات بالإضافة إلى استكمال مشروعات التنمية الكبرى ومشروع شبكة الطرق والمناطق اللوجستية.
- إتاحة فرصة لتدريب وتمكين المواطنين، خاصة الشباب لزيادة فرص إيجاد مصادر لتحسين الدخول، على سبيل المثال من خلال مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومنحها الحوافز الممكنة في سبيل تحقيق ذلك.
- تمكين الشباب والمرأة في كافة المجالات وضمان عدالة الحصول على فرص الإستثمار والتوظف.
- تحقيق الأمان والإستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات واستمرار التسعير السليم للسلع والخدمات.

٣. الإصلاح المؤسسي وتطوير الجهاز الإداري للدولة

- برنامج التطوير المؤسسي: من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى تحديث البنية المؤسسية لتتواكب مع المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية بهدف تنمية مهارات العنصر البشرى وإعداد قيادات المستوى الثاني عن طريق إعداد برامج تدريبية متميزة تستخدم أحدث الأساليب في مجال إدارة الموارد البشرية.

- برنامج تطوير الخدمات الحكومية: ويأتي ذلك عن طريق استهداف تقديم خدمات متميزة بطريقة سهلة لكافة المواطنين والتوسع في استخدام البوابات الإلكترونية ونظم التواصل الحديثة لتقديم الخدمات للمواطنين وفق معايير الجودة مع ربط كافة البيانات والخدمات التي تقدم للمواطنين إلكترونياً.

- تعزيز الشفافية والحوكمة في الجهاز الإداري للدولة: وذلك عن طريق وضع نظام يتسم بالشفافية يستجيب ويتفاعل مع المواطن ويخضع للمساءلة المجتمعية مع وضع قواعد واضحة للوقاية والحد من الفساد.

- التركيز أكثر على التصنيف الوظيفي/ القطاعي في إعداد ومتابعة الموازنة لضبط ومتابعة تنفيذ الموازنة.

- تم الإنتهاء من إعداد مشروع قانون جديد وموحد للمالية العامة كبديل لقوانين الموازنة العامة والمحاسبة الحكومية لتحديث أسس ومفاهيم المحاسبة والمساءلة ولضمان التخطيط الجيد .

- ترسيخ العمل على إعداد ومتابعة الموازنة على أساس المبادرات وموازنة «البرامج والأداء» لرفع كفاءة وجودة الإنفاق العام وترسيخ مفاهيم الشفافية.

٤. التصنيف السيادي الخارجي لجمهورية مصر العربية:

قامت مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاثة بالإبقاء على تصنيف مصر الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث ألقوا الضوء على مدى فعالية سياسات الحكومة المتبعة من أجل الحد من انتشار جائحة كورونا والتعامل الجدي والنشط مع تداعياتها الإقتصادية للحد من الآثار السلبية على المواطن المصري والإقتصاد القومي، وتصدرت مصر قوائم التصنيف حيث أن مصر هي الدولة الوحيدة في إفريقيا والشرق الأوسط التي حصلت على تأكيد التصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة مقارنة بمراجعات سلبية لـ ٢٤٪ من الدول الإفريقية و ١٠٪ من دول الشرق الأوسط وفي ضوء ذلك، إليكم بعض ما جاء في تقارير مؤسسات التصنيف الائتماني:

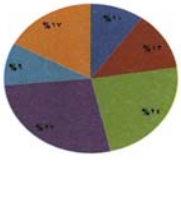

- **الإبقاء على درجة التصنيف +B مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة فيتش (Fitch):** «إن تصنيف مصر واستقرار النظرة المستقبلية لاقتصادها مدعومان بالسجل القوى للإصلاحات المالية والنقدية التي تمت خلال السنوات الماضية ومازالت مستمرة خلال الآونة الأخيرة في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل المتبع، مما يعكس التزام الحكومة المصرية باستكمال مسيرة الإصلاح الإقتصادي.
- **الإبقاء على درجة التصنيف B2 مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة موديز (Moody's):** «يعكس نظرة المؤسسة الإيجابية لمصادر ونقاط القوة التي استمدها الإقتصاد المصري من الإصلاحات وأهمها حدوث تحسن ملحوظ في الحوكمة وفعالية السياسات الإقتصادية المتبعة خلال الفترة السابقة في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل مما أدى إلى تعزيز القوة الإقتصادية المصرية وجعلها قادرة على مواجهة توابع جائحة كورونا الإقتصادية.

- **الإبقاء على درجة التصنيف B مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة ستاندرد أند بورز (S&P):** «مجهودات الحكومة المصرية الحالية لتحسين بيئة الأعمال من خلال إصدار والعمل بقانون المشتريات العامة والعمل بآلية تخصيص الأراضي الصناعية وترويج ومساندة الصادرات المصرية وغيرها من المجهودات سيؤدي إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الإقتصاد المصري وهو ما سيجعله قادر على تخطي الأزمة الحالية».

ويعكس ذلك تأكيد من المؤسسات الدولية والمستثمرين على جدية الحكومة في تنفيذ سياسات البرنامج الوطني للإصلاح الإقتصادي المصري. وعلى الرغم من انكماش الإستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي ٤٠٪ عالمياً، فقد ظلت مصر أكبر متلقِي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠.

وقد تحسن العجز التجاري لمصر بنسبة ٩٪ في النصف الأول من ٢٠٢٠/٢٠٢١. ومع ارتفاع معدلات التجارة العالمية، فمن المفترض أن يسجل عجز الحساب الجاري تحسناً بحلول السنة المالية المقبلة.

في عام ٢٠٢٠، كانت مصر الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا التي حققت معدل نمو إيجابي أعلى من ٢٪ واستطاعت أن تحقق فائض أولي وحافظت على المسار النزولي لمعدل الدين الحكومي ومن المتوقع أن تستمر مصر في تحقيق زيادة فى معدل النمو ليصل إلى ٥,٤٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٢. وفي ضوء ذلك، اليكم نعرض فيما يلى مقارنة بين الأداء الإقتصادى والمالى لجمهورية مصر العربية وبعض الإقتصادات الصاعدة والنامية:

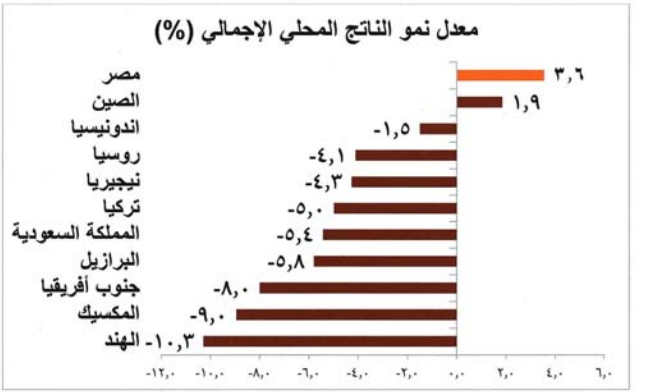

المصدر : صندوق النقد الدولى

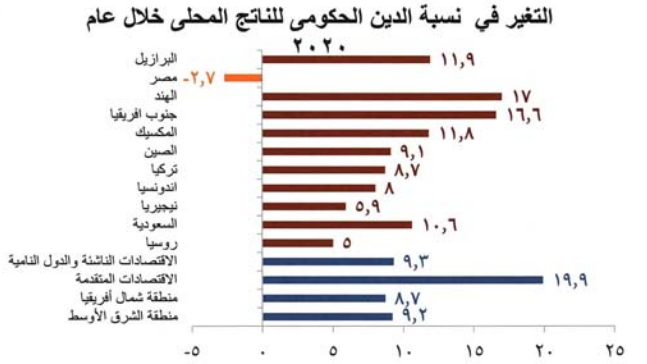

المصدر : صندوق النقد الدولى

الميزان الأولي للحكومة العامة
(نسبة للناتج المحلي)

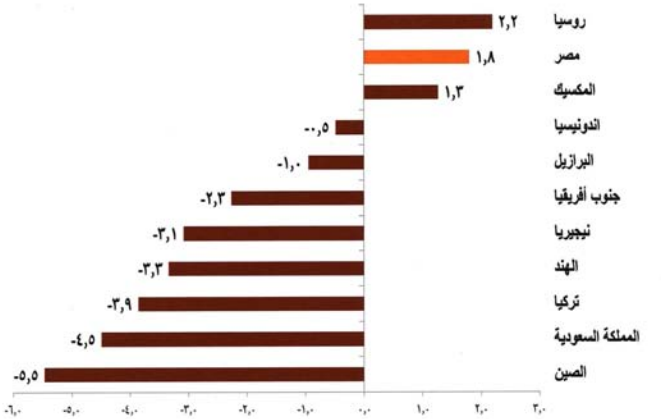

المصدر : صندوق النقد الدولى

ثالثاً: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة نظراً لأهميتها في تحقيق استقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي من خلال تحقيق الضبط المالي واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة والدين على المدى المتوسط بالإضافة إلى دورها ومساهمتها في تحفيز النشاط الإقتصادي ومعدلات التشغيل وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الإجتماعية وتحسين جودة وكفاءة وإتاحة الخدمات الأساسية لقطاع عريض من المواطنين.

وفى هذا الإطار يعتبر خفض معدلات دين أجهزة الموازنة العامة للناتج المحلى الهدف الرئيسي للسياسة المالية على المدى المتوسط، حيث تستهدف وزارة المالية خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة والوصول بها إلى معدلات أكثر استدامة تتراوح عند حوالي أقل من ٨٥٪ من الناتج المحلى مع نهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مقارنة بنسبة مديونية بلغت ١٠٨٪ من الناتج المحلى فى نهاية عام ٢٠١٧/٢٠١٦. ولضمان تحقيق ذلك تستهدف السياسة المالية معاودة تحقيق فائض أولى سنوي قدره ٢,٠٪ بداية من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بفائض أولى بلغ ١,٨٪ من الناتج المحلى خلال ٢٠٢٠/٢٠١٩ وفائض أولى قدره ٢,٠٪ فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

وتستهدف السياسة المالية تحقيق ذلك من خلال توسيع وتنمية قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، واستمرار إصلاح هيكل الإنفاق العام لضمان فاعليته وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من استمرار زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية بدلاً من الإنفاق غير المؤثر على النشاط الإقتصادي أو جودة الحياة للمواطن مثل فاتورة خدمة الدين. لذا فتستهدف السياسة المالية معدلات نمو للمصروفات العامة مستدامة تقل عن معدلات نمو الإيرادات العامة.

التقديرات المالية المحدثة المتوقعة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١

لقد أكدت الحكومة التزامها وحرصـــها على الحفاظ على وتيرة الإصـــلاح الإقتصادي والاستمرار فى تنفيذ الإجراءات المالية والإجتماعية المستهدفة لتحقيق مســـتهدفات الموازنة وبأقل قدر من الإنحراف على الرغم من التداعيات الكبيرة والمؤثرة لجائحة كورونا على النشاط الإقتصادى وايرادات الموازنة. ولكن في ضوء التعامل المرن والمتوازن للسياسة المالية فنستهدف تحقيق فائض أولى مستدام يبلغ نحو ٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي وخفض عجز الموازنة إلى ٧,٧٪ من الناتج والعمل على الحفاظ على استدامة معدل دين أجهزة الموازنة العامة عند ٨٩,٨٪ من الناتج المحلي فى يونيو ٢٠٢١.

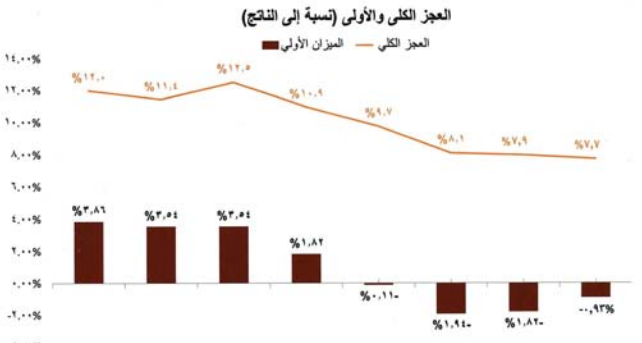

المصدر: وزارة المالية

كما تستهدف الحكومة زيادة الإيرادات الضريبية لتصل إلى نحو ١٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ من خلال استمرار تطوير المنظومة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات. وتعكس النتائج المحققة حتى نهاية مارس ٢٠٢١ إرتفاع ونمو جملة الإيرادات الضريبية خلال الشهور التسع الأولى من العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٣,٥٪ لتحقق ٥٣٩ مليار جنيه مقابل نحو ٤٧٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق والتي سبقت فترة الجائحة. وتؤكد تلك النتائج على نجاح جهود وزارة المالية فى تنفيذ برنامج إصلاح السياسة الضريبية وتعظيم إيرادات الدولة من خلال التوسع في مجالات الميكنة وضبط وحصر المجتمع الضريبى وكذلك العمل على تحسين منظومة التطبيق الفعلي لقانون الضريبة العقارية، وتطوير أداء مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك.

كما يستهدف برنامج الإصلاح المالي الإستمرار تدريجياً فى خفض معدلات نمو الإنفاق العام ليبلغ نحو ١٢,٥٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٠ كنتيجة لاستمرار جهود إصلاح هيكل الإنفاق والحد من زيادة أعباء فاتورة خدمة الدين. كما نتوقع أن يحقق العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ استمرار النمو الجيد لفاتورة الأجور لتصل نسبتها للناتج المحلى إلى ٥,١٪ من الناتج المحلى.

كما أنه من المتوقع أن ترتفع قيمة مخصصات دعم السلع التموينية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٣,٠٪ لتصل إلى ٨٢,٨ مليار جنيه وكذلك مخصصات الدعم النقدي (دعم بطاقات التموين + معاش الضمان + تكافل وكرامة) فى ضوء زيادة قيمة الدعم النقدي لأصحاب البطاقات التموينية بنحو ١٣٨٪ مقارنة بما كان سائداً فى بداية ٢٠١٨/٢٠١٧. كما أنه من المتوقع أن تشهد الإستثمارات الحكومية استمرار النمو المرتفع خلال العام المالي الحالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى نحو ٢٣٢ مليار جنيه، منها نحو ١٧٧ مليار جنيه إستثمارات ممولة بعجز (إقتراض حكومي) بمعدل نمو سنوي سيبلغ ٣٣,٤٪. كما أنه من المتوقع ارتفاع مخصصات شراء السلع والخدمات بنحو ٢١٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الإهتمام بتلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية فى جميع المحافظات وكذلك زيادة الإنفاق على شراء الأدوية والمستلزمات الطبية لتلبية احتياجات المواطنين خاصةً للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا.

تطور حصيلة الايرادات العامة

(مليون جنيه)

	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠ تقديري
إجمالي الايرادات العامة	٦٥٩,١٨٤	٨٢١,١٣٤	٩٤١,٩١٠	٩٧٥,٤٢٩	١,١١٧,١٣٠
معدل النمو ٪	%٤٠,١	%٢٤,٦	%١٤,٧	%٣,٦	%١٤,٥
الايرادات الضريبية	٤٦٢,٠٠٧	٦٢٩,٣٠٢	٧٣٦,١٢١	٧٣٩,٦٣٢	٨٣٠,٧٨٤
معدل النمو ٪	% ٣١,١	% ٣٦,٢	% ١٧,٠	% ٠,٥	% ١٢,٣
المنح	١٧,٦٨٣	٣,١٩٤	٢,٦٠٩	٥,٢٦٣	٢,٢٠٩
معدل النمو ٪	% ٣٩٩,١	%٨١,٤-	% ١٨,٣-	% ١٠١,٨	% ٥٨,٠-
الايرادات الأخرى	١٧٩,٤٩٤	١٨٨,٦٣٩	٢٠٣,١٨١	٢٣٠,٥٣٤	٢٨٤,١٣٧
معدل النمو ٪	% ٣٢,٣	% ٥,١	% ٧,٧	% ١٣,٥	% ٢٣,٣

تطور المصروفات العامة

(مليون جنيه)

	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠ تقديري
إجمالي المصروفات العامة	١,٠٣١,٩٤١	١,٢٤٤,٤٠٨	١,٣٦٩,٨٧٠	١,٤٣٤,٧٢٣	١,٦١٤,٣١٢
معدل النمو (%)	%٢٦,٢	%٢٠,٦	%١٠,١	%٤,٧	%١٢,٥
أجور وتعويضات العاملين	٢٢٥,٥١٢,٦	٢٤٠,٠٥٣,٩	٢٦٦,٠٩١,١	٢٨٨,٧٧٣,٢	٣٢٤,٠٠٠,٠
معدل النمو ٪	% ٥,٥	% ٦,٤	% ١٠,٨	%٨,٥	% ١٢,٣
شراء السلع والخدمات	٤٢,٤٥٠,١	٥٣,٠٨٨,٤	٦٢,٣٦٥,٤	٦٩,٨٧٠,٩	٨٤,٢٥٦,٠
معدل النمو ٪	% ١٩,٠	% ٢٥,١	% ١٧,٥	% ١٢,٠	% ٢٠,٦
مدفوعات الفوائد	٣١٦,٦٠٢	٤٣٧,٤٤٨	٥٣٣,٠٤٥	٥٦٨,٤٢١	٥٦٦,٠٠٠
معدل النمو ٪	% ٢٩,٩	% ٣٨,٢	% ٢١,٩	% ٦,٦	%٠,٤-
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٧٦,٧١٩	٣٢٩,٣٧٩	٢٨٧,٤٦٢	٢٢٩,٢١٤	٣٠٥,٣٤٥
معدل النمو ٪	% ٣٧,٧	% ١٩,٠	% ١٢,٧-	% ٢٠,٣-	% ٣٣,٢
المصروفات الأخرى	٦١,٥١٧	٧٤,٧٥٨	٧٧,٥٦٥	٨٦,٨٠٣	١٠٢,٩٢٢
معدل النمو ٪	% ١٢,٨	% ٢١,٥	% ٣,٨	% ١١,٩	% ١٨,٦
الإستثمارات	١٠٩,١٤١	١٠٩,٦٨٠	١٤٣,٣٤٢	١٩١,٦٤٢	٢٣١,٧٨٩
معدل النمو ٪	% ٥٧,٦	%٠,٥	% ٣٠,٧	% ٣٣,٧	% ٢٠,٩

رابعاً: التقديرات المالية المستهدفة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

على الرغم من أن الإقتصـــاد المصـــري أصـــبح أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الإقتصـــادية العالمية، وامتصـــاص الصـــدمات الخارجية، إلا أن تغير الإفتراضـات والمؤشـرات الإقتصـادية والمالية واسـتمرار حالة عدم اليقين السـائدة يتولد عنها صـعوبة كبيرة فى وضـع تصـور يقينى لمشـروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتحديث التقديرات السائدة بشكل دقيق .

لذلك تستهدف وزارة المالية فى ضوء المؤشرات الفعلية والتقديرات المحدثة والمتاحة لأداء الإقتصـــاد القومى الإســـتمرار فى تحقيق نســـبة معدل دين أجهزة الموازنة العامة نحو ٨٩,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي فى يونيو ٢٠٢٢، وهو ما يتطلب تحقيق فائض أولى قدره ١,٥٪ من الناتج المحلى، وبافتراض تحقيق معدل نمو اقتصـــادي قدره ٥,٤٪ وهو ما تم تقديره وقت إعداد وتقديم الموازنة إلى مجلسكم الموقر. وستسمح تلك التقديرات فى خفض العجز الكلى للموازنة إلى ٦,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي بدلاً من ٧,٧٪ متوقع بنهاية العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وعجز كلى بلغ ١٢,٥٪ من النـاتج فى العـام المـالي ٢٠١٦/٢٠١٥. وتؤكـد تلـك المستهدفات أننا نستطيع بمساندة كافة الشركاء وعلى رأسهم مجلس النواب الموقر الاستمرار في تحقيق تحسن فى مؤشرات أداء المالية العامة إستكمالاً لما تم تحقيقه بشكل اتسم بالإستدامة خلال السنوات الأربع الماضية.

كما نستهدف خلال الأعوام القادمة ومع إنحسار وباء كورونا وآثاره السلبية الإستمرار في جهود الضبط المالي المتوازن والداعم للنمو والنشاط الإقتصادي فضلاً عن المســـاهمة فى الخفض التدريجي لأعباء خدمة دين أجهزة الموازنة العامة من خلال خفض نسبة الفوائد المسددة إلى إجمالي مصروفات وإيرادات الموازنة.

ويوضـح الشـكل التـالى تطـور العجـز الكلـى والميـزان الأولـى ودين أجهزة الموازنة:

العجز الكلى والميزان الأولى (بدون المنح)
(% إلى الناتج)

المصدر: وزارة المالية

تطور قيمة العجز الكلي ومدفوعات الفوائد (مليار جنيه)

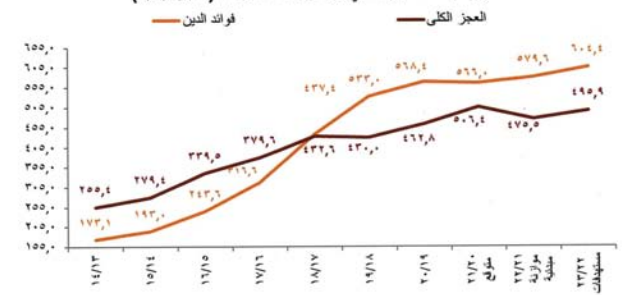

مستهدفات العجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة (% من الناتج المحلى الإجمالى)

المصدر: وزارة المالية

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

مليار جنيه

	٢٠١٦/٢٠١٥ فعليات	٢٠١٧/٢٠١٦ فعليات	٢٠١٨/٢٠١٧ فعليات	٢٠١٩/٢٠١٨ فعليات	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعليات	٢٠٢١/٢٠٢٠ تقديري	٢٠٢٢/٢٠٢١ موازنة
إجمالي الإيرادات	٤٩١,٥	٦٠٩,٢	٨٢١,١	٩٤١,٩	١,١١٧,١	٧٧٥,٤	١,٣٦٥,٢
معدل النمو (%)	%٠,٢	%٢٤,٠	%٢٤,٢	%١٤,٧	%١٨,٧	%٣,٢	%٢٢,٢
الضرائب	٣٥٢,٣	٤٦٢,٠	٦٢٩,٣	٧٣٦,١	٨٣٠,٨	٧٣٩,٦	٩٨٣,٠
إيرادات غير ضريبية	١٣٩,٢	١٩٧,٢	١٩١,٨	٢٠٥,٨	٢٨٦,٣	٢٣٥,٨	٣٨٢,٢
إجمالي المصروفات	٨١٧,٨	١,٠٣١,٩	١,٢٤٤,٤	١,٣٦٩,٩	١,٤٣٧,٧	١,٤٧٤,٣	١,٨٢٧,٧
معدل النمو (%)	%١٢	%٢٦	%٢١	%١٠,١	%٤,٣	%٢,٧	%١٣,١
العجز الكلي المستهدف	٣٢٦,٥	٣٧٩,٦	٤٢٢,٦	٤٣٠,٠	٤٦٢,٨	٥٠٦,٤	٤٧٥,٥
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	%١٢,٥	%١٠,٢	%٩,٦	%٨,١	%٨,٠	%٨,٢	%٦,٢
العجز أو الفائض الأولي المستهدف	٩٥,٩	٩٣,٠	-٤,٩	-١٠٣,١	-١٠٥,٦	-٥٩,٦	-٨١٤,١
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	%٣,٥	%١,٨	%٠,١-	%١,٩	%١,٨	%٠,٩	%١,٨

المصدر: وزارة المالية

ويوضح الشكل التالي تحسن مؤشرات المالية العامة والتى ترجع إلى زيادة معدلات النمو السنوية للإيرادات عن معدل نمو المصروفات وهو ما ساهم فى خفض الفجوة بين الإيرادات والمصروفات وفى تحقيق فائض أولى بالموازنة وفى خفض معدلات العجز الكلى. كما ساهمت الاجراءات والاصلاحات الداعمة للنمو والنشاط الاقتصادي فى تحسن اوضاع المالية العامة.

تطور نسبة الايرادات والمصروفات العامة إلى الناتج المحلي (%)

المصدر: وزارة المالية

الإيرادات والمصروفات (معدل النمو السنوى)

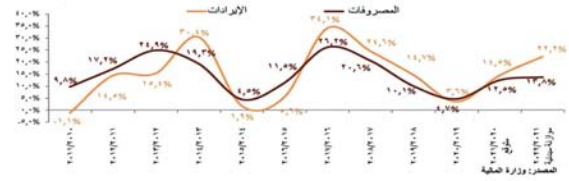

المصدر: وزارة المالية

أهم الإجراءات التي يتضمنها مشروع موازنة العام المالي الجديد:

يهدف مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى استكمال إجراءات الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام من خلال الإلتزام بإجراءات الضبط المالي التي تتبعها الحكومة بهدف خفض عجز الموازنة، بالإضافة إلى العمل على زيادة المعروض من السلع والخدمات من خلال تحسين مناخ الإستثمار وتطوير البنية التحتية وزيادة المنافسة والإستثمار في العنصر البشرى من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم إلى جانب العمل على زيادة الإنتاجية بهدف تحقيق معدلات نمو أعلى دون أثر تضخمي.

الأسس والأطر الحاكمة لإعداد موازنة العام المالي الجديد:

١. الاستمرار في جهود الحفاظ على الإستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة النشاط الإقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف خفض العجز الكلي إلى نحو ٦,٧٪ من الناتج المحلى وتحقيق فائض أولى قدره ١,٥٪ من الناتج المحلى لضمان استقرار مسار دين أجهزة الموازنة عند ٨٩,٥٪ كنسبة من الناتج المحلى مع نهاية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٢. الاستمرار في دعم ومساندة النشاط الإقتصادي ومساندة القطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق.

٣. نستهدف دعم مبادرات محددة وإجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة أنحاء الجمهورية.

٤. تبنى مبادرات تعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين مثل مبادرة إحلال السيارات المتقادمة بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي والتي تمنح حافز مادي لمالكي السيارات المتقادمة لإحلالها بأخرى جديدة تعمل بالوقود المزدوج «البنزين والغاز الطبيعي» مما يساعد فى تخفيف الأعباء عن المواطنين، إضافة إلى ترشيد استهلاك البنزين والعمل بالطاقة النظيفة.

٥. يتضمن مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٢,١ مليار جنيه لإستكمال تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع القومى لتأهيل وتبطين الترع، ليصبح إجمالى ما تم تخصيصه منذ العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وحتى نهاية يونيه ٢٠٢٢ نحو ١٧,٥ مليار جنيه وذلك لتأهيل ٧٠٠٠ كم^{٢} ويساعد هذا المشروع القومى على توفير فرص عمل، أراضى زراعية مكتسبه وتحقيق العدالة فى توزيع المياة وتوفير نحو ٥,٠ مليار م^{٣} سنوياً.

٦. الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والإستخدامات.

٧. التوسع في إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.

٨. تحقيق الاستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات والتمويل وزيادة تنافسية وتنوع الإقتصاد المصري والعمل على زيادة الإنتاجية وتعميق المكون المحلى وزيادة درجة اندماج الإقتصاد المصري دولياً.

٩. تهيئة مناخ الإستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول إلي الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.

١٠. التنسيق مع مؤسسات التقييم الدولية وإظهار الجهود المبذولة للحفاظ على بل وتحسين درجة التصنيف والجدارة الائتمانية وتنافسية الإقتصاد المصري في التقارير الدولية.

أهم الاصلاحات والإفتراضات التي تعكسها تقديرات مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

- يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ زيادة مخصصات الباب الأول " الأجور وتعويضات العاملين " بنحو ٣٧ مليار جنيه مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام الحالى لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول العاملين بأجهزة الموازنة ومع استهداف توجيه الجزء الأكبر من تلك الزيادة لتحسين أجور موظفي الدرجات الوسطى وكذلك دخول العاملين بقطاعي الصحة والتعليم. كما تتضمن الموازنة المخصصات المالية الكافية لمنح حوافز للعاملين المنقولين للعاصمة الإدارية بتكلفة تقدر بنحو ١,٥ مليار جنيه. كما تستهدف زيادة المعاشات بنحو ١٣% لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول أكثر من ١٠ مليون من أصحاب المعاشات. كما تم إعداد تقديرات الموازنة لتتضمن مخصصات كافية لسداد القسط السنوي المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى بقيمة ١٨٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- كما يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ الإستمرار في تمويل مجموعة من المزايا المالية للعاملين بالقطاعات الوظيفية الحيوية خاصةً العاملين بقطاع التعليم (التعليم ما قبل الجامعى، التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى)، وكذلك العاملين بقطاع الصحة.
- ويتضمن مشروع الموازنة أيضاً مخصصات مالية لدعم السلع التموينية بنحو ٨٧,٢ مليار جنية مقابل نحو ٨٢,٧ مليار جنيه فاتورة دعم السلع التموينية المقدرة للعام المالى الحالى. كما تعكس تقديرات الموازنة وجود مخصصات بقيمة ١٩ مليار جنيه لتمويل برنامج تكافل وكرامة وبما يسمح بتقديم دعم نقدى شهري لنحو ٣,٦ مليون اسرة من الأسر الأقل دخلاً.
- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية إلي ٣٥٨ مليار جنيه منها ٢١٠ مليار جنيه تمويل من الخزانة ضمن الباب السادس ونحو ١٤٨ مليار تمويل ذاتي، بالإضافة الى نحو ١٠ مليار جنيه مساهمات لهيئات اقتصادية لتمويل موازناتها الإستثمارية وذلك بهدف الإسراع في تنفيذ المشروعات القومية المستهدفة وتحسين البنية التحتية ودفع النشاط الإقتصادي.
- زيادة المخصصات الإستثمارية للصحة والتعليم بشكل كبير مع التركيز على تحسين البنية التحتية للقرى الريفية المستهدفة ضمن المرحلة الأولى لمبادرة الريف المصري.
- نستهدف بدء تمويل برنامج تطوير المشروع القومى لتنمية القري والريف المصري من خلال إعادة توجيه مخصصات بالموازنة بنحو ٧٥ مليار سنوياً (من خلال اعتمادات الموارنة الإستثمارية) جنيه لتمويل هذا المشروع.
- تتضمن الموازنة مخصصات إضافية لتمويل البرنامج الجديد للمصدرين وبما يسمح بسداد جميع المبالغ المستحقة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات من دعم الدولة للمصدرين .
- كما تتضمن الموازنة نحو ٠,٥ مليار جنيه تمويل جديد للمساهمة في تمويل تكلفة السنة الأولى من المبادرة الجديدة المقترحة لمساندة تصدير السيارات من خلال المصانع العاملة بجمهورية مصر العربية.
- استمرار تحمل الموازنة للأعباء المالية المترتبة عن خفض أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي للصناعة وذلك بدلاً من وزارتي الكهرباء والطاقة المتجددة والبترول والثروة المعدنية بتكلفة سنوية تبلغ في المتوسط نحو ١٠ مليار جنيه (حسب الإستهلاك الفعلي).
- تتضمن تقديرات الموازنة مخصصات بقيمة ٢,٠ مليار جنية لتمويل السنة الأولى من المشروع القومي لإحلال المركبات (٧٠ ألف سيارة أجرة ميكروباص وملاكي) لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين وبما يحقق وفر للمستفيد يقدر بنحو ٥٠% من تكلفة السيارة خلال فترة عمر سداد المركبة بالمبادرة.
- إستكمال منظومة التامين الصحى الشامل لتغطى محافظات الأقصر والاسماعلية وجنوب سيناء وأسوان والسويس، بالإضافة الي إتاية الأطقم الطبية ومعاونيهم والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصةً العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة) بتكلفة تقدر بنحو ١ مليار جنيه.

الإيرادات العامة:

الضرائب العامة:

تستهدف الحكومة فى مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إستمرار استهداف تعزيز ارتباط ايرادات الدولة العامة بالنشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد في الاقتصاد المصري، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً في المجتمع والعمل على تحسين الادارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً.

من المتوقع أن تشهد الحصيلة الضريبية فى العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ زيادة قدرها ١٨,٣٪ مقارنةً بالتقديرات المتوقعة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠. ويعكس ذلك فى الاساس مجهودات تنمية الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية بالإضافة الى تطبيق اجراءات هيكلية في إطار الإصلاح المؤسسي للمنظومة الضريبية فى مصر.

وتعتبر الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الضرائب العامة، ومن المستهدف أن تنمو حصيلة ضريبة الدخل من الجهات غير السيادية (بدون البنك المركزي والبترول وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات) في ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ١٩,١٪ لتصل الحصيلة من تلك الجهات إلى ٢٩٧,١ مليار جنيه وذلك فى ضوء استمرار تحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي والجهود المبذولة من قبل مصلحة الضرائب في تطوير الأداء وبالأخص تحسين ورفع كفاءة الإدارة الضريبية وتوسيع العمل بالميكنة لكافة الإجراءات الضريبية والتحصيل الالكتروني. ومع استمرار جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لتطوير الاداء وزيادة القدرة على تحقيق ايرادات اضافية بشكل سليم والتحسن التدريجي في أداء الاقتصاد المصري في أعقاب جائحة كورونا، فمن المتوقع أن تنمو حصيلة ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ١٧,٢٪ عن التقديرات المتوقعة للعام المالى السابق ٢٠٢١/٢٠٢٠، لتصل الحصيلة إلى ٤٤٩,٦ مليار جنيه.

الضرائب العقارية:

من المتوقع أن تحقق حصيلة نحو ٥,٦ مليار جنيه فى العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وهو ما يمثل نحو ٠,٠٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي. وتأتى هذه الحصيلة المستهدفة نتيجة العمل على تطوير منظومة الضرائب العقارية من خلال تحديث الخرائط الجغرافية للمناطق السكنية والتي سيتم استخدامها في الحصر للمباني لبناء قاعدة بيانات الثروة العقارية، بالإضافة الى التوسع فى العمل بنظام التحصيل الإلكتروني للضريبة العقارية والذي تم تفعيله فى ابريل ٢٠١٧.

الضرائب الجمركية:

من المتوقع ان ترتفع جملة الحصيلة بنحو ١٢,٣٪ مقارنة بالنتائج المتوقعة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل الى ٤٢,٤ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١. ومن المتوقع ان تستمر مصلحة الجمارك المصرية خلال هذا العام فى التطوير المؤسسي الشامل والذي بدأ من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، ومن أهم الاصلاحات الهيكلية فى منظومة الجمارك:

- تفعيل قانون الجمارك الجديد رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ الذى يهدف إلى معالجة سلبيات التشريع السابق، وتوحيد المفاهيم الجمركية في قانون واحد، وتبسيط الإجراءات الجمركية، واستحداث نظم جمركية جديدة، وتطوير أساليب العمل بمصلحة الجمارك باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتوافق مع الممارسات العالمية وتحقيق التزامات مصر الدولية واعتماد مستحدثات التجارة الدولية، وتحسين مناخ الاستثمار في مصر وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ورفع ترتيب مصر في المؤشرات الدولية.
- تعديل فئات التعريفة الجمركية المفروضة على بعض السلع الواردة من الخارج لتشجيع الاستثمار والصناعة المحلية والحفاظ على البيئة، وضمان التوافق مع التزامات مصر بمنظمة التجارة العالمية.

➢ تنفيذ المشـروع القومى لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية الذى يحظى بدعم كبير من القيادة السياسية، بما يُسهم فى تبسيط الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركى، وخفض تكلفة السلع والخدمات بالأسواق المحلية، والتى كان من أهمها:

- مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية والربط الشبكي لأجهزة المسح بالأشعة للحد من حالات التهريب الجمركي، وإحكام الرقابة على العمليات الجمركية بالموانئ المصرية. وقد قطعت وزارة المالية شوطاً كبيراً في مراحل تنفيذ هذا المشروع حيث تم توريد ٨٧ جهاز فحص متنوع للأفراد والأمتعة والبضـائع، وأجهزة كشـف عن المتفجرات والمخدرات وجميعها تم توزيعها على المنافذ الجمركية على مسـتوى الجمهورية وتشغيلها. كما تم تقدير الاحتياجات المستقبلية للمراحل التالية بـ ٩٩ جهازاً تم التعاقد على توريدها خلال الفترة المقبلة.
- مشروع النافذة الواحدة القومية للتجارة الذى يشمل إنشاء وتجهيز المراكز اللوجستية فى المنافذ الجمركية بغرض تيسير الإجراءات الجمركية وميكنتها لسد ثغرات التهريب الجمركي وإحداث الربط الإلكتروني بين المنافذ، وتقديم حزمة من الخدمات المميزة تصب جميعها فى التيسـير على المتعاملين مع الجمارك ممن يتمتعون بمزايا الفاعل الاقتصـادى (القائمة البيضـاء)، بحيث يسـتطيعون سـرعة إنهاء الإجراءات اللازمة للإفراج عن شـحناتهم فى أى ميناء دون الحاجة للانتقال إليه من خلال اسـتيفاء المسـتندات والموافقات المطلوبة عنها بهذا المركز. وقد تم الوصـول بمنظومة النافذة الواحدة إلى نسبة تغطية ٩٥٪ تقريبًا من إجمالي البضائع التي ترد إلى مصر.
- مشـروع نظام الفاعل الاقتصـادى المعتمد، والذى يتضـمن إصـدار قائمة بالشركات ذات السمعة الطيبة والصحيفة الخالية من المخالفات في التجارة الدولية بعد استيفاء موافقة الجهات الأمنية لتفعيل نظام الإفراج المسبق على معظم الرسائل المستوردة، حيث تم تصنيف القائمة المعتمدة بالشركات التي بلغ عددها ١٨٩ شركة في مجال الاستيراد، وفي مجال التصدير، وفى مجال التخليص الجمركي.

- مشروع نظام التسجيل المسبق للمشحونات قبل الوصول للموانئ المصرية، ونظام إدارة المخاطر، ونظام الإفراج المسبق، وتهدف هذه الأنظمة إلى الاستغناء عن المستندات الورقية تماماً بالاستفادة بآليات ربط منظومة النافذة الواحدة إلكترونياً مع شبكات سلاسل الإمداد الدولية التي تعمل بالتكنولوجيا الحديثة والمؤمنة للحصول على بيانات الشحنات ومستنداتها إلكترونياً من المصدر والخط الملاحى مباشرة قبل التحميل والشحن من ميناء التصدير، كما توفر آليات الإنذار المبكر للإدارات الجمركية المعنية والقضاء على المهمل والرواكد بالموانئ وإتاحة بيانات الشحنة لجهات الفحص.

أهم اجراءات الاصلاح المؤسسى والادارى والهيكلى للمنظومة الضريبية:

- ✓ فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في منظومة ضرائب الدخل والقيمة المضافة، فقد تم إعادة هندسة الإجراءات الضريبية طبقاً للمعايير الدولية بالاشتراك مع بيوت الخبرة المتخصصة من خلال ميكنة الإجراءات الضريبية بالكامل.
- ✓ وكان من أهم هذه التشريعات قانون الإجراءات الضريبية الموحدة الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ الذي يستهدف تبسيط ودمج الإجراءات الضريبية بالنسبة لممولي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، ودعم الثقة بين الممول والمصلحة، وتوفير الآلية القانونية التي تساعد كلاً من الممول ومصلحة الضرائب المصرية على استيداء دين الضريبة بيُسر، وتتيح استخدام التقنيات الحديثة في التعامل بين الممول والمصلحة.
- ✓ كما تضمنت الإصلاحات الهيكلية في المنظومة الضريبية العديد من مشروعات التطوير والميكنة الشاملة لمنظومة الإجراءات الضريبية. وتتمثل أهم مشروعات التكنولوجيا في المنظومة الضريبية فيما يلي:
  - مشروع التحصيل الإلكتروني للضرائب والذي تم العمل به منذ عام ٢٠١٨.
  - مشروع الإقرارات الضريبية الإلكترونية.
  - مشروع منظومة تحليل مخاطر الإقرارات وإدارة حالات المخاطر والذي بدأ العمل التجريبي به في عام ٢٠١٩، ثم تم العمل الفعلي بالمشروع في يناير ٢٠٢٠
  - مشروع الفاتورة الإلكترونية الذي تم تطبيقه بشكل تجريبي على عدد من الشركات في نهاية يونيو ٢٠٢٠، وتم الإلزام به في نوفمبر ٢٠٢٠
  - مشروع ميكنة إجراءات العمل الضريبية الرئيسية الذي تم إطلاقه في ديسمبر ٢٠٢٠
  - مشروع مراقبة تحصيل الضريبة من خلال الإيصالات الإلكترونية.
  - مشروع ميكنة وتطوير دورة العمل بلجان الطعن الضريبي والذي يستهدف سرعة البت في ملفات الطعون الضريبية.
- ✓ أما فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في منظومة الضرائب العقارية، فقد تم تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وذلك بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٩ بمد العمل بتقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ للتخفيف عن كاهل الممولين بعدم زيادة الضريبة، وبالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٠ الذى يستهدف تشجيع الاستثمار والتنمية الصناعية من خلال إعفاء العقارات المستخدمة فعلياً في الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يحددها مجلس الوزراء من الضريبة على العقارات المبينة مثل ما تم بالنسبة لقطاع السياحة من إسقاط الضريبة العقارية عن القطاع لمدة عام ونصف.
- ✓ وكان للجانب التكنولوجى نصيب فى عملية تطوير منظومة الضرائب العقارية حيث تم تنفيذ عدد من مشروعات التكنولوجيا بمصلحة الضرائب العقارية، ومن أهم هذه المشروعات ما يلي:
  - مشروع ميكنة الدورة المستندية للضرائب العقارية ورفع كفاءة البنية الأساسية التكنولوجية للمقار الضريبية، لتهيئة البيئة الملائمة للعمل بكفاءة والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات بما يضمن تحسين مستوي الخدمات المقدمة للممولين.
  - مشروع الحصر المميكن للثروة العقارية من خلال إنشاء قاعدة بيانات الثروة العقارية وإدخال بيانات كافة الوحدات العقارية على مستوى الجمهورية، وتصميم الكشف الرسمي المميكن والإخطارات الضريبية المميكنة، وبرنامج لإدخال وتسجيل بيانات الأصول والخصوم.
  - مشروع تطوير غرف الحفظ بالمحافظات ضمن أعمال الحماية المدنية وكاميرات المراقبة والأرشفة والتوثيق المميكن تيسيراً على المواطنين وطالبي الخدمة.

وبالرغم من أن كافة تلك الاصلاحات المستهدفة على جانب السياسة والادارة الضريبية تعمل وتستهدف توسيع القاعدة الضريبية وتحصيل مستحقات الخزانة العامة، إلا أن الحكومة أخذت في الاعتبار بالتاكيد الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والظروف العالمية بسبب تداعيات الجائحة حيث قامت باتخاذ العديد من الاجراءات المحددة والمؤقتة والتى تستهدف تقديم المساندة للفئات والقطاعات الاكثر تضرراً بهدف تخفيف العبء الضريبي عليهم مثل تعديل منظومة الضرائب على الاجور والمرتبات مع زيادة حد الاعفاء من الضريبة واستحداث فئة ضريبية مخفضة بقيمة ٢,٥٪ لاصحاب الدخل السنوى الاقل من ٣٠ الف جنيه، بالإضافة إلى استهداف اجراءات أخرى من شأنها التصدي للتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا والحفاظ على الاوضاع الاقتصادية للمواطن المصري، وأيضاً تأجيل وتقسيط واسقاط أنواع من الضرائب والغرامات وفوائد التاخير والضريبة الإضافية على قطاعات من الاقتصاد القومى لمساندة ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة في ظل الأثار السلبية لجائحة كورونا على تلك القطاعات.

الإيرادات الأخرى:

تعمل الحكومة على تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة أو اضافية ولكنها قائمة فى الاساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية، واستنداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات هدفها تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية لشركات الدولة.

كما تهدف الحكومة لتعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة واستمرار التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.

وتستهدف الموازنة تحصيل إيرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٣٨٠,٦ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ومن أهم تلك الايرادات:

- ✓ استهداف تحصيل نحو ٥,٢ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام (بما فيها ارباح الشركة المصرية للاتصالات وغيرها من الشركات المملوكة للدولة) لصالح الخزانة العامة فى العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- ✓ استهداف تحويل نحو ٢١,٥ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض هيئة قناة السويس المحول للخزانة.
- ✓ استهداف تحصيل نحو ١١,٤ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات القطاع العام (والتي تتضمن البنوك العامة مثل بنك مصر والبنك الأهلي) لصالح الخزانة العامة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

أهم بنود الإيرادات غير الضريبية (مليار جنيه) بمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢

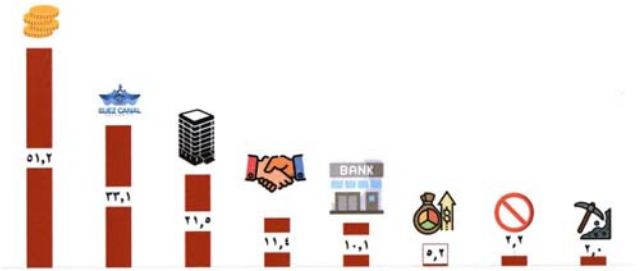

المصدر: وزارة المالية

وفى هذا السياق، فقد حققت شركات قطاع الأعمال العام نتائج مالية جيدة مؤخراً في ضوء تنفيذ إجراءات إصلاحية هامة في إدارة تلك الشركات، وهو ما يؤكد على إمكانية زيادة حصيلة الإيرادات المحولة لصالح الخزانة العامة من قبل تلك الشركات خلال الفترة القادمة.

وفي ضوء سياسات البنك المركزي المتبعة ونظراً لأهميتها كمحور اساسى ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي المصرى والتى تهدف الى السيطرة على معدلات التضخم، وهو ما سيساهم فى خفض أسعار الفائدة وبالتالي التأثير إيجابياً على جهود خفض عجز الموازنة وخفض تكلفة الاقتراض وايجاد حيز مالي إضافي للموازنة، فقد تم اعداد مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ باقتراض استمرار عدم تحصيل الخزانة لأية إيرادات من البنك المركزي.

أهم الإصلاحات الهيكلية المالية:

✓ **استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط**

- وافق مجلس الوزراء على استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ والتى تستهدف زيادة الإيرادات العامة وتحسين أداء الإدارة الضريبية والجمركية. هذا وتعتمد الاستراتيجية على الإصلاحات المؤسسية المخطط لها من قبل الحكومة المصرية لرفع درجة الالتزام الضريبي وتحسين أداء الإدارة الضريبية والجمركية بهدف إعادة هيكلة العملية الضريبية لضمان رفع كفاءة التحصيل. هذا وتتضمن ايضا تعزيز نظام إدارة المخاطر لتعزيز كفاءة تحصيل الضرائب. والجدير بالذكر وبالرغم من التحديات الناتجة عن ازمة انتشار فيروس كورونا، الا ان الحكومة المصرية قامت بتطبيق وتنفيذ عدد من الإصلاحات المالية والهيكلية التى تضمنتها النسخة الحالية من الاستراتيجية خلال العام الحالى.

✓ **إدارة الدين العام**

- التزام الحكومة باستعادة المسار النزولى للدين العام ومواصلة الجهود لاحتواء وخفض الاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط.
- التزم الحكومة المصرية بأن لا تقل نسبة صافي الإصدارات ذات استحقاقات طويلة الأجل عن ٧٠ بالمائة من إجمالى الإصدارات فى خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لمواصلة الجهود المبذولة لإطالة عمر الدين بهدف تقليل الاحتياجات التمويلة على المدى المتوسط.
- تم الالتزام بمستهدفات تطويل عمر الدين وإصدار سندات طويلة المدى بنسبة بلغت ١٠٠% خلال الشهور التسع الأولى من عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وتم تحديث استراتيجية الدين على المدى المتوسط فى ديسمبر ٢٠٢٠ بالتعاون مع البنك الدولي بما يحقق خفض كبير فى صافى الاحتياجات التمويلة خلال خمس سنوات.
- جارى الانتهاء من اعداد المنظومة اللازمة وتحقيق جميع الالتزامات المطلوبة من وزارة المالية لجعل الدين بالعملة المحلية مؤهل للتسوية من خلال Euroclear بحلول الربع الاخير من عام ٢٠٢١.

✓ **رفع كفاءة إدارة المالية العامة (PFM)**

- تم الإنتهاء من اعداد قانون جديد لإدارة المالية العامة وقدم الى مجلس النواب بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بهدف تعزيزعملية إعداد الموازنة العامة ، حيث يشمل القانون عدد من الاصلاحات الهامة يأتى على رأسها وضع بند المسؤولية المالية لتوجيه سياسة المالية الكلية، إعداد إطار لمؤشرات الاقتصاد الكلى لاعداد الموازنة على المدى المتوسط العناصر الرئيسية لدورة اعداد الموازنة العامة، الحد الأدنى من محتويات وثائق الموازنة العامة، أحكام بشأن إعادة تخصيص الاحتياطيات والاعتمادات الإضافية، قواعد محاسبية لجميع الكيانات الموازنية والهيئات الاقتصادية.

✓ **تحديث تقرير المخاطر المالية للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١**

- تم استقبال بعثة فنية من خبراء صندوق النقد الدولى فى شهر اكتوبر٢٠٢٠ لصياغة التقرير وجارى الانتهاء منه بحلول مايو ٢٠٢١ لاعتمادة ونشرة وذلك لتحسين إدارة المالية العامة وتعزيزعملية إعداد الموازنة العامة.

✓ **تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية**

- الانتهاء من إجراء الدراسة الخاصة بمراجعة الانفاق العام بالموازنة على بنود الحماية الاجتماعية بمساعدة البنك الدولي والانفاق على خطة وآلية العمل والمخرجات بين وزارتى التضامن والمالية بحلول ابريل ٢٠٢١ وذلك لرفع كفاءة الانفاق المخصص لمجال وبرامج الحماية الاجتماعية. هذا وسوف تلتزم الحكومة باستكمال الدراسة الخاصة بمراجعة الانفاق العام لكل من بنود الصحة والتعليم خلال السنوات القادمة.

الإصلاحات الهيكلية العامة:

✓ **تعزيز الشفافية لقطاع الشركات المملوكة للدولة**

- استمرار نشر التقرير المحدث للشركات المملوكة للدولة بحيث يتضمن المعلومات المالية التفصيلية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ لجميع الشركات المملوكة للدولة وتقريرا مشابهًا، ولكن منفصلاً عن الهيئات الاقتصادية وذلك فى إطار مواصلة الحكومة تعزيز الشفافية فى ادارة عمليات الشركات المملوكة للدولة (SOEs).
- موافقة مجلس النواب الموقر على مشروع قانون الجمارك الجديد والذى يستهدف تحسين مناخ الأعمال عن طريق تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيل حركة التجارة بالاضافة الى الحد من الحواجز غير الجمركية فيما يتعلق بفحص الشحنات ومتطلبات التوثيق وتقييم البضائع والتسجيل الإلزامى لمصنعى البضائع المستوردة.

✓ **تعزيز المنافسة**

تقديم تعديلات إضافية لمشروع قانون المنافسة المصرى تتعلق بسلطة جهاز حماية المنافسة للتدقيق فى عمليات الاندماج والاستحواذ إلى البرلمان فى ديسمبر ٢٠٢٠ حيث يشمل التعديلات الإضافية التالية:

١. تعزيز الأحكام التى تمكن جهاز حماية المنافسة من تنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ وفقاً لمعايير محددة؛
٢. تعزيز أحكام لضمان حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة ضد أشكال معينة من الاستحواذ؛
٣. إضافة تدابير تهدف إلى ضمان مراجعة شفافة ومحايدة تحترم حقوق جميع الأطراف،
٤. إضافة أحكام تمكن الشركات من مطالبة جهاز حماية المستهلك باصدار آراء متخصصة حول التأثير التنافسى لبعض اللوائح والقوانين العامة.

الإنفاق العام:

فى ضوء المستهدفات والافتراضات الاقتصادية من معدلات نمو ومعدلات تضخم واسعار فائدة متوقعة على إصدارات الحكومة من الأذون والسندات المحلية والدولية، وكذلك أخذاً فى الاعتبار الأسعار العالمية لأهم السلع الأولية وكذلك المستهدفات الخاصة بجملة الايرادات العامة سواء الايرادات الضريبية وغير الضريبية المتوقع تحصيلها، وكذلك فى ضوء استهداف خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلى الإجمالي لتكون ٨٩,٨% فى يونيو ٢٠٢١ و٨٩,٥% فى يونيو ٢٠٢٢ بالمقارنة بنسبة ١٠٨% من الناتج المحلى الإجمالي فى يونيو ٢٠١٧، فيجب ألا يتعدى حجم المصروفات العامة عدا مدفوعات الفوائد بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٢٥٨,١ مليار جنيه. وسيسمح هذا الحد الأقصى للإنفاق فى تحقيق مستهدف الفائض الأولى والذي يبلغ ١,٥% من الناتج المحلى ومن ثم خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي.

وهذا على الرغم من تحقيق عجز كلى سنوى وتمويل الزيادة الكبيرة جداً في الإنفاق على الاستثمارات العامة لتحسين البنيه التحتية وشبكات الطرق والكبارى والأنفاق وشبكة المواصلات ومشاريع الكهرباء والمياه والصرف الصحى وهو ما يؤثر على القيمة المطلقة لحجم الدين وتكلفة خدمته، الا أن وزارة المالية قد نجحت في تحقيق نسبة مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الأجمالى وكنسبة من إجمالي المصروفات وكنسبة من إجمالى الإيرادات كما يبين الشكل البيانى التالى:

مدفوعات الفوائد (نسبة الي المصروفات والايرادات)

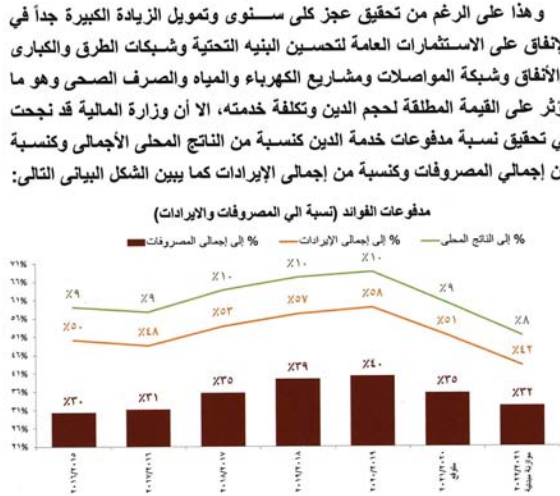

المصروفات العامة:

يعتبر اصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة اساسية للإصلاح الاقتصادي والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط واهمها الوصول بدين أجهزة الموازنة لمعدل لا يتعدى ٨٥% من الناتج المحلى خلال السنوات القادمة، وهو ما يتطلب تحقيق فائض اولى يبلغ نحو ٢,٠% من الناتج المحلى فى المدى المتوسط.

وفي هذا الإطار فقد تم اعداد تقديرات موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ على أساس استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن معدل النمو السنوى للإيرادات العامة، وهو امر ضروري لتحقيق الضبط المالي المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط ولخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الانفاق على البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري القادر على المساهمة فى تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية.

كما تم إعداد تقديرات المصروفات العامة في ضوء الالتزامات الحتمية المتمثلة في سداد الأجور والمعاشات ومخصصات الدعم للسلع التموينية وتوفير رغيف العيش المدعوم والتوسع فى برنامج تكافل وكرامة وايضاً سداد كافة فوائد خدمة الدين واستيفاء الاستحقاقات الدستورية المتمثلة فى زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى مع العمل على رفع كفاءة هذا الانفاق والتأكد من استخدامه لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين فى مجالى الصحة والتعليم وبما يخدم الجميع خاصة الطبقة المتوسطة، وكذلك تم الأخذ في الاعتبار الأثر المالى المترتب على إستكمال تطوير والتوسع فى تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل.

كما يعكس مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ استمرار تنفيذ استراتيجية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها. ومن هنا فتعكس تقديرات الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ والتي تبلغ ١٢٥٨,١ مليار جنيه بدون مدفوعات الفوائد، عدد من السياسات الإصلاحية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. نستهدف أن تكون موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ موازنة الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الانتاجية والفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق، كما نستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة انحاء الجمهورية.

٢. مساندة النشاط الاقتصادي والتنمية والبشرية والاصلاح الهيكلى من خلال التركيز على تمويل برامج إصلاح منظومة التعليم وبرامج تحسين الخدمات الصحية وزيادة مخصصات التدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل، وزيادة مساندة النشاط الاقتصادي بمصر من خلال دعم وإتاحة فرص التنمية للجميع ومساندة المشروعات الإنتاجية، وخاصة المتوسطة منها والصغيرة لزيادة دخول الأفراد والشباب والمرأة وزيادة فرص العمل الحقيقية.

٣. الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالى المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف خفض العجز الكلى إلى نحو ٦,٧% من الناتج المحلى وتحقيق فائض اولى قدره ١,٥% من الناتج المحلى.

٤. الاستمرار فى توجيه موارد إضافية لتمويل الخطة الاستثمارية لتطوير البنية التحتية اللازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضمان استفادة المواطنين بثمار النمو الاقتصادى من خلال تحسين شبكات الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحى، لذا تستهدف الحكومة زيادة إجمالي استثمارات أجهزة الموازنة العامة (الممولة بعجز الخزانة العامة) بخلاف التمويل الذاتي لتلك الجهات لنحو ٢١٠ مليار جنيه مقابل ١٧٧ مليار جنيه في ٢٠٢١/٢٠٢٠ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي مقدارها ٣٣%، ليصل إجمالى الإستثمارات إلى ٣٥٨,٠ مليار جنيه (لكافة مصادر التمويل) مقابل تقديرات متوقعة بموازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ تبلغ نحو ٢٣٢,٠ مليار جنيه بنسبة نمو ٥٤% كما تم تخصيص ٧,٨ مليار جنيه بمشروع الموزانة لتمويل مبادرات الاسكان الاجتماعى منها مبلغ ٤,١ مليار جنيه قيمة الدعم النقدى للوحدات السكنية ومبلغ ٣,٧ مليار جنيه قيمة دعم توصيل المرافق لتلك الوحدات، وتوفير ٣,٥ مليار جنيه لتغطية تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعى للمنازل لعدد ١,٢ مليون وحدة سكنية.

٥. كما نستهدف لمساندة النشاط الاقتصادى ولزيادة القدرة التنافسية لمنشأتنا الصناعية والتصديرية استمرار تمويل المبادرات التالية: (١) تحمل الخزانة اعباء خفض وتوحيد سعر الغاز الطبيعى للصناعة عند ٤,٥ دولار لكل وحدة حرارية لمساندة المصانع وزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة الى خفض اسعار الكهرباء للأنشطة الصناعية على الجهد الفائق والعالى والمتوسط (داخل وخارج اوقات الذروة) بقيمة ١٠ قروش على كل كيلو وات بتكلفة سنوية تقديرية بقيمة ١٠ مليار جنيه (٢) التزام الحكومة برد الأعباء التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات للمصدرين وزيادة دعم تنمية الصادرات.

مساندة النشاط الإقتصادى خاصة قطاعى الصناعة والتصدير (أهم المبادرات والبرامج)
ستتحمل وزارة المالية ٦,٠ مليار جنيه خلال العام المالى القادم فى شكل أقساط ستسدد للبنوك مقابل مبادرة السداد النقدى لمتأخرات المصدرين، ومن المتوقع أن يصل حجم السداد النقدى للمصدرين نحو ٢١-٢٥ مليار جنيه من خلال هذه المبادرة خلال العام المالى الحالى ٢٠٢٠-٢٠٢١.
تتضمن تقديرات الموازنة مخصصات بقيمة ٢,٠ مليار جنيه لتمويل الجزء الخاص بالسنة الأولى من المشروع القومى لإحلال المركبات (٧٠ ألف سيارة أجرة وميكروباص وملاكى) لتعمل بالغاز الطبيعى بدلاً من السولار والبنزين وبما يحقق وفر للمستفيد يقدر بنحو ٥٠% من تكلفة السيارة خلال فترة عمر سداد المركبة بالمبادرة.

٦. إستمرار تطبيق مستهدفات قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجور بالأداء وزيادة مخصصات الاجور الى ٣٦١ مليار جنيه مقابل ٣٢٤ مليار جنيه تقديرات محدثة لختامى العام السابق وبزيادة ٣٧ مليار جنيه عن التقديرات المحدثة للعام السابق وذلك لتمويل مبادرات تحسين دخول كافة العاملين وموظفى الجهاز الإداري للدولة من خلال الاتى:

- منح الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة دورية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفى فى ٣٠ يونية ٢٠٢١ بحد أدنى ٧٥ جنيهًا شهريًا ودون حد أقصى وبزيادة نسبة العلاوة عما تقرر فى السنوات السابقة .
- منح العاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة خاصة بنسبة ١٣٪ من المرتب الأساسى فى ٣٠ يونية ٢٠٢١ بحد أدنى ٧٥ جنيهًا شهريًا ودون حد أقصى، وليس ١٠٪ كما هو معتاد كل عام.
- تحسين دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الادارى للدولة من خلال اقرار حافز شهر اضافى بفئات مالية مقطوعة تتراوح بين ١٧٥ جنيه الى ٤٠٠ جنيه شهرياً وفق المستويات الوظيفية.
- تمويل حركة الترقية للمستوفين اشتراطات الترقية فى ٢٠٢١/٦/٣٠.
- مراعاة تكلفة تطبيق القانون رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٠ بمنح المعلمين حزمة من المزايا المالية ممثلة فى زيادة بدل المعلم وحافز الأداء ومكافأة الإمتحانات بالإضافة لاستفادة الإداريين من مكافآة الإمتحانات بتكلفة مالية قدرها ٥,٦ مليار جنيه سنوياً فضلاً عن إنشاء صندوق الرعاية الإجتماعية للمعلمين بالمهن التعليمية ومعاونيهم.
- استكمال تحسين دخول المعلمين والموجهين بمرحلة رياض الاطفال والصف الاول والثانى والثالث والرابع الابتدائى (حافز تطوير التعليم قبل الجامعى) فى موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ١,٠ مليار جنيه إضافية عما هو مدرج والبالغ ١,٥ مليار جنيه لتصبح إجمالى المبالغ المخصصة لهذا الغرض ٢,٥ مليار جنيه.

٧. توفير المخصصات المالية لسداد التزامات الخزانة بالكامل لصالح صناديق المعاشات بقيمة ١٨٠ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ والتى ستسمح بتمويل زيادة المعاشات بـ ١٣% اعتباراً من أول يوليو القادم وبشكل سيستفيد منه نحو ١٠ مليون صاحب معاش وكذلك المستحقين عنهم. وتجدر الإشارة الى ان الخزانة تحملت التكلفة المالية للفروق الناتجة عن إعادة تسوية معاش الاجر المتغير وإضافة نسبة ٨٠% من العلاوات الخاصة غير المنظمة (العلاوات الخمس) للأجر الأساسي لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم إعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ وحتى ٢٠١٦/٦/٣٠ والتي بلغت تكلفتها للعام المالى الحالى نحو ٣٥ مليار جنيه وسوف تستمر تكلفتها السنوية فى حدود ٨ مليار جنيه تتزايد سنوياً.

٨. ونود التأكيد بانه تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستورى للصحة والتعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمى، حيث تبلغ مخصصات الصحة ٢٧٥,٦ مليار جنيه بزيادة ١٧,١ مليار جنيه عن العام الحالي. كما تمت زيادة مخصصات التعليم قبل الجامعى بـ ١٤,٦ مليار جنيه لتصل الى ٢٥٦ مليار جنيه، والتعليم العالى والجامعى بنحو ١٠ مليار جنيه لتصل الى ١٣٢ مليار جنيه، والبحث العلمي بنحو ٤ مليار جنيه لتصل الى ٦٤ مليار جنيه.

وقد تم زيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل الى ١٠,٧ مليار جنيه مع استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحى الشامل والتوسع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات، حيث تتضمن الموزانة ٢٠٠ مليون جنيه مخصصات لدعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي ومبلغ ٥٣٨٧ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية.

هذا بالإضافة إلى الاستمرار فى دعم ومساندة المبادرات فى مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيرس سي، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضا إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد اسرة العناية المركزة وأيضا زيادة حضانات الأطفال.

٩. نستهدف زيادة مخصصات الاغذية بالموازنة (تتضمن الاغذية المدرسية) الى ٦,٢ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٣٥,٥% عن النتائج المتوقعة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، ومخصصات الادوية الى ١٣,١ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ١١,٠%، ومخصصات المياة الى ٢,٣ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٢%، ومخصصات النقل والانتقالات الى ٤,٨ مليار جنيه وذلك كله لمواجهة الزيادات التى تتم فى أسعار تلك السلع ولضمان قدرة الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منتظم للجهات الحكومية التى توفر تلك الخدمات لضمان الاستدامة المالية لتلك الجهات، وكذلك لتحمل الخزانة اعباء بعض هذه الخدمات عن الفئات غير القادرة.

١٠. وفى مجال الحماية الاجتماعية فسيتم الحفاظ على توفير مخصصات مالية كافية ومناسبة لدعم السلع التموينية لضمان توافر كل من رغيف العيش والسلع التموينية الأساسية لنحو ٧٠ مليون مواطن بتكلفة مقدارها ٨٧,٢ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢١. كما سيتم ضخ ٧٥ مليار جنيه لتمويل مبادرة تطوير القرى الريفية وبما يحقق نقلة نوعية وشاملة في مستوى الخدمات وجودى الحياة لكافة سكان الريف المصرى. كما نستهدف زيادة الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعي، والدعم النقدي (معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة) حيث تم تخصيص ١٩ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١.

١١. تستهدف وزارة المالية تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، ومع بدء انخفاض أسعار الفائدة محلياً أصبح هناك إمكانية أكبر فى التوسع فى استبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الآجل من السوق المحلى والخارجى بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة.

١٢. تطوير أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء لمراقبة فاعلية الأداء وبهدف تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع، مع قيام كافة الوزارات بتطبيق موازنة البرامج والاداء على موازنتها وكافة مديريات الخدمات التابعة لكل منها مع استمرار هذا التوجه وتعزيزة خلال الاعوام القادمة.

التعليم والصحة

تضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مجموعة من المزايا المالية لبعض القطاعات الوظيفية الحيوية خاصة العاملين بقطاع التعليم (التعليم ما قبل الجامعى، التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى)، وكذلك العاملين بقطاع الصحة. وتتمثل مجموعة المزايا المالية المقررة للعاملين بهذين القطاعين فيما يلى:

أولاً : التعليم ما قبل الجامعى:

١- مراعاة زيادة حافز تطوير المعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعى بالتعليم العام والأزهر والسابق إعتماد مبلغ ١,٥ مليار جنيه له للمراحل السنية (رياض الأطفال، الصفوف الأول والثانى والثالث الإبتدائى) بتكلفة إضافية قدرها ١,٠ مليار جنيه لإضافة الصف الرابع الإبتدائى لتصل التكلفة الكلية مبلغ ٢,٥ مليار جنيه. ومن المقدر أن تصل متوسط إستفادة المعلم إلى نحو ٦٧٠ جنيه شهرياً (صافى إستفادة بنحو ٥٥٠ جنيه شهرياً).

٢- تطبيق القانون رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٠ على المخاطبين بقانون التعليم وكذلك التعليم الأزهرى والهيئات التى يشملها والإداريين بقطاع التعليم قبل الجامعى سواء بالتعليم العام والتعليم الأزهرى وذلك من خلال زيادة بدل المعلم، حافز الأداء، مكافآة إمتحانات النقل مع تقرير حافز للإدارة المدرسية وذلك بتكلفة مالية كلية قدرها ٥,٦ مليار جنيه سنوياً وتشمل معلمى التربية والتعليم والتعليم العام والأزهر الشريف.

٣- جدير بالذكر أن إستفادة العاملين بقطاعى التعليم والصحة من المزايا المقررة لهم بالإضافة لما هو مقرر لجموع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة.

ثانياً : التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى:

زيادة حافز الجودة للسادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية المخاطبين بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

ثالثاً : قطاع الصحة :

تكلفة إثابة الأطقم الطبية والتمريضية والمساعدة العاملة فى المبادرات المختلفة بقطاع الصحة لمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة) بتكلفة تقدر بنحو ١ مليار جنيه.

تكاليف الأطباء المكلفين بقطاع الصحة بتكلفة قدرها نحو ٠,٥ مليار جنيه.

هذا مع الأخذ فى الاعتبار بإستفادة كافة العاملين المشار اليهم بعاليه مما تقرر لجموع العاملين بالدولة من علاوات وحافز إضافى.

١٣. استمرار جهود تحسين هيكل الإنفاق الحكومي:

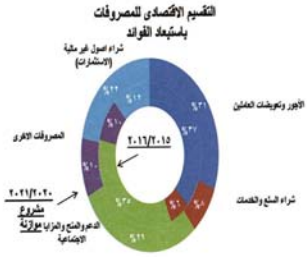

الأجور وتعويضات العاملين:

تستهدف الحكومة تخفيف أثر تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية على المواطنين، وفي ضوء توجيهات القيادة السياسية فقد تم استهداف تنفيذ بعض الاجراءات لتحسين منظومة الأجور والمعاشات حيث نستهدف زيادة فاتورة الأجور بنحو ٣٧ مليار جنيه مقارنة بتقديرات المحدثة لختامى العام السابق.

تستهدف موازنة العام القادم زيادة باب الاجور وتعويضات العاملين بشكل يحقق زيادة حقيقة فى دخول العاملين باجهزة الموازنة من خلال استهداف معدل نمو سنوى للاجور يفوق معدل التضخم مع التركيز على تحقيق معدل نمو سنوى اعلى لاجمالى الاجر المستحق للعاملين بالدرجات الوسطى وللعاملين بقطاع الصحة والتعليم.

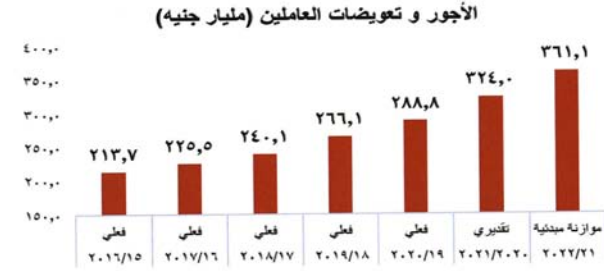

شراء السلع والخدمات:

تشمل موازنة العام المالي القادم سداد كافة مستحقات أجهزة الموازنة العامة لصالح قطاع الكهرباء (فاتورة الكهرباء والانارة) ومخصصات تكفي لسداد مخصصات المياه والادوية والتغذية المدرسية بالإضافة الى تخصيص مخصصات للصيانة تناسب زيادة الانفاق الرأسمالي وتوفير المخصصات المستحقة على أجهزة الموازنة لشركة العاصمة الإدارية وباقي المدن الجديدة.

شراء السلع والخدمات (مليار جنيه)

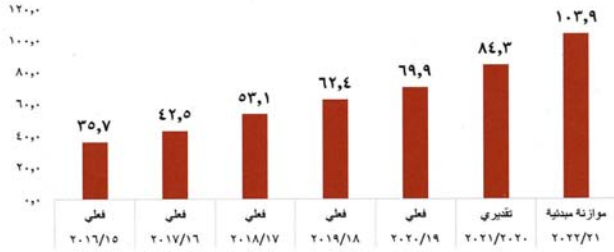

مدفوعات الفوائد:

سيشهد العام المالي القادم استمرار السيطرة على فاتورة مدفوعات الفوائد وبما يساهم في استمرار تحسن وانخفاض نسبة مدفوعات الفوائد للناتج المحلى ولإجمالي مصروفات الموازنة.

مدفوعات الفوائد (نسبة للناتج المحلي الإجمالي%)

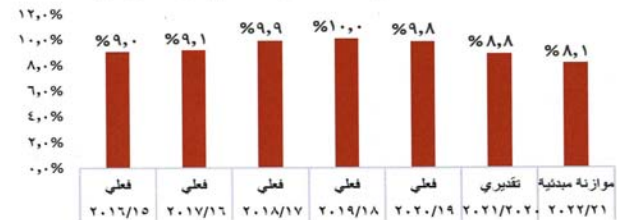

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:

تعتزم الحكومة اســـتمرار التحول التدريجي إلى الدعم النقدي وشـــبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

كما تستهدف الحكومة إصلاح منظومة الدعم واتخاذ إجراءات لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام موارد الدولة. وفي ذات السياق، يتم تحديث بيانات المستفيدين من الدعم للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين حيث تشير التقديرات لمنظومة دعم الســـلع التموينية الى ان منظومة دعم الخبز تغطى نحو ٧١ مليون مستفيد بينما منظومة دعم البطاقات التموينية تغطى نحو ٦٣,٦ مليون مستفيد.

وتعمل الموازنة على توفير مخصصات مالية كافية لسداد التزامات الخزانة لصالح صناديق المعاشات وفقا للالتزامات الواردة بالقانون الجديد وزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة والإسكان الاجتماعي ومستحقات برنامجي تكافل وكرامة.

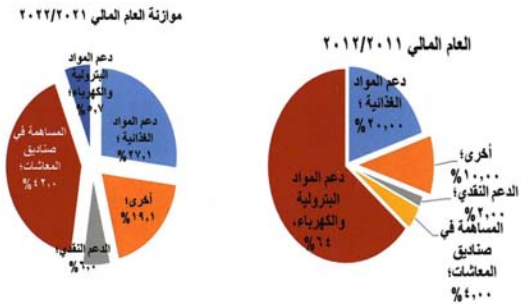

الاستثمارات:

تعتزم الحكومة استغلال ما يتم توفيره من الإجراءات الإصلاحية لزيادة مخصصات الاستثمار الممولة من قبل الخزانة بشكل كبير يفوق معظم بنود المصروفات العامة لضمان تحسين البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث من المتوقع ان ترتفع جملة الاستثمارات المدرجة بمشروع الموازنة متضمنة الاستثمارات الممولة ذاتياً من قبل جهات الموازنة العامة للدولة فى ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٥٤,٥% مقارنة بتقديرات العام المالى الحالى (٢٠٢١/٢٠٢٠) لتصل جملة المخصصات الى ٣٥٨ مليار جنيه مقابل تقديرات محدثة لاجمالى مصروفات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ والتى تقدر بنحو ٢٣٢ مليار جنيه.

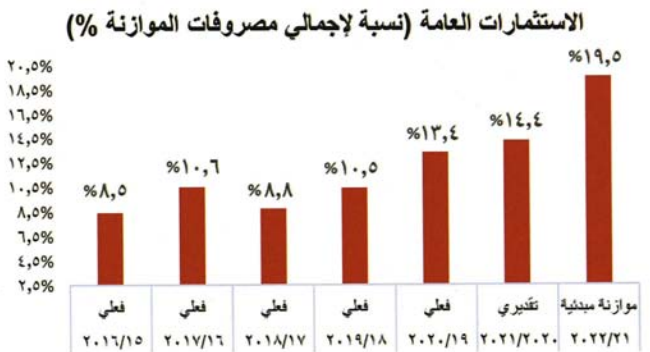

خامساً: تنويع مصادر التمويل وادارة أكثر كفاءة للدين العام

- تقوم وزارة المالية باتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والاسواق المحلية والخارجية، ومع انخفاض أسعار الفائدة أصبح هناك امكانية للتوسع واستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلى وهو ما نستهدفه خلال مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢. ويعكس الجدول التالي افتراضات تمويل احتياجات الموازنة سواء من السوق المحلى او الاقتراض الخارجي:

الاحتياجات التمويلية للعام المالى للمدى المتوسط

بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٩/٢٠٢٠ ختامى	٢٠٢٠/٢٠٢١ متوقع	٢٠٢١/٢٠٢٢ موازنة مبدئية
الاحتياجات التمويلية للعام المالى	٩١٨٣٠٨	٩٩٧٧٣٣	١٠٦٨٥٠٨
العجز الكلى	٤٦٢٧٧٥	٥٠٦٣٥٢	٤٧٥٥٠٨
سداد القروض المحلية	٤٢٦٩٥٢	٤٥٥٤٨٥	٤٧٧٦٧٣
سداد القروض الأجنبية	٢٨٥٨١	٣٥٨٩٦	١١٥٣٢٧
مصادر التمويل	٩١٨٣٠٨	٩٩٧٧٣٣	١٠٦٨٥٠٨
التمويل الخارجى	١٨٩١٧٨	١٦٥٤٤٠	٧٨٣٧٥
قروض من مؤسسات دولية	٠	٤٢٢٤٠	١٢٣٧٥
صندوق النقد الدولى	٧٦٩٥٤	٥١٢٠٠	٠
اصدار سندات دولية	١١٢٢٢٤	٧٢٠٠٠	٦٦٠٠٠
قرض من دولة المانيا	٠	٠	٠
قرض من دولة فرنسا	٠	٠	٠
قرض من المملكة المتحدة	٠	٠	٠
التمويل المحلى	٧٢٩١٣٠	٨٣٢٢٩٣	٩٩٠١٣٣

المصدر: وزارة المالية

- وبمراجعة تطور أسعار الفائدة في السوق المحلى فنجد أن الأسعار ارتفعت خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بسبب تحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦ وهو ما تطلب اتباع سياسة نقدية تقييدية لكبح جماح الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع سعر الصرف للمحافظة على رؤوس أموال البنوك، وبالتالي تأثر متوسط سعر الفائدة على الدين المحلي سلباً. ومع نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى وانخفاض معدلات المديونية والاقتراض الحكومى وانخفاض معدلات التضخم المحلى بدأت أسعار الفائدة فى السوق المحلى فى التراجع تدريجيا مما سمح لوزارة المالية بالتوسع فى اصدار السندات متوسطة وطويلة الأجل بدلاً من الأذون قصيرة الاجل بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر اعادة تمويل المديونية القائمة.

وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الدين المحلي من حوالي ١٧,٨% في يونيو ٢٠١٧ إلى حوالي ١٤,٨% في يونيو ٢٠٢٠. أما بالنسبة لسعر الفائدة على الدين الخارجي فهناك ثبات نسبي خلال فترة المشاهدة؛ حيث كان قد وصل لحوالي ٧,١% في يونيو ٢٠١٧ ثم انخفض لحوالي ٦% في يونيو ٢٠١٨ وعاود الارتفاع مجدداً إلى نحو ٦,٦% في يونيو ٢٠١٩ وواصل ارتفاعه لنحو ٧% في يونيو ٢٠٢٠.

- وبالنسبة لارتفاع معدلات الفائدة على الدين الخارجي خلال فترة المشاهدة، فيُعزى ذلك إلى التقلبات الخارجية وخاصة تلك المتعلقة بأزمات الأسواق الناشئة؛ حيث عانت الاسواق الناشئة منذ عام ٢٠١٨ من أزمات طاحنة نتيجة لزيادة عجز الموازين الجارية لديها، وزادت جائحة كورونا من حدة الأزمات حيث وضعت ضغوطات على صانعي السياسات لإيجاد وسائل وسُبل لتحفيز الاقتصادات، ولكن بشكل متوازن حتى لا تأتي بنتائج عكسية.

- ويُلاحظ تراجع استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الحكومية بحوالي ١٨ مليار دولار في الفترة من منتصف فبراير حتى منتصف يونيو ٢٠٢٠ بسبب زيادة عنصر الخطر المتعلق بعدم اليقين (uncertainty) بشأن تبعات جائحة كورونا.
- وتعمل وزارة المالية بجهد متواصل على تحسين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال عدة قنوات رئيسية:
  - خفض أعباء الدين،
  - إطالة عمر الدين،
  - وتطوير سوق الأوراق المالية.

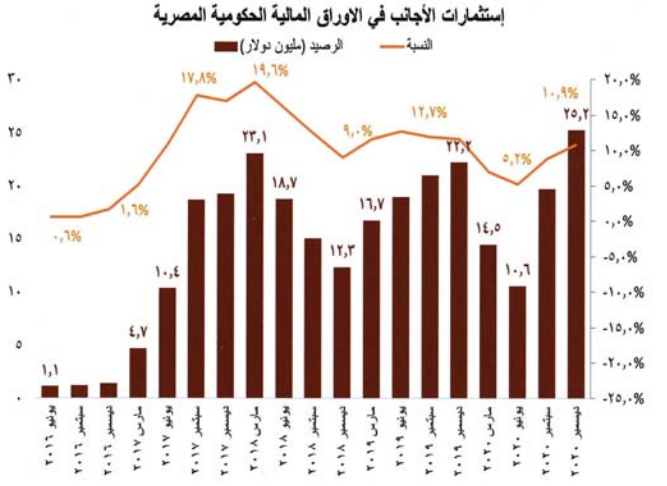

- وبالنسبة للهدف الخاص بخفض أعباء الدين، تعمل وزارة المالية على شقين، الأول متعلق بخفض مدفوعات الفوائد من خلال استمرار تحقيق الضبط المالى وتحقيق فوائض أولية وكذلك إتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق الداخلية والخارجية.

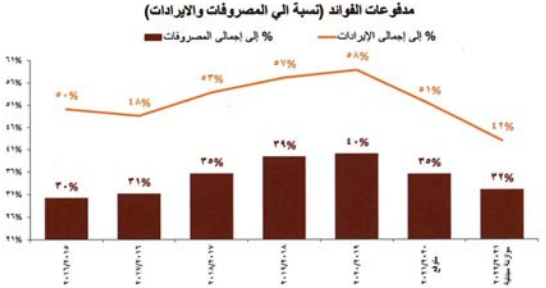

- وفى هذا الإطار فتعمل وزارة المالية بالتنسيق مع المجموعة الاقتصادية على تحسين كفاءة توجيه الموارد وبحث بدائل تمويلية تتناسب مع احتياجات كل مرحلة. فنجحت وزارة المالية مؤخراً خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠ في إصدار أول سندات سيادية خضراء في تاريخ مصر والمنطقة ككل، وتم توجيه التمويل الذي تم توفيره من هذه السندات للاستثمار في مشروعات ذات بُعد بيئي وتراعي الاستدامة البيئية مما يحفظ حقوق الأجيال القادمة. كما يجري العمل حالياً على استصدار قانون الصكوك.

- أما الشـــق الآخر فهو متعلق بخفض الاحتياجات التمويلية والتي تتكون من العجز وسـداد أقسـاط الديون السـابقة والتي يتم خفضـها عن طريق مد آجال أدوات الدين والعمل على خفض نســب العجز الكلى للموزانة للناتج المحلى وتحقيق فوائض مالية أولية تساهم في الحد من معدلات الاقتراض الحكومى.

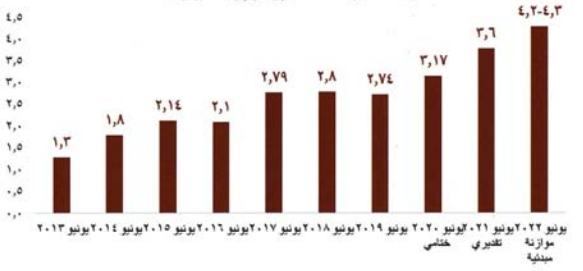

وتجدُر الإشـارة إلى أنه في وقت ارتفاع أسـعار الفائدة في أعقاب تحرير سـعر صـرف الجنيه، تم اختيار أدوات الدين قصـيرة الأجل عن عمد من قبل وزارة المالية لتفادى تحمُل القيمة العالية لمدفوعات الفوائد لفترات طويلة. ولكن مع انخفاض أسعار الفائدة أصبح هناك امكانية للتوسع واستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلى، وهو ما يصـب مباشـرة في الهدفين الثاني والثالث المتعلقين بإطالة عمر الدين وتطوير السوق المحلى للأوراق المالية الحكومية.

- ونجحت وزارة المالية في تحقيق مســتهدفات اســتراتيجية إدارة الدين في نسـختها الأولى والتي تم نشـرها خلال عام ٢٠١٩، وكانت أهم أهدافها خفض نسبة مديونية أجهزة الموزانة العاملة واطالة عمر الدين وكذلك العمل على ألا تتخطى نســبة الدين المحلي قصــير الأجل والقابل للتداول والأدوات القابلة لتقلبات أسعار الفائدة حاجز الـ ٥٠% من إجمالي الدين المحلي القابل للتداول.

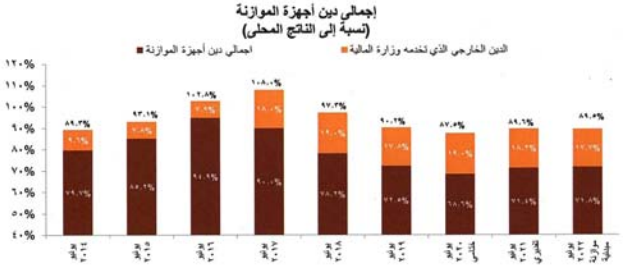

- وقد تطور رصيد السندات بمعدلات أعلى من معدلات تطور رصيد الأذون حيث وصل رصيد السندات فى يونيو ٢٠٢٠ إلى ٤٨% من إجمالى الرصيد القائم للأوراق المالية مقارنةً بـــــ ٣٧% فى يونيو ٢٠١٩، و٣٢% فى يونيو ٢٠١٨. ويرجع ذلك إلى تطور معدلات صافي إصدارات الأذون والسندات حيث وصل صافي إصدارات الأذون إلى ١٨,٩% من إجمالى صافي الإصدارات مقابل ٨١,١% للسندات فى يونيو ٢٠٢٠، مقارنةً بـــ ٩٧% للأذون و٣% للسندات فى يونيو ٢٠١٨. كما بلغت صافي اصدارت السندات الحكومية نحو ١٠٠% من اجمالى الاصدارت خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠٢١/٢٠٢٠.

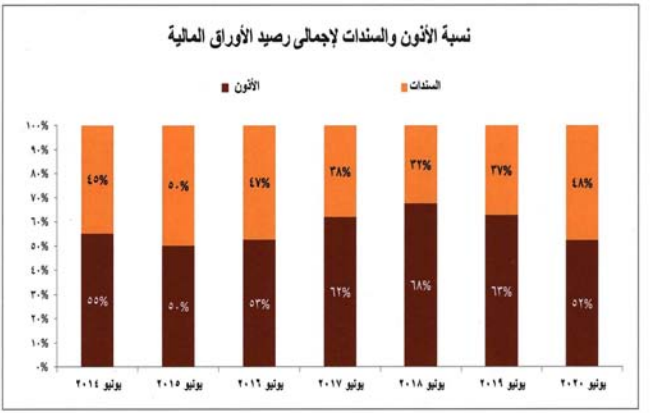
نسبة الأذون والسندات لإجمالى رصيد الأوراق المالية
الأذون
السندات
١٠٠%
٩٠%
٨٠%
٧٠%
٦٠%
٥٠%
٤٠%
٣٠%
٢٠%
١٠%
٠%
٤٥%
٥٥%
٥٠%
٥٠%
٤٧%
٥٣%
٣٨%
٦٢%
٣٢%
٦٨%
٣٧%
٦٣%
٤٨%
٥٢%
يونيو ٢٠١٤
يونيو ٢٠١٥
يونيو ٢٠١٦
يونيو ٢٠١٧
يونيو ٢٠١٨
يونيو ٢٠١٩
يونيو ٢٠٢٠

تطور صافى الإصدارات
الأذون
السندات
٧٢,٢%
٧١,٨%
٥٩,١%
٤٠,٩%
-١٥,٢%
٣,٠%
٧٠,٣%
٨١,١%
٢٧,٨%
٢٨,٢%
١١٥,٢%
٩٧,٠%
٢٩,٧%
١٨,٩%
٢٠١٣/١٤
٢٠١٤/١٥
٢٠١٥/١٦
٢٠١٦/١٧
٢٠١٧/١٨
٢٠١٨/١٩
٢٠١٩/٢٠

نظرة تحليلية عن الإصدار الدولى للسندات المصرية " فبراير ٢٠٢١

- شهد الطرح الدولى منذ بدايته تزايدًا مستمرًا وقويًا لطلبات الشراء من قبل المستثمرين الأجانب من جميع المناطق والدول حيث وصل حجم طلبات الاكتتاب من قبل المستثمرين الأجانب إلى أكثر من ١٦,٥ مليار دولار (بمعدل تغطية تعدى ٤٠٠% لقيمة الطرح الأصلى).
- طلبات الشراء جاءت من قبل مستثمرين من جميع المناطق الجغرافية بما فيها الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الشرق الاوسط وأفريقيا والدول الآسيوية بنسب ٤٢%، ٤٩%، ٧,٥%، ١,٥% على التوالى.
- الطلب القوى والمتنوع من جانب المستثمرين على الاكتتاب فى السندات الدولية المصرية ادى الى وجود طلبات شراء من قبل ما يقرب من ٤٠٠ مستثمر منهم ٤٠ مستثمرًا جديدًا يكتتبون للمرة الأولى فى السندات الدولية المصرية.
- اجمالي حجم الطلبات للشراء بالسندات المصرية المطروحة جاء بالكامل من خارج البلاد، بينما تلاحظ ان إصدارات بعض الدول الأخرى مثل المملكة العربية السعودية وتركيا تتضمن طلبات شراء كبيرة من مستثمرين ومؤسسات محلية او تعمل داخل اسواقهم المحلية، وبالتالى فإن وجود طلب كبير ومتنوع وقوى على السندات المصرية الدولية ومن خارج البلاد يؤكد على ثقة المجتمع الدولي في أداء وسياسات الحكومة والسلطات المصرية، وكذلك تحسن مؤشرات الاقتصاد المصري.
- نجحت وزارة المالية من خلال الطرح الدولي الأخير في الحصول على أكبر قدر وقيمة من صافي طلبات الشراء من المستثمرين الأجانب لكافة الطروحات من قبل الأسواق الناشئة.
- وحرصت وزارة المالية على استقطاب شرائح جديدة من المستثمرين بغرض توسيع قاعدة المستثمرين في أدوات الدين المصرية الدولية، فكان الإتجاه بتنويع أدوات الدين الدولية كالسندات الخضراء "فكان لمصر دورها الريادى لأول إصدار حكومي دولى بالشرق الأوسط وشمال افريقيا"، كما تعمل وزارة المالية حالياً في الإجراءات التنفيذية لإصدار قانون الصكوك السيادية كخطوة إضافية نحو استراتيجيتها لتنويع أدوات الدين وتوسيع قاعدة المستثمرين خلال الفترة القادمة وذلك حتى يتسنى للمستثمرين الدخول باعداد وبنسب أكبر من محافظهم المالية.

- استطاعت وزارة المالية اختيار التوقيت المناسب للعودة الى الأسواق الدولية والذي يتأكد من تحقيق معدل عائد منخفض مقارنة بكافة إصداراتها الدولية السابقة، ويعتبر نجاح كبير خاصة ان الأولوية الاولي للسياسة المالية تتمثل في اختيار أفضل البدائل المتاحة لتمويل الموازنة العامة للدولة مع خفض تكلفة خدمة الدين والذي انعكس على تسعير السندات الدولية المصرية.

وفيما يلي عرض لاهم نتائج الإصدار المصري من السندات الدولية "فبراير ٢٠٢١":

- شريحة ذات اجل زمني خمس أعوام (استحقاق فبراير ٢٠٢٦)، وبقيمة ٧٥٠ مليون دولار، وبلغ سعر العائد ٣,٨٧٥% "أقل اسعار عائد لذات الأجل الزمنى للسندات الدولية المصرية على الاطلاق".
- شريحة ذات اجل زمني عشر أعوام (استحقاق فبراير ٢٠٣١)، وبقيمة ١٥٠٠ مليون دولار، وبلغ سعر العائد ٥,٨٧٥%.
- شريحة ذات اجل زمني اربعون عام (استحقاق فبراير ٢٠٦١)، وبقيمة ١٥٠٠ مليون دولار، وبلغ سعر العائد ٧,٥٠% "أقل اسعار عائد لذات الأجل الزمنى للسندات الدولية المصرية على الاطلاق".

- تستهدف وزارة المالية تحقيق التواصل المستمر مع المستثمرين الدوليين وهو ما يتم بشكل دورى وبانتظام شديد بهدف تغطية كافة المناطق الجغرافية واستقطاب شرائح جديدة من المستثمرين بالأسواق العالمية مثل أمريكا الجنوبية والدول الاسكندنافية ودول شرق اسيا وذلك بعد انحسار انتشار الوباء العالمي وفتح خطوط الطيران الدولي، وذلك لاطلاعهم على مستجدات الاقتصاد المصرى وتحسن مؤشرات التصنييف الائتمانى للدولة لجذبهم الى سوق الأوراق المالية المصرية الحكومية.

سادساً: المخاطر المالية بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢

تعمل وزارة المالية المصرية على إعداد منظومة متكاملة وعصرية لإدارة ومتابعة والتعامل مع أهم المخاطر المالية بشكل فعال ومرن وكفء وبما يساهم في تحقيق استدامة المالية العامة وزيادة القدرة على تحقيق مستهدفات الموازنة وذلك من خلال:

- اعداد تقرير نصف سنوي يتضمن تحديد وتوصيف لأهم المخاطر المالية المؤثرة على إمكانية تحقيق المستهدفات المالية للعام المعني وبالتوازي اقتراح وتنفيذ الإجراءات الاحترازية او التصويبية المطلوبة للتعامل مع اهم التحديات المالية.
- استخدام آليات التحوط لحماية الموازنة من مخاطر تغير وانحراف الأسعار العالمية للسلع الأساسية مقارنة بافتراضات الموازنة الأصيلة والتي يتم أيضا اعدادها وتقديرها في ضوء أحدث التقديرات المتاحة وقت اعداد الموازنة.
- انشاء وحدة مستقلة للمراجعة الداخلية في عام ٢٠١٨ تابعة بشكل مباشر لوزير المالية حيث تقوم تلك الوحدة بمساعدة وزير المالية والإدارة العليا بوزارة المالية على مراجعة أداء القطاعات والمصالح التابعة لوزارة المالية وتحديد أية مخاطر او نقاط تتطلب تصويب أو تحسين في منظومة العمل وكفاءته.
- اعداد مستهدفات شهرية للموازنة بشكل دقيق وشهري لضمان تحديد وبشكل سريع أية مخاطر مرتبطة بالقدرة على تحقيق المستهدفات المالية ومستهدفات الدين.
- تطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية بشكل يسمح بوجود مرونة في تسعير المنتجات البترولية وحماية الموازنة والهيئة العامة المصرية للبترول من تقلبات تغير أسعار سعر الصرف وأسعار برنت العالمية.
- العمل على اعداد استراتيجية التعامل والحد من الضمانات الحكومية بما يضمن بأن الاقتراض الذي يتم بضمانات حكومية سيتم توجيهه لتمويل مشروعات ذات جدوى وقدرة المقترض على خدمة هذا الدين بشكل سليم.

(أ) تغير الافتراضات الاقتصادية:

أدت التقلبات والصدمات التي واجهها الاقتصاد العالمي بسبب تداعيات جائحة كورونا الى نتائج كبيرة ومؤثرة على النشاط الاقتصادي العالمى ومعدلات التوظف مما أدى الى انخفاض الإنتاجية ومعدلات النمو وتراجع أسواق المال والبورصات وزيادة معدلات البطالة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض عوامل النمو الرئيسية مثل الاستهلاك والإنفاق الرأسمالي والصادرات بشكل إثر سلباً على أداء الإقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء. وقد أدت الازمات المرتبطة بجائحة كورونا إلى قيام الحكومات بأعداد وتنفيذ حزم تحفيز مالية ضخمة وهو ما سيؤدى إلى تزايد عجز الموازنات ومستوى المديونية بكافة الاقتصادات مما قد يؤدى الى تراجع وتدهور المسارات المالية للدول وهو ما قد يكون له تبعات اقتصادية غير مواتية في المستقبل مثل ارتفاع معادلات تضخم وارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي قد يكون له تبعات سلبية على الاقتصاد العالمي.

ويشكل إحتمال تغير الإفتراضات الإقتصادية الداخلية والخارجية القائمة عليها الموازنة أحد أهم مصادر المخاطر المالية، لذا فقد تم إعداد الافتراضات الاقتصادية الرئيسية لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية إنحرافات عن التقديرات المستهدفة، ولكن تظل المستهدفات المالية قد تتاثر بوجود تغيرات كبيرة فى الإفتراضات التالية:

١. معدلات النمو:

يعد معدل النمو أحد أهم الإفتراضات الرئيسية التى تبنى عليها العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والايرادات الاخرى. وبالتالى فخطر تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى عن المعدلات المقدرة في الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الإقتصاد العالمى قد يؤثر سلباً على أداء النشاط الإقتصادى مما له من أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلى والفائض الأولى وبالتالى مستهدفات دين أجهزة الموازنة.

ومن المتوقع أن يبدأ الاقتصاد العالمي في التعافي مع بدء حملات التطعيم في مختلف البلدان للسيطرة على تفشي الجائحة حيث أنه من المتوقع أن يرتفع معدل نمو النشاط الاقتصادى العالمي في عام ٢٠٢١ إلى نحو ٦% مقارنة بإنكماش قدره ٣,٣% فى عام ٢٠٢٠، وهو ما قد ينعكس إيجابياً على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الاقتصادي خاصا في حالة تحسن وارتفاع معدلات النمو العالمية والمحلية بشكل يفوق تقديرات الموازنة الاصلية.

٢. التجارة العالمية:

وفى نفس السياق، فمن المتوقع أن تتحسن معدلات نمو التجارة العالمية من انكماش بقيمة ٨,٥% في ٢٠٢٠ الى نمو بقيمة ٨,٤% في ٢٠٢١، ومقارنةً بنمو محدود بلغ ٠,٩% عام ٢٠١٩ وذلك استناداً بأحدث التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي المصدرة في ابريل ٢٠٢١. وهو ما يتوقع أن يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالى السلبي لكل انخفاض (ارتفاع) بمقدار ١% في النمو السنوي لحركة التجارة العالمية على اجمالى ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس بنحو ٢% مما يؤدى الى انخفاض (ارتفاع) حصيلة ما يؤول للخزانة من قناة السويس بنحو ٢ مليار جنيه.

٣. سعر الصرف:

من المقدر أن يؤدى أى تحرك فى سعر الصرف (صعودا او هبوطا) أثناء تنفيذ الموازنة مقارنة بتقديرات سعر الصرف السائدة وقت إعداد الموازنة إلى مخاطر على عدة بنود أساسية فى الموازنة العامة للدولة على جانب الايرادات والمصروفات مثل حصيلة الجمارك والتجارة الدولية وبند دعم المواد البترولية والسلع الغذائية وكذلك حصيلة الضرائب على القيم المضافة على السلع المستورة.

فمثلا في حال افتراض تراجع (انخفاض) قيمة الجنيه امام الدولار بمتوسط قدره ٥٠ قرش خلال العام المالى فان ذلك سيؤثر سلبا (إيجابا) على الفائض الاولى المستهدف بالموازنة العامة للدولة بقيمة ٢ مليار جنيه اى بنحو ٠,٠٤% من الناتج المحلى.

٤. أسعار الفائدة:

مع تزايد التوقعات العالمية بارتفاع معدلات التضـــخم وإنعكاس ذلك في حدوث توقعات بارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية فمن المهم التأكيد على أن ارتفاع (انخفاض) في أســـعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة منوية (١%) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً (إيجابيا) على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة (انخفاض) فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ١٠-١٢ مليار جنيه سنوياً.

٥. الأسعار العالمية للنفط:

تشـــير أحدث التقديرات العالمية إلى ارتفاع أســـعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٢١ لتســـتقر عند مســـتويات أســـعار تتراوح بين ٦٠-٦٥ دولار للبرميل طبقاً للأســـعار المســـتقبلية لعقود شـــراء النفط وتوقعات العديد من المؤســـســـات المالية الدولية. وتجدر الإشـــارة الى أنه وفقاً للإفتراضـــات الإفتصـــادية لوزارة المالية فأن متوسط سعر برميل برنت/ (دولار / برميل) بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ يقدر بـنحو ٦٠ دولار للبرميل. إلا أنه فى حالة ارتفاع (انخفاض) ســـعر النفط العالمى ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدى ذلك إلى تدهور (تحسن) صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي زيادة (انخفاض) العجز الكلى المستهدف.

(ب) الالتزامات المحتملة (الضمانات والالتزامات المالية):

تعتبر الالتزامات المحتملة من مصـــادر المخاطر المالية وهي تتمثل في التزامات مالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشأ نتيجة أحداث ماضـــية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزانة العامة للدولة فى حال وقوع أو عدم وقوع حدث فى المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.

١. القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة:

- تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التى تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصـــول على قروض من المؤســـســـات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.
- حيث قد لا يرغب المقرض أو الشريك التجاري في تحمُّل درجة المخاطرة في حال عدم وجود ضـــمانة من وزارة المالية، كما تنخفض تكلفة التمويل على الجهة المملوكة للدولة نتيجة ضمان الخزانة العامة للقرض.
- تمثل التقديرات المبدئية لصافي الديون المضمونة القائمة على الخزانة العامة في نهـاية ديســـمبر ٢٠٢٠ نحو ٢٠,٣% من النـاتج المحلى، حيث تمثل الضـمانات المحلية نحو ٩,٧% من الناتج المحلى الإجمالي وتمثل الضـمانات الخارجية ١٠,٦% من الناتج المحلى الإجمالي.

- ومن الملاحظ تركز إصدار الضمانات لقطاعات الطاقة (الهيئة العامة للبترول وشركات الكهرباء) والنقل وهيئة قناة السويس والهيئة القومية للأنفاق والإسكان ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية، حيث بلغت الضمانات الصادرة لتلك الجهات نحو ٨٤ % تقريباً من إجمالي الضمانات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. يوضح الشكل التالي قيمة الضمانات) المحلية والخارجية) في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ وفقا للجهات:

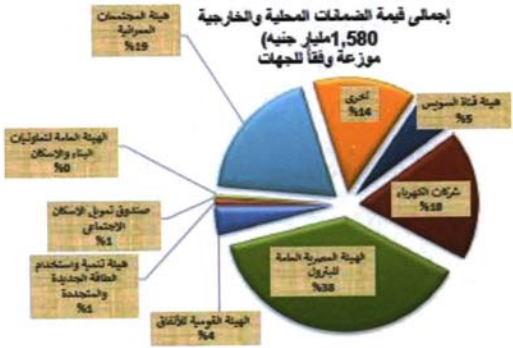

٢. <u>التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولى:</u>

- قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل فى قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو تسويتها ودياً. ويدرج عند إعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمطالبة بالسداد أثناء العام.
- وبالرغم من وجود بعض قضايا التحكيم الدولي مقامة ضد جمهورية مصر العربية متداولة حالياً طرف عدد من الجهات المختلفة، إلا أنه خلال الخمس سنوات الماضية قد انتهى النزاع في معظمها لصالح الدولة المصرية او من خلال التفاوض على التسويات بين الجانبين. وهو ما يشير إلى أن احتمالات اضطرار الحكومة لسداد تعويضات كبيرة قد تعتبر محدودة إلى حد كبير وذلك فى ضوء عدد القضايا التى صدر لها أحكام فى صالح الدولة المصرية فى السنوات السابقة.

سابعاً: المشاركة المجتمعية والشفافية:

فى إطار حرص وزارة المالية الدائم على تطوير أطر الشفافية والإفصاح المالى والتواصل المجتمعى فقد قامت الوزارة خلال العام السابق بالعديد من الجهود فى مجال رفع الوعي بالثقافة المالية لتعريف اطياف المجتمع بأحدث توجهات وزارة المالية خاصة فى ظل تفشي جائحة كورونا وإشراك كافة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية وفئات الجمهور المختلفة وخاصة الشباب فى روية الاصلاح وذلك باستخدام عدة أدوات منها الموقع الالكترونى التفاعلى budget.gov.eg لوزارة المالية وأليات الموازنة التشاركية فى عدد من المحافظات.

ففي ظل حالة عدم اليقين التي صاحبت الأزمة كان من الضرورى تكثيف جهود وزارة المالية للإفصاح عن الإجراءات التى إتخذتها الوزارة للتصدى للجائحة وهو ما قامت به بالفعل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية من خلال نشر وإتاحة على الموقع الرسمى للوزارة عدد من التقارير المالية الهامة حول دورة اعداد الموازنة بالاضافة الى نسخ مبسطة للجمهور والتى قد تناولت عرض للمخصصات المقررة للقطاعات الإقتصادية وقطاع الصحة والتعليم وكافة القطاعات الأخرى المتضررة ولمساندة المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية تراقب عن كثب الوضع الحالى فى حالة وجود موجة أخرى من الجائحة حيث يتم متابعة الموقف كل شهرين للوقوف على أهم المستجدات وحصر الإحتياجات، ويتم بشكل دورى نشر أهم الإجراءات المالية التى تتخذها الوزارة للتصدى للجائحة من خلال قسم خاص ضمن الموقع التفاعلى budget.gov.eg يوضح التدابير المالية لمواجهة الأزمة والتعاقدات المبرمة لتوريد الاجهزة الطبية.

وترتكز مهام الوحدة على ٣ محاور رئيسية وهى زيادة الإفصاح والشفافية، وتعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية، واستحداث آليات للتواصل والرقابة المجتمعية. كما تهدف الوحدة الى خلق وتطوير أدوات الموازنة التشاركية، وتعزيز مصداقية الحكومة فيما يخص الموازنة، وفى رؤية الإصلاح الاقتصادي بشكل عام، والسياسات المالية والضريبية الحاكمة لإعداد الموازنة بشكل خاص، والمكاشفة والمصارحة بأوضاع الاقتصاد المصري الذى يمر بمرحلة إصلاح هيكلي شامل، بما يُسهم فى تفهم المواطنين للإصلاحات الهيكلية وتضمين آرائهم في دورة إعداد الموازنة العامة للدولة:

١. <u>المحور الاول: تعزيز الشفافية</u>

نشر عدد من التقارير المالية الدورية الهامة ضمن دورة إعداد الموازنة ولمتابعة تنفيذ الاداء المالى وفقاً للمستهدفات، مثل تقرير متابعة الأداء المالى نصف السنوى، التقرير المالى الشهرى، البيان المالى ما قبل التمهيدى، وموازنة المواطن. بالإضافة الى إصدار نسخة المواطن المبسطة لعدد من التقارير المالية، بهدف إشراك المواطن فى رؤية وأهداف وزارة المالية بمصطلحات اقتصادية بسيطة يمكن للمواطن العادي فهمها بسهولة، كما تحتوى على توضيح لمستويات الدين، ومصادر التمويل المختلفة ومدفوعات الفوائد وهى معلومات تفصيلية يتم الإعلان عنها لأول مرة للمواطن، بالإضافة الى توضيح المخاطر المالية المحلية والعالمية للموازنة المقبلة. وتم إصدار التقارير باللغتين العربية والإنجليزية وذلك لتوضيح الرؤية بمنتهى الشفافية.

١. تقرير مخصصات الإنفاق على مواجهة كوفيد-١٩ في الموازنة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١
http://bit.ly/3c8NF8S
٢. تقرير مخصصات الأطفال فى الموازنة
http://bit.ly/3f2VH5l
٣. موازنة المواطن للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١
http://bit.ly/3c8NF8S
٤. التقرير نصف السنوي للأداء الاقتصادي ٢٠٢٠/٢٠٢١
http://bit.ly/2QvD3Zx

٥. نسخة المواطن من التقرير نصف السنوي ٢٠٢٠/٢٠٢١
http://bit.ly/3f2VH5l
٦. دليل الموازنة
http://bit.ly/2OTzBaw
٧. البيان التمهيدي ما قبل الموازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١
http://bit.ly/https://bit.ly/2Eflcji
٨. نسخة المواطن من البيان التمهيدي ما قبل الموازنة
https://bit.ly/3hHtSxv

أدت هذه الجهود لتدعيم أطر الشفافية خلال السنوات الخمس الماضية إلى تحسن ترتيب مصر بخطى ثابتة فى مؤشر الشفافية الذي تصدره شراكة الموازنة الدولية «IBP» كل عامين لعام ٢٠١٩ الصادر في ابريل ٢٠٢٠ بحوالى ٢٧ درجة بشكل تراكمى، خلال الدورتين السابقتين فى عامى «٢٠١٧، ٢٠١٩» لتحقق ٤٣ نقطة منوية خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٦ نقطة خلال عام ٢٠١٥؛ وهو ما يقترب من المتوسط العالمى البالغ ٤٥ نقطة منوية، وهو ما يتعدى متوسط منطقة الشرق الأوسط البالغ ٢٢ نقطة منوية.

وارتفع مؤشر الشفافية الخاص بهذه التقارير ليصل إلى ٦١ نقطة منوية من أصل ١٠٠ نقطة، وسوف تستمر الوزارة فى العمل على اصدار باقى الـ٧ تقارير الدورية، ومنها تقارير شهرية، وربع سنوية، وسنوية؛ لضمان زيادة شمولية البيانات التى نسعى أن تتضمن فى المستقبل استحداث موازنات البرامج والأداء، والموازنة المستجيبة للنوع، وتطوير أدوات الإفصاح المالى، وذلك بالتعاون المثمر مع مختلف قطاعات الوزارة مثل: قطاع الموازنة، وقطاع الحسابات والمديريات المالية، وقطاع الموازنات المحلية، ووحدة موازنة البرامج والأداء واللجنة التيسيرية للموازنة المستجيبة للنوع، ويستفيد من هذه التقارير العديد من المؤسسات الدولية والباحثين وشركات التقييم السيادي.

٢. المحور الثاني: تطوير المشاركة المجتمعية

يشمل أدوات مشاركة المواطنين، ومن أهم المبادرات الحالية هى مبادرة الموازنة التشاركية والتى تسعى لتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح المالي وإشراك المواطنين والتعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتطوير وتحسين الأداء الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للمال العام، وللعمل على رفع مؤشرات الشفافية العالمية ومشاركة الجمهور. وتتمثل الجهود فى هذا الشأن كما يلي:

- تنظيم ورش عمل للإعلان عن توجهات السياسة المالية مع التركيز على إشراك الشباب بشكل فعال من خلال التعاون مع أكبر خمس جامعات مصرية لربط مشروعات تخرج الطلاب خاصة في كليات الإعلام والتجارة والعلوم السياسية والاقتصاد بموضوعات خاصة بالموازنة التشاركية والمشروعات القومية العملاقة وزيارتها بحيث يصبح الشباب سفراء لتوعية الجمهور بهذه المشروعات.
- استغلال مراكز الشباب وتنفيذ مشروعات الرياضة من أجل التنمية للتعامل مع كل فئة عمرية على حِدة بالطرق المناسبة لها وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- المنصات الرقمية. مثل الموقع الرسمي للوزارة، والموقع التفاعلي www.budget.gov.eg، وبوابة إحصاءات وزارة المالية www.mofdigitalgate.gov.eg
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك ويوتيوب وتويتر وانستاجرام وغيرها من وسائل التواصل الإجتماعى، وعرض فيديوهات توعوية، وتوزيع كتيبات إرشادية ونشرات مبسطة.

- تنظيم فعاليات وندوات عن الموازنة التشـــاركية فى محافظات الاســـكندرية والفيوم لمعرفة أولويات المواطنين للتنمية المحلية، حيث تمت المشـــاركة فى عقد جلسات استماع جماهيري فى محافظة الفيوم لمناقشة الأولويات التنموية مع القادة المجتمعيين فى مراكز المحافظة، وجاري الإعداد لها فى الاسكندرية. بالإضافة الى التنسيق لبدء فعاليات الموازنة التشاركية فى محافظة الدقهلية.

https://drive.google.com/drive/folders/1ERE8fm7ywjH87Jmv01-vRYkCbq6P7Hec

https://www.youtube.com/watch?v=e4-el-EnJ08

http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Media/Pages/release-a-4-12-2020.aspx

- التعاون مع المؤســـســـات الدولية ذات الصـــلة فى تنفيذ عدد من البرامج التي تهدف لإشراك الشباب فى عملية إعداد الموازنة مثل: لعبة محاكاة كيفية اعداد الموازنة للشـــباب فى ســـن ما قبل الجامعي وجاري الإعداد محاكاة على غرار الأمم المتحدة للشـــباب الجامعي، وتدريب بناء القدرات حول أهداف التنمية المستدامة SDGs، وتدريبات رفع الوعي المالي.

https://drive.google.com/file/d/1BRcKwCQnGg9OVDll9KOUj_RhzQNdyZ4x/view

- عقد ورشـــة عمل حول الموازنة التشـــاركية فى فبراير ٢٠٢٠ فى محافظة الاســـكندرية للحكوميين وغير الحكوميين والقادة المجتمعيين وأعضـــاء هيئة التدريس فى جامعة الاسـكندرية، وأعقبها تقديم جلسـة تعريفية حول الموازنة التشاركية استضافتها جامعة الاسكندرية فى سبتمبر ٢٠٢٠.

https://www.facebook.com/MOF.Egypt/posts/3346426072051088

http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Press/Pages/news-b-3-9-2020.aspx

وفي سياق هذه المجهودات، ارتفع مؤشر مشاركة الجمهور والتواصل المجتمعي إلى ١٥ نقطة مقارنة بـــــ ١١ نقطة عام ٢٠١٧؛ لتتعدى مصـر بذلك المتوسـط العالمي المقدر بـ ١٤ نقطة.

٣. المحور الثالث: المساءلة والرقابة على الموازنة

حيث تستمر جهود وزارة المالية فى التواصل المجتمعي من خلال العديد من المبادرات ومنصات التفاعل الإلكتروني والرقمي، بالإضافة الى جهود البرلمان لمراقبة الموازنة وإشراك المواطنين، فضلاً عن التعاون المثمر بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية وأعضاء مجلس النواب، حيث سيتم إدماج عنصر "الموازنة العامة كأداة للتواصل بين البرلمان والمواطنين" ضمن عناصر البرنامج التدريبي لمبادرة الموازنة التشاركية لدعم وتوطيد العلاقة بين المواطنين ومجلس النواب.

وقد ارتفع المؤشر الفرعي للرقابة على الموازنة بشكل ملحوظ فى ٢٠١٩ ليحقق ٥٠ نقطة مقارنة بـ ٣٩ نقطة فى ٢٠١٧.

التقرير	تاريخ الاصدار	معدلات التنفيذ
منشور إعداد الموازنة العامة للدولة	(خلال شهر نوفمبر)	يصدر كل عام
التقرير النصف سنوى عن الأداء الاقتصادى والمالى	(منتصف شهر فبراير) في موعد لا يتجاوز شهرين ونصف من بعد شهر ديسمبر (فترة قياس الأداء المالى والاقتصادى خلال الستة أشهر الأولى من العام المالى).	تم إصداره في مارس ٢٠٢٠ للعام الرابع على التوالي
البيان المالى التمهيدى ما قبل الموازنة	(خلال شهر مارس) على أن يكون هناك مدى زمني لا يقل عن شهر يحول ما بين تاريخ إصدار البيان المالى التمهيدى (ماقبل الموازنة) والبيان المالى	يتم إصداره في ابريل من كل عام للمرة السادسة علي التوالي
البيان المالى	(خلال شهر ابريل) بعد شهر من نشر البيان المالى التمهيدى ما قبل الموازنة وقبل عرضه على مجلس النواب واعتماد الموازنة العامة للدولة	يصدر كل عام، وتم اصداره باللغة الانجليزية للمرة الأولى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠

التقرير	تاريخ الاصدار	معدلات التنفيذ
نسخة موازنة المواطن عن كل تقرير	**(نهاية شهر سبتمبر)** نسخة موازنة المواطن عن الموازنة المعتمدة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إعتماد الموازنة العامة للدولة كما تم لأول مرة اعداد نسخة موازنة المواطن عن التقرير النصف سنوى للأداء المالى للموازنة، ونسخة موازنة المواطن للبيان التمهيدى ما قبل الموازنة	
موازنة المواطن	**(نهاية شهر سبتمبر)** في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إعتماد الموازنة العامة للدولة	**تم إصدارها في سبتمبر ٢٠٢٠ للعام السابع علي التوالي، كما تم اصدار نسخة المواطن لمحافظة الاسكندرية للمرة الاولى عام ٢٠١٩**
التقرير المالى الشهرى (باللغتين العربية والانجليزية) للتنفيذ الفعلي لأداء الموازنة عن كل شهر	**يصدر بصورة دورية كل شهر**	

الفصل الثانى

البيانات التحليلية

لمشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

أتشرف أن ألقى الضوء على أهم جوانب وتفاصيل مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.

	مليون جنيه
▪ قُدر إجمالى المصروفات بمبلغ	١،٨٣٧،٧٢٣
▪ وقُدر إجمالى الإيرادات بمبلغ	١،٣٦٥،١٥٩
• ومن ثم فإن العجز النقدى للموازنة قُدر بمبلغ	٤٧٢،٥٦٤
• وبإضافة صافي الحيازة المُقدر بمبلغ	٢،٩٤٤
▪ وبالتالي يكون العجز الكلى المُقدر بالموازنة	٤٧٥،٥٠٨

ويشكل العجز الكلى المشار إليه نسبة ٦,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى المتوقع فى السنة المالية المقبلة.

ويوضح الجدول التالى تقديرات المصروفات والإيرادات والعجز وفقاً لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠:

جدول رقم (١)
المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠			التغير		الوزن النسبي ٪	فعلى		
	مشروع موازنة (١)	موازنة معدلة [١] (٢)	متوقع (٣)		(٢-١)	(٣-١)		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
المصروفات	١،٨٣٧،٧٢٣	١،٧١٣،١٧٨	١،٦١٤،٣١٢		١٢٤،٥٤٥	٢٢٣،٤١١		١،٤٣٤،٧٢٣	١،٣٦٩،٨٧٠	١،٢٤٤،٤٠٨
١- الأجور وتعويضات العاملين	٣٦١،٠٥٠	٣٣٥،٠٠٠	٣٢٤،٠٠٠		٢٦،٠٥٠	٣٧،٠٥٠	١٩,٦	٢٨٨،٧٧٣	٢٦٦،٠٩١	٢٤٠،٠٥٤
٢- شراء السلع والخدمات	١٠٣،٨٨٩	١٠٠،٢٠٠	٨٤،٤٥٦		٣،٦٨٩	١٩،٦٣٣	٥,٧	٦٩،٨٧١	٦٢،٣٦٥	٥٣،٠٨٨
٣- الفوائد	٥٧٩،٥٨٢	٥٦٦،٠٠٠	٥٦٦،٠٠٠		١٣،٥٨٢	١٣،٥٨٢	٣١,٥	٥٦٨،٤٢١	٥٣٣،٠٤٥	٤٣٧،٤٤٨
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢١،٣٠١	٣٢٦،٢٨٠	٣٠٥،٣٤٥		٤،٩٧٩-	١٥،٩٥٦	١٧,٥	٢٢٩،٢١٤	٢٨٧،٤٦١	٣٢٩،٣٧٩
٥- المصروفات الأخرى	١١٣،٧٨٧	١٠٥،٠٠٠	١٠٢،٩٢٢		٨،٧٨٧	١٠،٨٦٥	٦,٢	٨٦،٨٠٢	٧٧،٥٦٥	٧٤،٧٥٨
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٥٨،١١٣	٢٨٠،٦٩٨	٢٣١،٧٨٩		٧٧،٤١٥	١٢٦،٣٢٤	١٩,٥	١٩١،٦٤٢	١٤٣،٣٤٢	١٠٩،٦٨٠
الإيرادات	١،٣٦٥،١٥٩	١،٢٨٨،٧٥٣	١،١١٧،١٣٠		٧٦،٤٠٦	٢٤٨،٠٣٠		٩٧٥،٤٢٩	٩٤١،٩١٠	٨٢١،١٣٥
١- الضرائب	٩٨٣،٠١٠	٩٦٤،٧٧٧	٨٣٠،٧٨٤		١٨،٢٣٣	١٥٢،٢٢٧	٧٢,٠	٧٣٩،٦٣٣	٧٣٦،١٢١	٦٢٩،٣٠٢
٢- المنـــــح	١،٥٤١	٢،٧٠٩	٢،٧٠٩		٦٦٨-	٦٦٨-	٠,١	٥،٢٦٣	٢،٦٠٩	٣،١٩٤
٣- الإيرادات الأخرى	٣٨٠،٦٠٨	٣٢١،٧٦٦	٢٨٤،١٣٧		٥٨،٨٤٢	٩٦،٤٧١	٢٧,٩	٢٣٠،٠٥٣٤	٢٠٣،١٨١	١٨٨،٦٣٩
العجز (الفائض) النقدى	٤٧٢،٥٦٤	٤٢٤،٤٢٥	٤٩٧،١٨٣		٤٨،١٣٩	٢٤،٦١٩-		٤٥٩،٢٩٤	٤٢٧،٩٦٠	٤٢٣،٢٧٣
صافى حيازة الأصول المالية	٢،٩٤٥	٩،٦٦٩	٩،١٦٩		٦،٧٢٤-	٦،٢٢٤-		٣،٤٨١	١،٩٩١	٩،٣٠٦
العجز (الفائض) الكلى	٤٧٥،٥٠٨	٤٣٤،٠٩٤	٥٠٦،٣٥٢		٤١،٤١٥	٣٠،٨٤٣-		٤٦٢،٧٧٥	٤٢٩،٩٥١	٤٣٢،٥٨٠
العجز (الفائض) الأولى [٢]	١٠٤،٠٧٤-	١٣١،٩٠٦-	٥٩،٦٤٨-		٢٧،٨٣٢	٤٤،٤٢٥-		١٠٥،٦٤٦-	١٠٣،٠٩٤-	٤،٨٦٩-
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪١٩,٢	٪١٨,٨	٪١٧,٥				٪١٩,٦	٪١٨,٤	٪١٧,٧	٪١٨,٥
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٢٥,٩	٪٢٥,٠	٪٢٥,٢				٪٢٤,٧	٪٢٤,٧	٪٢٥,٧	٪٢٨,٠
نسبة العجز(الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	٪٦,٧	٪٦,٢	٪٧,٦				٪٧,٩	٪٨,٠	٪٨,٠	٪٩,٥
نسبة العجز (الفائض)الكلى إلى الناتج المحلى	٪٦,٧	٪٦,٣	٪٧,٧				٪٨,٠	٪٨,١	٪٨,٠	٪٩,٧
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى	٪١,٥-	٪١,٩-	٪٠,٩-				٪١,٨-	٪١,٩-	٪٠,١-	٪٠,١-
نسبة إجمالى الدين للناتج المحلى	٪٨٩,٥	٪٨٩,٨	٪٨٩,٨				٪٨٧,٥	٪٩٠,٢		٪٩٧,٣

[١] موازنة معدلة بالاعتماد الإضافى الصادر بالقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢١

[٢] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

الإستخدامات

تبلغ تقديرات الإستخدامات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٢،٤٦١،٠١٥ مليون جنيه (٣٤,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) موزعة على ثلاثة مكونات رئيسية هى:

- المصروفات وتبلغ ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه بنسبة ٢٥,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- حيازة الأصول المالية وتبلغ ٣٠،٢٩٢ مليون جنيه بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- سداد أقساط القروض وتبلغ ٥٩٣،٠٠٠ مليون جنيه بنسبة ٨,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ويوضح الجدول التالى تفاصيل الاستخدامات المشار إليها بعاليه:

جدول رقم (٢)
الإستخدامات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير (١-٢)		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبي ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبي ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى	
المصروفات									
١- الأجور وتعويضات العاملين	٣٦١،٠٥٠	١٤,٧	٣٣٥،٠٠٠	١٤,٦	٢٦،٠٥٠	٧,٨	٣٢٤،٠٠٠	٢٨٨،٧٧٣	٢٤٠،٠٥٤
٢- شراء السلع والخدمات	١٠٣،٨٨٩	٤,٢	١٠٠،٢٠٠	٤,٤	٣،٦٨٩	٣,٧	٨٤،٢٥٦	٦٩،٨٧١	٥٣،٠٨٨
٣- الفوائد	٥٧٩،٥٨٢	٢٣,٦	٥٦٦،٠٠٠	٢٤,٦	١٣،٥٨٢	٢,٤	٥٦٦،٠٠٠	٥٣٣،٠٤٥	٤٣٧،٤٤٨
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢١،٣٠١	١٣,١	٣٢٦،٢٨٠	١٤,٢	-٤،٩٧٩	-١,٥	٣٠٥،٣٤٥	٢٢٩،٢١٤	٣٢٩،٣٧٩
٥- المصروفات الأخرى	١١٣،٧٨٧	٤,٦	١٠٥،٠٠٠	٤,٦	٨،٧٨٧	٨,٤	١٠٢،٩٢٢	٨٦،٨٠٢	٧٤،٧٥٨
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٥٨،١١٣	١٤,٦	٢٨٠،٦٩٨	١٢,٢	٧٧،٤١٥	٢٧,٦	٢٣١،٧٨٩	١٩١،٦٤٢	١٠٩،٦٨٠
جملة المصروفات	١،٨٣٧،٧٢٣	٧٤,٧	١،٧١٣،١٧٨	٧٤,٥	١٢٤،٥٤٥	٧,٣	١،٦١٤،٩١٢	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٣٦٩،٨٧٠
نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٪٢٥,٩		٪٢٥,٠				٪٢٥,٢	٪٢٤,٧	٪٢٥,٧
٧- حيازة الأصول المالية	٣٠،٢٩٢	١,٢	٣٠،٧٥٠	١,٣	-٤٥٨	-١,٥	٢٧،٢٥٠	٢١٠،٠٩٢	١٨،٥٦٦
٨- سداد القروض	٥٩٣،٠٠٠	٢٤,١	٥٥٥،٥٦٩	٢٤,٢	٣٧،٤٣١	٦,٧	٤٩١،٣٨١	٤٥٥،٥٣٣	٢٩٧،٦٣٢
إجمالى الأستخدامات	٢،٤٦٦،٠١٥	١٠٠,٠	٢،٢٩٩،٤٧٧	١٠٠,٠	١٦٦،٥١٨	٧,٠	٢،١٣٢،٩٤٣	١،٩١١،٣٨٥	١،٥٣١،٦١٢
نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٪٣٤,٦		٪٣٣,٥				٪٣٣,٣	٪٣٢,٨	٪٣٠,٦

أولاً: المصروفات:

تبلغ تقديرات المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه (٢٥,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١،٧١٣،١٧٨ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٢٥,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها نحو ١٢٤،٥٤٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,٣٪.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصروفات ترجع في الأساس إلى الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور وكذلك التكاليف المرتبطة بالقرارات الرئاسية لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والمدرسين وأعضاء المهن الطبية ومتطلبات إدارة دولاب العمل الحكومي من سلع وخدمات وكذلك الزيادة الكبيرة في حجم الإستثمارات والموجهة بالأساس لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة فرص العمل.

وفيما يلي عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة:

(أ) المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادي:

وتتمثل عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادى فيما يلى:

- الأجور وتعويضات العاملين.
- شراء السلع والخدمات.
- الفوائد.
- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية.
- المصروفات الأخرى.
- شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات".

ويوضح الشكل التالي مقارنة لنسب عناصر المصروفات حسب التصنيف الإقتصادى إلى إجمالى المصروفات فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بنسب الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وكذلك مقارنة بنسب الفعلي للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨:

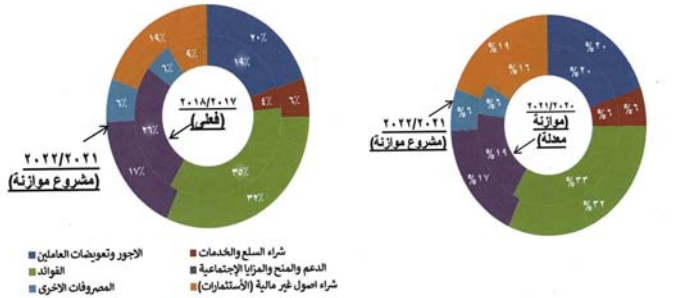

كما يوضح الجدول التالي المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠:

جدول رقم (٣)
المصروفـــات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٠٢٠/٢٠٢١		التغير (١-٢)		٢٠٢١/٢٠٢٠	فعلى			٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبي ٪	موازنة معدلة (٢)	قيمة	نسبة ٪	الوزن النسبي ٪	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	
							متوقع			
* الأجور وتعويضات العاملين	٣٦١،٠٥٠	١٩،٦	٣٣٥،٠٠٠	٢٦،٠٥٠	٧،٨	١٩،٦	٣٢٤،٠٠٠	٢٨٨،٧٧٣	٢٦٦،٠٩١	٢٤٠،٠٥٤
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٥،١		٪٤،٩				٪٥،١	٪٥،٠	٪٥،٠	٪٥،٤
* شراء السلع والخدمات	١٠٣،٨٨٩	٥،٧	١٠٠،٢٠٠	٣،٦٨٩	٣،٧	٥،٨	٨٤،٢٥٦	٦٩،٨٧١	٦٢،٣٦٥	٥٣،٠٨٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١،٥		٪١،٥				٪١،٣	٪١،٢	٪١،٢	٪١،٢
* الفوائد	٥٧٩،٥٨٢	٣١،٥	٥٦٦،٠٠٠	١٣،٥٨٢	٢،٤	٣٣،٠	٥٦٦،٠٠٠	٥٦٨،٤٢١	٥٣٣،٠٤٥	٤٣٧،٤٤٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٨،٢		٪٨،٣				٪٨،٨	٪٩،٨	٪١٠،٠	٪٩،٩
* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢١،٣٠١	١٧،٥	٣٢٦،٢٨٠	-٤،٩٧٩	-١،٥	١٩،٠	٣٠٥،٣٤٥	٢٢٩،٢١٤	٢٨٧،٤٦١	٣٢٩،٣٧٩
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٤،٥		٪٤،٨				٪٤،٨	٪٣،٩	٪٥،٤	٪٧،٤
* المصروفات الأخرى	١١٣،٧٨٧	٦،٢	١٠٥،٠٠٠	٨،٧٨٧	٨،٤	٦،١	١٠٢،٩٢٢	٨٦،٨٠٢	٧٧،٥٦٥	٧٤،٧٥٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١،٦		٪١،٥				٪١،٦	٪١،٥	٪١،٥	٪١،٧
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٥٨،١١٣	١٩،٥	٢٨٠،٦٩٨	٧٧،٤١٥	٢٧،٦	١٦،٤	٢٣١،٧٨٩	١٩١،٦٤٢	١٤٣،٣٤٢	١٠٩،٦٨٠
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٥،٠		٪٤،١				٪٣،٦	٪٣،٣	٪٢،٧	٪٢،٥
الإجمالى	١،٨٣٧،٧٢٣	١٠٠،٠	١،٧١٣،١٧٨	١٢٤،٥٤٥	٧،٣	١٠٠،٠	١،٦١٤،٣١٢	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٣٦٩،٨٧٠	١،٢٤٤،٤٠٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٢٥،٩		٪٢٥،٠				٪٢٥،٢	٪٢٤،٧	٪٢٥،٧	٪٢٨،٠
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٧٤،٧		٪٧٤،٥				٪٧٥،٧	٪٧٥،١	٪٨٤،٠	٪٨١،٢

(الوزن النسبى): يمثل نسبة كل باب من أبواب المصروفات لإجمالى المصروفات

الأجور وتعويضات العاملين

تُقدَّر "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٣٦١،٠٥٠ مليون جنيه (٥،١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) لتمويل أجور ومكافآت وحوافز العاملين بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الإقتصادية) مقابل نحو ٣٣٥،٠٠٠ مليون جنيه (٤،٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٢٦،٠٥٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧،٨٪ وبزيادة قدرها نحو ٣٧،٠٥٠ مليون جنيه مقارنة بالنتائج المتوقعة لذات السنة المالية بنسبة زيادة قدرها ١١،٤٪.

ويلاحظ أن اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ١٩،٦٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ البالغة نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه.

وقد روعى فى تقدير الأجور بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلتزام كافة الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الإقتصادية صرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التى يحصل عليها الموظف بفئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة، إلا أن الزيادة فى هذا العام ترجع إلى تأكيد الحكومة المصرية على إستمرار تحسين الأوضاع الوظيفية لجموع العاملين بالجهاز الإدارى بصفة عامة مع إستهداف الفئات المتوسطة منهم من خلال إقرار حزمة من العلاوات والزيادات في بعض الحوافز والبدلات وإقرار حركة ترقيات للمستوفين اشتراطات الترقية في ٢٠٢١/٦/٣٠ وكذلك تحسين أجور العاملين ببعض القطاعات الوظيفية الهامة مثل (التعليم – الصحة) على النحو السابق إيضاحه تفصيلاً بالفصل الأول.

ويوضح الجدول التالى توزيع الأجور وتعويضات العاملين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩:

جدول رقم (٤)
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير (١-٢)		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبي ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبي ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الوظائف الدائمة	٨٩,٧٤٠	٢٤,٩	٨٦,٣٢٥	٢٥,٨	٣,٤١٦	٤,٠	٨٦,٩٢٣	٨٢,٢٠٥	٧٧,٩٠٤	٦٥,٦٦١
* الوظائف المؤقتة	٦,٧٦٥	١,٩	٦,٠٣٦	١,٩	٧٢٩	١٢,١	٦,٩٠٩	٦,١٦٥	٥,٤٣٢	٤,٨٧٢
* المكافـــــآت [1]	١١٩,٣٩٩	٣٣,١	١٠٥,١٢٩	٣١,٤	١٤,٢٦٩	١٣,٦	١١٩,٤٧٧	٩٩,٨٤٢	٨٥,٤٣٥	٨٠,٢٨٤
* البدلات النوعية [2]	٣٣,٤٣١	٩,٣	٣٢,٦٥٨	٩,٨	٧٧٣	٢,٤	٣٢,٥٥٣	٢٨,٤٨٠	٢٩,٧٨٠	٢٧,٢٨٣
* المزايا النقدية	١٢,٦٧٠	٣,٥	١٢,٨٨٨	٣,٨	٢١٨-	١,٧-	١٢,٠٩٨	١٢,٠٩٤	١٢,١٠٦	١١,٤٥٤
* المزايا العينية	٨,٧٣٨	٢,٤	٨,٠٠٨	٢,٤	٧٣٠	٩,١	٨,٣٣٦	٧,٧٧٥	٦,٩٣٦	٥,٨٠٥
* المزايا التأمينية [3]	٣٩,٢٠٢	١٠,٩	٣٦,٧١٦	١١,٠	٢,٤٨٥	٦,٨	٣٤,٧٧٥	٣٢,٩٨١	٣٠,٥٢٠	٢٦,٧٤٢
* باقى أنواع الأجور والاحتياطى	٥١,١٠٥	١٤,٢	٤٧,٢٣٩	١٤,١	٣,٨٦٥	٨,٢	٢٢,٩٢٩	١٩,٢٣١	١٧,٩٧٩	١٧,٩٥٢
الإجمالى	٣٦١,٠٥٠	١٠٠	٣٣٥,٠٠٠	١٠٠	٢٦,٠٥٠	٧,٨	٣٢٤,٠٠٠	٢٨٨,٧٧٣	٢٦٦,٠٩١	٢٤٠,٠٥٤
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٥,١		٪٤,٩				٪٥,١	٪٥,٠	٪٥,٠	٪٥,٤
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪١٩,٦		٪١٩,٦				٪٢٠,١	٪٢٠,١	٪١٩,٤	٪١٩,٣
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١٤,٧		٪١٤,٦				٪١٥,٢	٪١٥,١	٪١٦,٣	٪١٥,٧

[1] مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حوافز العاملين بالكادرات الخاصة، مكافآت الامتحانات، تكاليف حافز اثابة إضافى ، الحافز الإضافى والحافز التكميلى للحد الأدنى .

[2] مثل بدل خطر، بدل جامعة، بدل معلم (تدريس)، بدل اعتماد (معلمين)، وبدل مخاطر مهن طبية.

[3] مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، التأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العمل.

شراء السلع والخدمات

تشمل إعتمادات شراء السلع والخدمات متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومى بما فى ذلك شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية للمستشفيات، وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسى وتوفير التغذية للطلبه بالمدارس، كما تحتوي على نفقات الصيانة والمقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً إعتمادات المياه والإنارة وبمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق.

وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٠٣،٨٨٩ مليون جنيه (١,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل نحو ١٠٠،٢٠٠ مليون جنيه (١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبزيادة قدرها نحو ٣،٦٨٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣,٧٪.

وتمثل الإعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٥,٧٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالى توزيع إعتمادات شراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩:

جدول رقم (٥)
شراء السلع والخدمات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير (١-٢)		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبي ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبي ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الادوية	١٣،١٤٧	١٢،٧	١٠،٩٨٦	١١،٠	٢،١٦١	١٩،٧	١١،٠٣٦	٩،٠٤٩	٨،٢١٣	٧،٠٥٩
* الاغذية	٦،١٥٢	٥،٩	٥،٣١٧	٥،٣	٨٣٥	١٥،٧	٤،٥٤١	٣،٣٨٦	٣،٣٤٠	٢،٢٦٥
* المستلزمات الطبية	٢،٥٨٢	٢،٥	.	٠،٠	٢،٥٨٢	٠،٠	١،٥١٢	.	.	.
* مواد خام أخرى	٨،٩٦٤	٨،٦	١٠،٧١٩	١٠،٧	١،٧٥٥-	١٦،٤-	٨،٠٧٧	٩،٦٩٩	٨،٣٠٤	٦،٥٥١
* وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل	٥،٦٨٢	٥،٥	٤،٧٤٧	٤،٧	٩٣٥	١٩،٧	٤،٦٤٩	٣،٢٧٩	٢،٤٦١	٢،٥٩٣
* وقود وزيوت لسيارات الركوب	٦٤٩	٠،٦	٦٠٨	٠،٦	٤١	٦،٧	٥٧٠	٥٢٠	٣٩٧	٣١٢
* قطع غيار ومهمات	٢،٧٧٩	٢،٧	٢،٨٥٤	٢،٨	٧٥-	٢،٦-	٢،٤٨٧	٢،٠٥٩	٢،٣٠٩	١،٨٤٨
* الإنارة	١١،٢٢٢	١٠،٨	١٢،٠٨٨	١٢،١	٨٦٥-	٧،٢-	١١،٠٣٣	٥،٣٢٨	٤،٨١١	٤،٠٦٦
* المياه	٢،٣٤٤	٢،٣	٢،٠٨٨	٢،١	٢٥٦	١٢،٢	٢،٠٨٢	٢،٢٨٨	١،٣٥٣	١،١٤٩
* الصيانة	١٢،٤٦٠	١٢،٠	١٤،١٣٤	١٤،١	١،٦٧٤-	١١،٨-	١٠،٢٥١	٩،٨٠٧	٨،٠٤٥	٧،٤٢٦
* نفقات الطبع	٣،٧٨٢	٣،٦	٣،٧٤٦	٣،٧	٣٦	١،٠	٣،٧٦٣	٣،٥٩٢	٣،٠٩٧	٢،٩٧٦
* النقل والانتقالات	٤،٨٢١	٤،٦	٤،٦٦٠	٤،٧	١٦١	٣،٤	٤،٥٣٦	٤،١٤٣	٣،٧٠١	٣،١٨٣
* البريد والإتصالات	٥٦١	٠،٥	٦٤٣	٠،٦	٨١-	١٢،٦-	٥٧٣	٣٨٦	٣٥٦	٣٢٣
* نفقات تنفيذ أحكام قضائية	٧٨٣	٠،٨	٣٢٥	٠،٣	٤٥٨	١٤١،١	٦٧٤	٣٣٤	٢٦٩	٨١٩
* باقى بنود الباب الثانى	٢٣،١٢٣	٢٢،٣	٢٢،٣٦٢	٢٢،٣	٧٦٢	٣،٤	١٨،٤٧٣	١٦،٠٠١	١٥،٧٠٩	١٢،٥٢١
* إحتياطيات عامة	٤،٨٣٦	٤،٧	٤،٩٢٤	٤،٩	٨٩-	٠،٠	.	.	.	.
الإجمالى	١٠٣،٨٨٩	١٠٠،٠	١٠٠،٢٠٠	١٠٠	٣،٦٨٩	٣،٧	٨٤،٢٥٦	٦٩،٨٧١	٦٢،٣٦٥	٥٣،٠٨٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪١،٥		٪١،٥				٪١،٣	٪١،٢	٪١،٢	٪١،٢
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪٥،٧		٪٥،٨				٪٥،٢	٪٤،٩	٪٤،٦	٪٤،٣
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٤،٢		٪٤،٤				٪٤،٠	٪٣،٧	٪٣،٨	٪٣،٥

الفوائـــد

تُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٥٧٩،٥٨٢ مليون جنيه (٨،٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٥٦٦،٠٠٠ مليون جنيه (٨،٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ١٣،٥٨٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢،٤٪

ويوضح الشكل التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١:

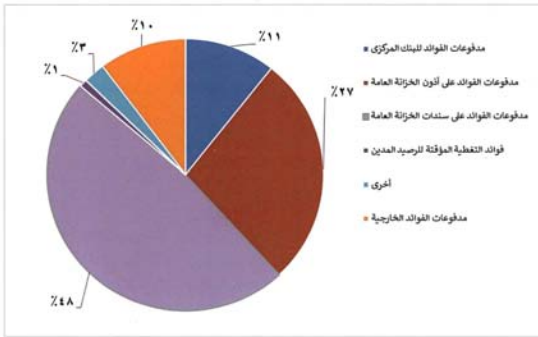

وتمثل اعتمادات الفوائد نسبة ٣١،٥٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات منذ عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

ويوضح الجدول التالى توزيع إعتمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩:

جدول رقم (٦)
الفوائـــــد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير (١-٢)		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبي ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبي ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
(أ) – الفوائد الخارجية										
* فوائد الدين العام الخارجي	٥٩،١٤٠	١٠،٢	٤٨،٤١٩	٨،٦	١٠،٧٢١	٢٢،١	٤٨،٥٧٢	٤٢،٦٣٢	٣٥،١٣٧	٢٢،١٠٤
* فوائد خارجية تسددها الجهات	٢٩٢	٠،١	٣٥٢	٠،١	٦٠-	١٧،٠-	٣٥٠	١١٧	٧٢	٩٥
جملة (أ)	٥٩،٤٣٢	١٠،٣	٤٨،٧٧١	٨،٦	١٠،٦٦١	٢١،٩	٤٨،٩٢٢	٤٢،٧٤٩	٣٥،٢٠٩	٢٢،١٩٩
(ب) – الفوائد المحلية										
* فوائد سندات البنك المركزى	٦١،٨٨٢	١٠،٧	٧٠،٧٠٣	١٢،٥	٨،٨٢٢-	١٢،٥-	٧٠،٧٠٣	١٠١،٥٣٩	١١٨،٤١١	١٠٩،٧٧٨
* فوائد الأذون على الخزانة العامة	١٥٩،٢٠٩	٢٧،٥	٢١٥،٧٨٧	٣٨،١	٥٦،٥٧٨-	٢٦،٢-	٢١٥،٧٨٧	٢٣١،٨٨٧	٢٠٨،٢٣٣	١٦٤،٣١٦
* فوائد سندات الخزانة المصرية	٢٧٩،١٢٦	٤٨،٢	٢٠٦،٧٢٢	٣٦،٥	٧٢،٤٠٤	٣٥،٠	٢٠٦،٧٢٢	١٤٠،٩٨٤	١١٢،٨٨٩	١١٠،١٤٠
* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين	٥،١٧٣	٠،٩	٥،٠٠٠	٠،٩	١٧٣	٣،٥	٥،٠٠٠	٨،٨٣٤	٧،٤٤٤	٣،٥٦٤
* فوائد صكوك صناديق المعاشات	٠	٠،٠	٠	٠،٠	٠	٠،٠	٠	٣٣،١٧٩	٤٠،٨٧٢	٢٢،٣٢٤
فوائد أخرى متنوعة	١٤،٧٦١	٢،٥	١٩،٠١٧	٣،٤	٤،٢٥٦-	٢٢،٤-	١٨،٨٦٧	٩،٢٤٨	٩،٩٨٧	٥،١٢٨
جملة (ب)	٥٢٠،١٥١	٨٩،٧	٥١٧،٢٢٩	٩١،٤	٢،٩٢٢	٠،٦	٥١٧،٠٧٨	٥٢٥،٦٧٢	٤٩٧،٨٣٦	٤١٥،٢٤٩
الإجمالى	٥٧٩،٥٨٢	١٠٠	٥٦٦،٠٠٠	١٠٠	١٣،٥٨٢	٢،٤	٥٦٦،٠٠٠	٥٦٨،٤٢١	٥٣٣،٠٤٥	٤٣٧،٤٤٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٨،٢		٪٨،٣				٪٨،٨	٪٩،٨	٪١٠،٠	٪٩،٩
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪٣١،٥		٪٣٣،٠				٪٣٥،١	٪٣٩،٦	٪٣٨،٩	٪٣٥،٢
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٢٣،٦		٪٢٤،٦				٪٢٦،٥	٪٢٩،٧	٪٣٢،٧	٪٢٨،٦

الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

—

تُقدَّر إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٣٢١،٣٠١ مليون جنيه (٤,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٣٢٦،٢٨٠ مليون جنيه (٤,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بخفض قدره ٤،٩٧٩ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٥٪.

وتوزع إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو التالى:

	مليون جنيه
* الدعم السلعي	١٠٨،٧٩٨
* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	١٨١،٧١٥
* الدعم والمنح لمجالات التنمية	٨،٢٩٢
* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	١٢،١٢٤
* إعتمادات إجمالية واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	١٠،٣٧٢
الإجمالى	٣٢١،٣٠١

ويوضح الجدول التالى توزيع تلك الاعتمادات على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩:

جدول رقم (٧)
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

مليون جنيه

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠			التغير مشروع - الموازنة المعدلة		فعلى			٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي	قيمة	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	متوقع
* الدعـــم السلعي:	٨٧,٢٢٢	٪٧٧,١	٨٤,٤٨٧	٪٢٥,٩	٢,٧٣٥	٨٠,٤٢٧	٨٧,٠٠٠	٨٠,٥٠٠	٨٢,٧٥٥
- دعم السلع التموينية	٦٦٥	٪٠,٢	٦٦٥	٪٠,٢	٠	١٤٠	٥٧٥	٧٣٣	٤٠٢
- دعم المزارعين	١٨,٤١١	٪٥,٧	٢٨,١٩٣	٪٨,٦	٩,٧٨٢-	١٨,٦٧٧	٨٤,٧٢٣	١٢٠,٨٠٥	٢٨,١٩٣
- دعم المواد البترولية	٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٠	٠	١٦,٠٠٠	٢٨,٥٨٥	٠
- دعم الكهرباء	٢,٥٠٠	٪٠,٨	١,٧٥٠	٪٠,٥	٧٥٠	١,٥٣٢	١,٣٧٥	٧٠٠	٢,٦٤٦
- دعم الالوية والبان الأطفال	٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٠	٧٥٠	١,٣٥٠	١,٠٠٠	٩٢٣
- دعم شركات المياه	١٠٨,٧٩٨	٪٣٣,٥	١١٥,٠٩٥	٪٣٥,٣	٦,٢٩٧-	١١٤,٧٤٦	١٩١,٠٣٢	٢٣٢,٣٢٢	١٠١,١٩٩
إجمالي الدعم السلعي	١,٧٩٥	٪٠,٦	١,٨٠٠	٪٠,٦	٥-	١,٨٠٠	١,٨٥٠	١,٨٠٤	١,٨٥٠
* الدعـــم والمنح للخدمات الإجتماعية :	٢٠٠	٪٠,١	٢٠٠	٪٠,١	٠	١٥٠	١٣٤	١١٠	١٠٢
- دعم نقل الركاب	٤٠٠	٪٠,١	٤٠٠	٪٠,١	٠	٣٥٠	٤٠٠	٩٨	٢٥٠
- دعم إشتراكات الطلبة (سكنك حديد)	٥,٢٠٠	٪١,٦	٧٠٠	٪٢,٢	٤,٥٠٠	٥٢٧	٦٦٤	٧٩٤	٦٤٢
- دعم إشتراكات الطلبة(مترو الانفاق)	٣٠٠	٪٠,١	٣٠٠	٪٠,١	٠	٧٠	٠	٠	٧٠
- دعم الخطوط غير الاقتصادية(سكك حديد)	٣٧١	٪٠,١	٣٥٦	٪٠,١	١٥	٣٠٥	٣٦٦	٨١١	٤٧٤
- دعم المترو	١٧٩	٪٠,١	١٣٣	٪٠,٠	٤٧	١١٤	١٥٦	٠	١٥٧
- دعم التأمين الصحي على الطلاب	٢١٠	٪٠,١	٢١٤	٪٠,١	٤-	١٨٣	٢٢٧	٠	٢٤٣
- دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي	١٦١	٪٠,٠	٨٦٥	٪٠,٢	٧٠٤-	٧	٠	٠	٨٠
- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل)	٢٠٠	٪٠,١	١٨٢	٪٠,١	١٨	٠	٠	٠	٠
- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش التضامن الإجتماعي)	١٠٠	٪٠,٠	١٠٠	٪٠,٠	٠	٠	٠	٠	٠
- دعم التأمين الصحي على الفلاحين	١٩,٠٠٠	٪٥,٩	١٩,٠٠٠	٪٥,٨	٠	١٨,٥٠٠	١٧,٥١٢	١٧,٥٣٥	١٩,٠٠٠
- معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة	٧٠	٪٠,٠	٧٠	٪٠,٠	٠	٧٠	٥٣	٨	٧٠
- معاش الطفل	١٧٨	٪٠,١	١٧٨	٪٠,١	٠	٢٩٠	٣٢٢	٧٥	١٢١
-اعانات الشئون الاجتماعية	١٢٤,٩٩٨	٪٣٨,٠	١٣٠,٠٠٠	٪٣٩,٨	٤,٩٩٨	١٢٣,٠٠٠	٥٥,٠٠١	٥٢,٥٠٠	٤٨,٥٠٠
- مساهمات فى صناديق المعاشات	٧٠,٣٥٠	٪٢,٢	٧٠,٣٥	٪٢,٢	٠	٨,٥٣٥	٩,٠٠٧	٥,٧٥٠	٦,٨١٤
-علاج مواطنى جمهورية مصر العربية	٢,٩٦٥	٪٠,٩	٢,٥٣٧	٪٠,٨	٤٢٨	٢,٤٤٤	٢,٨٠١	٢,١٢٩	٢,٣٢٠
- مزايا إجتماعية أخرى	٨,٣٥٢	٪٢,٦	١٧,٠٠٣	٪٥,٢	٨,٦٥١-	١٠,٢٦٦	٦,٧٣٨	٦,٧٢٣	١٠,٤٤٠
- المنـــح والمساعدات	١٨١,٧١٥	٪٥٦,٦	١٨١,٠٧٢	٪٥٥,٥	٦٤٢	٩٩,٠٤٤	٨٦,٣٥٤	٨٨,٣٢٦	١٧٣,٤٧٤
إجمالي الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية	٢٥٠	٪٠,١	٢٥٠	٪٠,٠	٠	٢٥٠	٠	٢٠٠	٢٠٠
* الدعـــم والمنح لمجالات التنمية :	٢٨٠	٪٠,١	٣٦٠	٪٠,١	٨٠-	٢٨٠	١٢٩	١٢٤	٣٥٠
- دعم تنمية الصعيد	٧,٧٦٢	٪٢,٤	٥,٧٠٠	٪١,٧	٢,٠٦٢	٢,٢٠٠	١,٤٢٣	٠	١,٢٨٢
- دعم فائدة القروض الميسرة	٠	٪٠,٠	١٢٥	٪٠,٠	١٢٥-	٠	٠	٠	٠
* دعم الإسكان الإجتماعي (دعم نقدي / دعم مرافق)	٨,٢٩٢	٪٢,٦	٦,٤٣٥	٪١,٩	١,٨٥٧	١,٩٠٣	١,٤١١	٣٢٤	٢,٨١٠
- التدريب	٤,٢٠٠	٪١,٣	٧,٠٠٠	٪٢,١	٢,٨٠٠-	٥,٠٠٠	٣,٦٥٧	٢,٣٠٥	٥,٦٨٢
* الدعـــم والمنح للأنشطة الإقتصادية :	١,٣٦٩	٪٠,٤	٢,٣٢٥	٪٠,٧	٩٥٦-	١,٨٥٤	١,٢٣٦	١,٢٧٩	٢,٣٢٥
- دعم تنشيط الصادرات	٣,٥٠٠	٪١,١	٣,٥٠٠	٪١,١	٠	٣,٤٨١	٢,٦٩٦	١,٢٠٠	٣,٥٠٠
- دعم الانتاج الحربى	٢,٠٠٠	٪٠,٦	٢٤٥	٪٧٦,٣	١,٧٥٥	٠	٢٤٥	٥	٤
- برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل	٥٠٠	٪٠,٢	٥٠٠	٪٠,٢	٠	٣٠٠	٧٧	٣٨	٠
- دعم برامج صندوق تمويل المركبات	٥٥٥	٪٠,٢	٣٣١	٪٠,١	٢٢٤	١,٢٨٣	١٤,٣٩١	٢,٥٠١	٨
- مبادرة حوض النيل	٧,٣٢٥	٪٢,٣	١٢,٦٥٤	٪٤,٣	١,٧٧٧-	٢٥,٤٨٦	٧,٦٠١	٧,٣٢٥	٧,٣٠٣
- بنود أخرى	٣٢٨,٣٧٩	٪٩٦,٨	٣١٦,٥٠٤	٪٩٧,٠	٥,٥٧٤-	٢٢٨,١٣٢	٢٨٦,٣٩٧	٣٢٨,٣٠٧	٣٠٣,٦٥٤
إجمالي الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	٤٠٠	٪٠,١	٣٨٠	٪٠,١	٢٠	١,٤١٠	١,٠٦٥	١,٠٧٣	١,٠٨٢
جملة الدعم	٩,٩٧٢	٪٣,١	٩,٣٩٦	٪٢,٩	٥٧٦	٣٠,٥٠٤	٢٢٩,٢١٣	٣٢٤,٣٧٩	٣٠٥,٠٩٤
* اعتمادات إضافية مدرجة بموازنات الجهات	٣٢١,٠٣١	٪١٠٠,٠	٣٢٦,٢٨٠	٪١٠٠,٠	٤,٩٧٩-	٢٢٩,٢١٣	٢٨٧,٤٩٢	٣٢٤,٣٧٩	٣٠٥,٠٩٤
* متطلبات إضافية وإحتياطيات	٢٤,٥		١٣,٩٠١			٢٤,٨	٢٥,٤	٢٧,٤	٢٨,٤
الإجمالى	٢٢١,٥		٢١٩,٠			٢٤,٨	٢٢١,٠	٢٢٦,٥	٢٢٨,٩
نسبة إلى الناتج المحلى	٢١٧,٥								
نسبة الى إجمالى المصروفات									

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

أولا: الدعـــم السلعى

(١) دعم السلع التموينية:

يُقدَّر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٨٧،٢٢٢ مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ٨٤،٤٨٧ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٢،٧٣٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣,٢٪.

هذا وقد تم تقدير دعم السلع التموينية وفقاً للافتراضات التالية: -

١- كميات القمح المطلوب توفيرها نحو ٨,٦١٠ مليون طن قمح (٥,١١١ مليون طن قمح مستورد، ٣,٥٠٠ مليون طن قمح محلى) منها كمية ٧,٩٦٠ مليون طن قمح لتوفير نحو ٨٩,٠ مليار رغيف بالإضافة إلى ٦٥١ ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات.

٢- عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ودقيق المستودعات يبلغ نحو ٧١,٠ مليون فرد (٦٦,٧ مليون فرد مستفيد من دعم رغيف الخبز بواقع ٥ أرغفة للمواطن يومياً، ٤,٣ مليون فرد مستفيد من دعم دقيق المستودعات بواقع ١٠ كجم دقيق للمواطن شهرياً).

٣- نسبة سحب رغيف الخبز تبلغ نحو ٧٣,٧٪، ونسبة ما يتم توفيره واستبداله بنظام النقاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) يتم توفيره تبلغ ٢٦,٣٪ (وذلك من إجمالى الأرغفة المستحقة للمستفيدين البالغة نحو ١٢٠,٨ مليار رغيف فى السنة).

٤- متوسط سعر طن القمح المحلى يعادل القمح المستورد بخلاف المصاريف الإضافية لكل منهما.

٥- أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٣,٦ مليون فرد (٥٠ جنيه شهرياً "لعدد ٥٨,٥ مليون فرد" للمواطن لعدد أربعة أفراد مقيدين على البطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد شهرياً "٥,١ مليون فرد").

وقد أسفرت تلك الإفتراضات إلى ارتفاع دعم السلع التموينية ورغيف الخبز ليصل إلى مبلغ ٨٧،٢٢٢ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ موزعاً على النحو التالي:

	مليون جنيه
دعم رغيف الخبز	٤٤،٨٨٤
دعم دقيق المستودعات	٢،٥٥٨
دعم نقاط الخبز = ١٠ قروش / رغيف × ٣٢،٥٠٠ مليار رغيف	٣،١٨٠
دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٣,٥ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدين على البطاقة وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد × ١٢ شهر).	٣٦،٦٠٠
إجمالي الدعم	٨٧،٢٢٢

(٢) **دعم المزارعين:**

يُقدَّر دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٦٦٥ مليون جنيه.

وذلك تماشياً مع ما تهدف إليه الدولة من المساهمة فى رفع المعاناة عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بما يلي:

١- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات.
٢- تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية.
٣- المساهمة في خفض أسعار التقاوى.
٤- تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك بفروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.

ويتمثل الدعم المدرج ضمن بند دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ فيما يلى:

	مليون جنيه
دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي (مستحقات البنك الزراعي المصرى)	٦٠٠
مساهمة الدولة فى تكاليف مقاومة آفات القطن	٥٠
دعم صندوق الموازنة الزراعية	١٥
الإجمالي	٦٦٥

(٣) **دعم المواد البترولية**:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٨،٤١١ مليون جنيه مقابل نحو ٢٨،١٩٣ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بخفض قدره ٩،٧٨٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٣٤,٧٪.

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع بعض المنتجات البترولية بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج مثل أنبوبة البوتاجاز والمازوت للمخابز.

(٤) **دعم الأدوية وألبان الأطفال**:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الإقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة حيث تبلغ تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال نحو ٢،٥٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بزيادة تبلغ ٧٥٠ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغ ١،٧٥٠ مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ نحو ٤٢,٩٪.

ثانياً: الدعـــم والمنح للخدمات الإجتماعية

(١) دعم نقل الركاب:

ويتمثل فى كل من: -

أ- الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتغطية جانب من العجز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الإقتصادية، وتبلغ تقديرات دعم نقل الركاب نحو ١،٧٩٥ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

ب- الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الإشتراك التجارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق وذلك فى إطار تنفيذ استراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشعب وعلى وجه الخصوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه (مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر ومبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى) وهى ذات المبالغ المخصصة لهذا الغرض بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

ج- دعم الإمتيازات الممنوحة للعاملين بالقطاع الحكومى ولبعض الفئات مثل (المعاقين ومصابى الثورة والعمليات الحربية وأسر الشهداء والمحاربين القدماء ....) وذلك على أسعار ركوب قطارات السكك الحديدية وخطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى وفقاً للبروتوكولات الموقعة بين وزارة المالية ووزارة النقل فى هذا الشأن وتبلغ تقديرات دعم تلك الإمتيازات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور (منها ١٠٠ مليون جنيه للهيئة القومية لسكك حديد مصر، ومبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لمترو أنفاق القاهرة الكبرى).

د- دعم خطوط السكك الحديدية غير الإقتصادية بالمحافظات وذلك فى إطار إصلاح الخلل فى الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط تحقق إيرادات تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة للدولة فى تحمل الفرق بين التكلفة المعيارية المحددة بالبروتوكول الموقع بين وزارة المالية والنقل والتنمية المحلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ ٥،٢٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور، ليصبح بذلك إجمالي المبالغ المخصصة للهيئة القومية لسكك حديد مصر مبلغ ٥,٥ مليار جنيه وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١/٢٠/١٢/١٣).

(٢) مخصصات دعم التأمين الصحي: -

تبلغ تقديرات دعم البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١،٢٢١ مليون جنيه وتنقسم هذه المخصصات إلى ما يلي: -

- دعم التأمين الصحي على الطلاب:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الطلاب في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٧١ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة التي تحصل علي إعانة والمعاهد الأزهرية وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٤,٧ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب.

- دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة: -

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٧٩ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدات يبلغ نحو ٨٩٦,٤ ألف امرأة معيلة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً عن كل امرأة معيلة.

- دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي: -

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢١٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لنحو ١٤,٠ مليون طفل وبواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طفل.

- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل):-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين الذى تتحمله الخزانة العامة للدولة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٦١ مليون جنيه ويمثل قيمة اشتراك المؤمن عليهم من فئات الغير قادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين، وتتحمل الخزانة العامة للدولة نسبة ٥٪ من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه بالحكومة على المستوى القومي شهرياً.

- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعي):-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعي) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢٠٠ مليون جنيه وذلك فى ضوء ما تضمنته الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والمتوافقة مع ما جاء بالمادة (١٨) من دستور ٢٠١٤ والتى تنص على أن لكل مواطن الحق فى الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وقد تم صدور القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحى الشامل، وهو نظام إلزامى، يقوم على التكافل الإجتماعى، وتُغطى مظلته جميع المُواطنين بجمهورية مصر العربية، كما يقوم هذا النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

- دعم التأمين الصحي على الفلاحين: -

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الفلاحين في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد من المستفيدين يبلغ نحو ٥٠٠ ألف فرد بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً.

(٣) **مخصصات الأمان الاجتماعي**:

تبلغ الإعتمادات المدرجة للأمان الإجتماعى فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٩،٢٤٨ مليون جنيه ويمكن إيضاحها على النحو التالي: -

بيان	عدد الأسر المستفيدة (بالألف)	المبلغ بالمليون جنيه
مساعدات الضمان الاجتماعي وبرنامجي تكافل وكرامة برنامج دعم التعليم المجتمعي	٣،٦٠٠	١٩،٠٠٠
معاش الطفل	٥٥	٧٠
إعانات الشئون الإجتماعية والبرنامج القومى لتنمية الطفولة المبكرة	٢٣	١٧٨
جمله		١٩،٢٤٨

تُمنح مساعدات الضمان الإجتماعى على النحو التالى:

- ✓ ٣٢٣ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فرد واحد.
- ✓ ٣٦٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فردين.
- ✓ ٤١٣ جنيه شهرياً المكونة من ثلاثة أفراد.
- ✓ ٤٥٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر.

وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلى دعم نقدي وخدمي على أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة على الكسب ككبار السن من سن ٦٥ سنة فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل، هذا ويحدد قيمة المبلغ المستحق بكل برنامج وفقاً لما يلي:

تكافل: ٤٢٥ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ فى مراحل التعليم (ابتدائي – إعدادي – ثانوي) من ٦٠-٨٠-١٠٠ جنيه شهرياً بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأسرة الواحدة بالإضافة إلى زيادة شهرية بحد أقصى ١٠٠ جنيه.

كرامة: ٤٥٠ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفرد للأسرة الواحدة.

وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تُمنح لبعض الفئات من أسر المجندين ١٨,٨ ألف أسرة، وحلايب وشلاتين ٣,٦ ألف أسرة، وغيرها من الفئات الأولى بالرعاية.

(٤) المزايا الاجتماعية (مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات):

تنفيذاً لأحكام المادة رقم (١١١) من القانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠١٩ تتحمل الخزانة العامة نحو ١٨٠,٠ مليار جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لصالح الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى مقابل إسقاط كافة المبالغ على الخزانة العامة لصالح الهيئة قبل تاريخ العمل بأحكام القانون المشار إليه، وقد تم تقدير مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٣٤،٩٩٨ مليون جنيه مقابل نحو ١٣٠،٠٠٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٤،٩٩٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣,٨٪.

هذا ومن الجدير بالذكر أنه قد تم مراعاة إدراج باقى الأعباء المستحقة للهيئة القومية للتأمين الإجتماعى وفقاً للقانون المشار اليه ضمن الباب الثامن سداد القروض والبالغة نحو ٤٥ مليار جنيه بإصدار سندات بسعر الفائدة السائد في السوق.

(٥) نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة):

تبلغ تقديرات نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧،٠٣٥ مليون جنيه.

(٦) المنح والمساعدات:

وهي برامج تمويل للأغراض الإنسانية والإجتماعية مخصص لها نحو ٨،٣٥٢ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

ثالثاً: الدعـــم والمنح لمجالات التنمية

(١) دعم فائدة القروض الميسرة:

تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض وتبلغ تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٢٨٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وبخفض قدره نحو ٨٠ مليون جنيه عن الإعتماد المدرج بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنسبة خفض قدرها نحو ٢٢,٢٪.

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠
قروض بنك الاستثمار القومي		
إسكان المحافظات	١٢٨,٤	١٤٣,٥
شركات الإسكان والتعمير	٠,٥	٠,٧
مشروعات استصلاح الأراضي	٠,١	٠,١
المشروعات التصديرية وضمان الصادرات	٦,٠	٦,٠
المناطق الصناعية بالمحافظات	٠,٣	٠,٣
هيئة المجتمعات العمرانية	٦٣,٠	٦٤,٩
تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك الإستثمار القومي)	٣٦,١	٣٢,٩
صندوق تمويل المساكن	٣,٣	٣,٤
جملة قروض بنك الاستثمار القومي	٢٣٧,٧	٢٥١,٨
هيئة تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك التعمير والإسكان والبنك العقاري المصري العربي)	٢٨,٣	٧٤,٠
بنك التعمير والإسكان	١٢,٠	٢٥,٠
أخرى	٢,٠	٩,٢
الاجمالي العام	٢٨٠,٠	٣٦٠,٠

(٢) دعم برنامج الإسكان الإجتماعي:

تبلغ تقديرات الاعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧،٧٦٢ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٢،٠٦٢ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغ نحو ٥،٧٠٠ مليون جنيه وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرنامج دعم عدد ١٢٠ ألف وحدة سكنية ومن الجدير بالذكر أن هذا الدعم يتضمن نحو ٤،٠٩٢ مليون جنيه قيمة الدعم النقدي الذى يتم منحه للفئات المستفيدة بالإضافة الى نحو ٣،٦٧٠ مليون جنيه قيمة دعم المرافق.

رابعاً: الدعـــم والمنح للأنشطة الإقتصادية:

(١) دعم تنشيط الصادرات:

تبلغ تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية في مشروع الموازنة العامة للدولـة للسـنة الماليـة ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحـو ٤،٢٠٠ مليـون جنيـه مقابـل نحـو ٧،٠٠٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، وذلك نتيجة قيام وزارة المالية بسداد مبالغ متراكمة من دعم تنشيط الصادرات خلال العامين الماليين السابقين تقدر بنحو من ٢١,٠ إلى ٢٥,٠ مليار جنيه.

وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم تنشيط الصادرات من كلا من وزارة التجارة والصناعة وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وفقاً للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

(٢) دعم برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل:

تبلغ تقديرات برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنـازل نحو ٣،٥٠٠ مليون جنيه في مشروع الموازنـة العامـة للدولـة للسـنة الماليـة ٢٠٢٢/٢٠٢١ وهو ذات المبلغ المخصص لهذا الغرض بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

ويسـتهدف مشـروع الموازنـة العامـة للدولـة للسـنة الماليـة ٢٠٢٢/٢٠٢١ الإنتهاء من توصيل الغاز الطبيعى لعدد ١,٢ مليون أسرة بمـا يـؤدى إلـى تخفيض دعم المواد البترولية الموجه لأنبوبة البوتاجاز.

(٣) دعم برنامج صندوق تمويل المركبات:

تبلـغ تقـديرات برنـامج دعـم إحـلال المركبـات نحـو ٢،٠٠٠ مليـون جنيـه فـي مشـروع الموازنـة العامـة للدولـة للسـنة الماليـة ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتمويـل الجانـب المستحق عن السنة الأولى من المشروع القومي لإحلال المركبات (٧٠ ألف سيارة اجرة وميكروباص وملاكى) لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين.

المصروفات الأخرى

—

تبلغ تقديرات المصروفات الأخرى بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١١٣،٧٨٧ مليون جنيه (١,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ١٠٥،٠٠٠ مليون جنيه (١,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٨،٧٨٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٨,٤٪.

ومن أهم هذه التقديرات الإعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومى واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل مجلس النواب والجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات في الهيئات المحلية والدولية.

شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات"

تبلغ تقديرات "شراء الأصول غير المالية – الإستثمارات" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٥٨،١١٣ مليون جنيه (٥،٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٢٨٠،٦٩٨ مليون جنيه (٤،١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة بعجز من الخزانة العامة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تبلغ نحو ٢٠٢،٠ مليار جنيه بخلاف نحو ٨،٠ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات.

والإستثمارات المشار إليها هى الإستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة.

وتتضمن خطة التنمية البشرية والإجتماعية للإستثمارات العديد من البرامج لتنفيذ المشروعات فى مجالات الزراعة واستصلاح الأراضى، ومجالات النقل، ومجالات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والصحة والتعليم وغيرها.

وفيما يلي توزيع خطة التنمية البشرية والإجتماعية للإستثمارات موزعة على الجهات الموازنية:

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠
الجهاز الإدارى	٢٠٥،٩٩٢	١١٣،١٠١
الإدارة المحلية	٢١،٢٩٣	٢١،٧٤١
الهيئات الخدمية	١١٥،٠٢١	١٣٠،٨٥٦
تعويضات	٦،٠٠٠	٦،٠٠٠
الاحتياطيات	٩،٨٠٧	٩،٠٠٠
الاجمالى	٣٥٨،١١٣	٢٨٠،٦٩٨

هذا ويوضح الجدول التالى توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٨)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة (١)	موازنة معدلة (٢)	متوقع (٣)	(١-٣)	فعلى		
* مبانى وإنشاءات :							
× مبانى سكنية	٣٢,٩٦٨	٢٣,٥٧٨	٢٣,١٣٩	٩,٣٩٠	٢٤,١٣٥	١٩,٥٢٠	١٤,٦٦٦
× مبانى غير سكنية	٥٤,٣٧٢	٥١,٢٩٢	٤٦,١٢٢	٣٠,٨١	٣٦,٢١٢	٢١,٤٧٠	١٧,٣٩٨
× تشييدات	١٦٧,٦٩٦	١٠٠,٤٩٣	٧٤,٣١٥	٦٧,٢٠٤	٦٤,٠٨٤	٥٣,٤٧٦	٤١,٩٥٨
جملة	٢٥٥,٠٣٦	١٧٥,٣٦٢	١٤٣,٥٧٦	٧٩,٦٧٤	١٢٤,٤٣١	٩٤,٤٦٦	٧٤,٠٢٢
* الات ومعدات ووسائل نقل :							
× وسائل نقل	٣,٠٠٤	٤,١٥١	٣,٤٩٨	١,١٤٧-	٢,٢١٧	٢,٢٨٦	٦١٧
× وسائل التنقال	٩٨٣	٩٥٥	٥٧٢	٢٨	٥٨٥	٤٩٨	٥١٢
× الآت ومعدات	٤٤,٨٣٤	٥٢,٠٣٧	٥٣,٥٥٢	٧,٢٠٣-	٢٢,٤٩٧	١٤,٦٥٦	١٢,٣١٤
× الآت ومعدات طبية	٢,٥٨٨	٤٨٨	٤٨٨	٢,٥٨٨	.	.	.
× عدد وادوات	١,٢٩٩	١,١٨٦	١,٠٦٩	١١٣	٥٦٢	٥٢٥	٣٠٠
× تجهيزات	١٧,٦٥٢	١٤,٥٤٥	١٢,٩٧٢	٣,١٠٧	٧,٤٦٩	٢,٨٨٥	٢,٢٨٤
جملة	٧٠,٣٦٠	٧٢,٨٧٤	٧٢,١٥٠	٢,٥١٤-	٣٣,٣٣١	٢٠,٨٥٠	١٦,٠٢٧
* أصول ثابتة أخرى :							
× ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)	٢٢٥	٢٠٣	١٩٩	٢٢	٦١	٥٧	٣٢
جملة	٢٢٥	٢٠٣	١٩٩	٢٢	٦١	٥٧	٣٢
إجمالى الأصول الثابتة	٣٢٥,٦٢١	٢٤٨,٤٣٩	٢١٥,٩٢٥	٧٧,١٨١	١٥٧,٨٢٣	١١٥,٣٧٣	٩٠,٠٨٢
* الاصول الطبيعية :							
× شراء أراضى	١,٦٦٩	٢,٢٥٥	٥,١٤٢	٥٨٦-	٢,٩٠٧	١,٢٠٠	١,٥٨٦
× تمهيد وأستصلاح أراضى	١٣٦	٢٩٩	٢٨٣	١٦٣-	١٨٧	١٢٥	٢٥٩
× أصول طبيعية أخرى	٨	٥	٥	٣	٢	٢	٢
جملة	١,٨١٢	٢,٥٥٨	٥,٤٢٩	٧٤٦-	٣,٠٩٦	١,٣٢٧	١,٨٤٧
× فوائد سابقة على بدء التشغيل	١٦٧	٢١	٢١	١٤٦	٢٧	٤٩	٢٦
× البعثات	١,١١١	١,٤٠١	١,٣٠٤	٢٩٠-	٦٢٩	٤٧٤	٩٤٩
× ابحاث ودراسات للمشروعات الإستثمارية	١٣,٤٥٣	٨,١٤٥	٥,٥٦٥	٥,٣٠٨	٢,٧٠٦	١,٨٨٥	٣,٠٢٤
× دفعات مقدمة	٢٥	٥,١٢٦	٣,٢٦٥	٥,١٠١-	٢٦,٨٨٠	٢٣,٧٥٨	١٣,٤٣٩
× التعويضات وتعويضات فروق الأسعار للمقاولين	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	.	٦,٠٠٠	١٧	٣٧	٢١
× الاجور للمشروعات الاستثمارية	١١٧	٩	٢٧٨	١٠٩	٤٦٤	٤٤٠	٢٩٣
× إحتياطيات عامة	٩,٨٠٧	٩,٠٠٠	.	٨٠٧	.	.	.
إجمالى الاستثمارات	٣٥٨,١١٣	٢٨٠,٦٩٨	٢٣١,٧٨٩	٧٧,٤١٥	١٩١,٦٤٢	١٤٣,٣٤٢	١٠٩,٦٨٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٤,٠٪	٤,١٪	٣,٦٪		٣,٣٪	٢,٧٪	٢,٥٪
نسبة الى إجمالي المصروفات	١٩,٥٪	١٦,٤٪	١٤,٤٪		١٣,٤٪	١٠,٥٪	٨,٨٪
نسبة الى إجمالي الموازنة	١٤,٦٪	١٢,٣٪	١٠,٩٪		١٠,٠٪	٨,٨٪	٧,٢٪

ب) المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفى

تقضى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة – والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإدارى للجهات والوحدات، كما تُعرض المصروفات وتقدم وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة.

وقد عُرضت على سيادتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وجملتها نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة، وتم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور وتعويضات العاملين، شراء سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح ومزايا اجتماعية، مصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الإستثمارات).

وإلتزاماً بأحكام القانون، أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مصروفات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وجملتها نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، الدفاع والأمن القومى، النظام العام، الشئون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان والمرافق، الصحة، الشباب والثقافة والشئون الدينية، التعليم، والحماية الاجتماعية.

وفيما يلى عرض لمكونات التصنيف الوظيفى

١- **قطاع الخدمات العامة:**

يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، الخدمات العامة، البحوث الأساسية، البحوث والتطوير فى مجال الخدمات العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة فى مكان آخر، معاملات الدين العام، تحويلات ذات طبيعة عامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، المجالس التخصصية، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزى للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، وزارة الخارجية.

٢- **قطاع الدفاع والأمن القومى:**

يتضمن خدمات الأمن والدفاع، الدفاع المدنى وخطط الطوارئ، البحوث والتطوير فى مجال الدفاع، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الدفاع، وزارة الإنتاج الحربي.

٣- **قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة:**

يتضمن خدمات الشرطة والسجون، الحماية ضد الحريق، المحاكم، البحوث والتطوير فى مجال النظام العام وشئون السلامة العامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الداخلية، وزارة العدل، المحكمة الدستورية العليا، الهيئات القضائية، دار الإفتاء المصرية، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية، صندوق أبنية دور المحاكم، صندوق السجل العينى.

٤- قطاع الشئون الإقتصادية:

يتضمن إدارة الشئون الإقتصادية والتجارية، شئون العمالة الشاملة، الزراعة والرى، الإنتاج الحيواني والصيد، الوقود والطاقة، التعدين والصناعة، النقل، الاتصالات السياحة البحوث والتطوير فى مجال الشئون الإقتصادية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التجارة والصناعة، وزارة التعاون الدولى، مصلحة دمغ المصوغات والموازين، مديريات التموين بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وزارة القوى العاملة، مديريات القوى العاملة بالمحافظات، وزارة الزراعة، مديريات الزراعة بالمحافظات، وزارة الموارد المائية والرى، الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

٥- قطاع حماية البيئة:

يتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، تصريف الصرف الصحى، معالجة التلوث والبحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

هيئتى النظافة بالقاهرة والجيزة، وزارة البيئة، الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحى.

٦- قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية:

يتضمن تنمية الإسكان، إدارة شئون الإسكان، التنمية المجتمعية، إمدادات المياه، تصريف الصرف الصحى، إنارة الشوارع، البحوث والتطوير فى مجال الإسكان والمرافق، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الإسكان والمرافق، مديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزى للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، صندوق تطوير المناطق العشوائية، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحي.

٧- قطاع الصحة:

يتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، خدمات المستشفيات المتخصصة، خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، خدمات الصحة العامة، البحوث والتطوير فى مجال الشئون الصحية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الصحة، مديريات الشئون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة، المستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الدواء المصرية، معهد بحوث أمراض العيون، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان.

٨- قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية:

يتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، الخدمات الثقافية، الخدمات الإذاعية والنشر، الخدمات الدينية، البحوث والتطوير فى مجال الشباب والثقافة والدين، ومن أهم الجهات الرئيسية:

المجلس القومي للشباب، المجلس القومي للرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة، البيت الفني للمسرح، المركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، المجلس الاعلى لتنظيم الاعلام، هيئة الاستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكتبات مصر العامة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

٩- قطاع التعليم:

يتضمن التعليم قبل الجامعى بكافة مراحله، التعليم العالي، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة التعليم، البحوث والتطوير فى مجال التعليم، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التربية والتعليم، مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وزارة التعليم العالي، الجامعات، المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي للامتحانات، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، صندوق تطوير التعليم.

١٠- قطاع الحماية الإجتماعية:

يتضمن المساندة الإجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة، الضمان الإجتماعى، معاش الطفل، الحماية الاجتماعية، الدعم، دعم المعاشات الضمانية والتأمينية الاستثنائية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التضامن الإجتماعى، مديريات الشئون الإجتماعية بالمحافظات، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية.

ويوضح كل من الجدولين رقمى (٩، ١٠) التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة والمصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى الأبواب: -

جدول رقم (٩)
التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	٢٠٢٢/٢٠٢١ مشروع موازنة (١)	٢٠٢١/٢٠٢٠ موازنة معدلة (٢)	التغير (٢-١)	فعلى ٢٠٢٠/٢٠١٩	فعلى ٢٠١٩/٢٠١٨	فعلى ٢٠١٨/٢٠١٧
* الخدمات العامة	٨٥٧،٢٦٨	٧٧٦،٤٦٢	٨٠،٨٠٦	٦٦٤،٢٩٧	٦١٥،٥١٣	٥٠٤،٢١٦
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٨٨،١١٨	٨٠،٤١٩	٧،٦٩٩	٧٤،٤٨٦	٦٩،٩١١	٦٣،٠٥١
* الشئون الاقتصادية	١١٠،٤٧٦	١١١،٧٩٥	١،٣١٩-	٨٧،٣٦٢	٧٠،٣٩٥	٦١،١٧٥
* حماية البيئة	٢،٨٠٤	٣،٣٢٣	٥١٩-	٣،٩٨٨	٣،١٨٩	٣،١٩٢
* الإسكان والمرافق المجتمعية	٧٨،٩٢٥	٧٩،٥٢٩	٦٠٤-	٥٩،٥٦٨	٤٨،٢٣٢	٤٢،٢٢٩
* الصحة	١٠٨،٧٦١	٩٣،٥٤٤	١٥،٢١٨	٨٧،٠٦٣	٧٣،٠٦٤	٦٠،٨٣٣
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٤٩،٣٤٦	٤٨،٣٩٥	٩٥١	٤٥،٥٠٧	٤٠،١٨٣	٣٤،٢٧٥
* التعليم	١٧٢،٦٤٦	١٥٧،٥٨٠	١٥،٠٦٦	١٤٥،١٨٥	١٢٢،٩٤٥	١٠٩،١٨٨
* الحماية الإجتماعية	٢٨٣،٣٧٨	٢٨٥،٩٦٩	٢،٥٩١-	١٩٩،٩٦٩	٢٦٤،٣٧٥	٣١٠،٨٨٧
* أنشطة وظيفية متنوعة	٨٦،٠٠١	٧٦،١٦٤	٩،٨٣٨	٦٧،٢٩٨	٦٢،٠٦٢	٥٥،٣٦٢
الإجمالى	١،٨٣٧،٧٢٣	١،٧١٣،١٧٨	١٢٤،٥٤٥	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٣٦٩،٨٧٠	١،٢٤٤،٤٠٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٢٥.٩٪	٢٥.٠٪		٢٤.٧٪	٢٥.٧٪	٢٨.٠٪

جدول رقم (١٠)
المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى أبواب المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٠٢٢/٢٠٢١ مشروع موازنة	٢٠٢١/٢٠٢٠ موازنة معدلة	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعلى
* الخدمات العامة	٧٤،٧١٨	٤٠،٧٨٨	٥٧٥،٦٩٥	١٣،٨٩٦	١٩،٧٦٠	١٣٢،٤١٢	٨٥٧،٢٦٨	٧٧٦،٤٦٢	٦٦٤،٢٩٧
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٦٤،٠٩٨	٩،٧١٩	٠	١،١٥١	١،٠٤٧	١٢،١٠٣	٨٨،١١٨	٨٠،٤١٩	٧٤،٤٨٦
* الشئون الاقتصادية	١٩،٤٢٨	٨،٠٥٧	٨٦٦	٧،١٥٩	٣،٩٧١	٧٠،٩٩٦	١١٠،٤٧٦	١١١،٧٩٥	٨٧،٣٦٢
* حماية البيئة	١،٢٨١	٩٠٣	٥	٤٢	٧٧	٤٩٧	٢،٨٠٤	٣،٣٢٣	٣،٩٨٨
* الإسكان والمرافق المجتمعية	١،٢٠٩	٦٢٠	٢،٠٥٢	٧،٧٨٨	٦٧	٦٧،١٨٩	٧٨،٩٢٥	٧٩،٥٢٩	٥٩،٥٦٨
* الصحة	٤٨،٠٤٢	٢٤،٧٨١	٣٠٨	٧،٦٣٩	١،٥٧٣	٢٦،٤١٨	١٠٨،٧٦١	٩٣،٥٤٤	٨٧،٠٦٣
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٣٤،٥١٩	٤،٥١٨	٢	٣،١٥٤	٥٨٢	٦،٥٧١	٤٩،٣٤٦	٤٨،٣٩٥	٤٥،٥٠٧
* التعليم	١١٥،٣٨١	١٤،٢٣٢	٣٣٣	٥٨٥	٢،٥٠٣	٣٩،٦١٣	١٧٢،٦٤٦	١٥٧،٥٨٠	١٤٥،١٨٥
* الحماية الإجتماعية	٢،١٧٦	١٨٨	٣٢٢	٢٧٩،٨٨٧	٨	٧٩٨	٢٨٣،٣٧٨	٢٨٥،٩٦٩	١٩٩،٩٦٩
* أنشطة وظيفية متنوعة	١٩٨	٨٣	٠	١	٨٤،٢٠٠	١،٥١٨	٨٦،٠٠١	٧٦،١٦٤	٦٧،٢٩٨
الإجمالى	٣٦١،٠٥٠	١٠٣،٨٨٩	٥٧٩،٥٨٢	٣٢١،٣٠١	١١٣،٧٨٧	٣٥٨،١١٣	١،٨٣٧،٧٢٣	١،٧١٣،١٧٨	١،٤٣٤،٧٢٣
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٥،١٪	١،٥٪	٨،٢٪	٤،٥٪	١،٦٪	٥،٠٪	٢٥،٩٪	٢٥،٠٪	٢٤،٧٪

حيازة الأصول المالية

تُمثل حيازة الأصول المالية مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات الإقتصادية التى تعانى خللاً فى هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة فى إصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد إلتزاماً على الخزانة العامة للدولة، وتُقدر الإعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بنحو ٣٠،٢٩٢ مليون جنيه (بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٣٠،٧٥٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ (بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بخفض قدره نحو ٤٥٨ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٥٪.

وتتمثل عناصر حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ فيما يلى:

(بالمليون جنيه)

البيان	جزئى	كلى
مساهمات فى هيئات اقتصادية:		١٣،٣٠٤
– هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	٤،٨٥٩	
– الهيئة الوطنية للإعلام	١،٨٣٣	
– المتحف المصري الكبير	٣،٣٠٠	
– نقل الركاب (القاهرة والإسكندرية)	٤٩٣	
– هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	٤٥٣	
– وكالة الفضاء المصرية	٥٤٩	
– الاكاديمية الوطنية لتدريب وتاهيل الشباب	٢٠٠	
– الهيئة العامة لاستاد القاهرة الرياضي	١٤٥	
– الهيئة القومية للأنفاق	١،٣٧٧	
– باقي الهيئات الاقتصادية	٩٥	
مساهمات فى شركات قابضة:		٢،٦٠٤
– الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج	١،٥٧٢	
– الشركة القابضة لكهرباء مصر "مديونية هيئة كهربة الريف"	٢٨٢	
– الشركة القابضة لكهرباء مصر "مقابل الإعفاءات الضريبية عن المشروعات الخاصة بالخطة العاجلة"	٧٥٠	
مساهمات فى شركات قطاع عام		١،٠٠٠
– شركات الإنتاج الحربى (مساهمات لتمويل الخطة الاستثمارية)		
إستكمال حصة وزارة المالية فى رأسمال صندوق مصر		٢،٠٠٠
حصة مصر فى رؤوس أموال مؤسسات وهيئات دولية		٣،٨٩٦
باقي البنود		٢،٣٦٠
احتياطى عام		٥،١٢٨
الاجمالى		٣٠،٢٩٢

سداد القروض

—

يمثل سداد القروض قيمة الأقساط التي يحل موعد سدادها أو إهلاكها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، حيث تبلغ تقديرات اعتمادات سداد القروض التي حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها بمشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥٩٣،٠٠٠ مليون جنيه (٨,٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٥٥٥،٥٦٩ مليون جنيه (٨,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٣٧،٤٣١ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٦,٧٪.

وتتمثل أقساط القروض المقدرة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ فيما يلي:

(مليون جنيه)

البيـــان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير
أقساط قروض خارجية معاد إقراضها	٥،٤٦٧	٥،١١٤	٣٥٣
سداد قروض لبنك الاستثمار القومي	١٦٤	٢٠٠	-٣٦
سداد قروض لمصادر أخرى	١٨٩،٣٦٩	١٦٩،١٧٥	٢٠،١٩٤
سندات على الخزانة العامة	٢٨٢،٦٧٣	٣٤٤،٨٠٢	-٦٢،١٢٩
جملة سداد القروض المحلية (١)	٤٧٧،٦٧٣	٥١٩،٢٩١	-٤١،٦١٨
أقساط الدين العام الخارجي	١١٤،٣٨٠	٣٥،٠٥٩	٧٩،٣٢١
أقساط خارجية تسددها الجهات	٩٤٧	١،٢١٩	-٢٧٢
جملة سداد القروض الخارجية (٢)	١١٥،٣٢٧	٣٦،٢٧٨	٧٩،٠٤٩
الاجمالى (١+٢+٣)	٥٩٣،٠٠٠	٥٥٥،٥٦٩	٣٧،٤٣١

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تتضمن إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يُحتسب ضمن مكونات العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالإستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد الأثر على الدين العام، ومن الجدير بالذكر أن بند سداد قروض لمصادر أخرى يتضمن مبلغ ٤٥ مليار جنيه مخصصة لسداد باقى القسط المستحق للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والبالغ قيمته نحو ١٨٠,٠ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

الموارد

يبلغ إجمالي موارد الدولة في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢،٤٦١،٠١٥ مليون جنيه (٣٤,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) موزعة على ثلاث مكونات رئيسية هى:

- الإيرادات وتبلغ نحو ١،٣٦٥،١٥٩ مليون جنيه بنسبة ١٩,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- المتحصلات من حيازة الأصول المالية وتبلغ نحو ٢٧،٣٤٧ مليون جنيه بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- الإقتراض وإصدار الأوراق المالية وتبلغ نحو ١،٠٦٨،٥٠٨ مليون جنيه بنسبة ١٥,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ويوضح الجدول التالى الموارد العامة المشار إليها:

جدول رقم (١١)
الموارد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير (٢-١)		٢٠٢١/٢٠٢٠ متوقع	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعلى	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪				
الإيرادات العامة										
• الضرائب	٩٨٣،٠١٠	٣٩,٩	٩٦٤،٧٧٧	٤٢,٠	١٨،٢٣٣	١,٩	٨٣٠،٧٨٤	٧٣٩،٦٣٣	٧٣٩،١٢١	٦٢٩،٣٠٢
• المنـــــــــح	١،٥٤١	٠,١	٢،٢٠٩	٠,١	-٦٦٨	-٣٠,٢	٢،٢٠٩	٥،٢٦٣	٢،٦٠٩	٣،١٩٤
• الإيرادات الأخرى	٣٨٠،٦٠٨	١٥,٥	٣٢١،٧٦٦	١٤,٠	٥٨،٨٤٢	١٨,٣	٢٨٤،١٢٧	٢٣٠،٥٣٤	٢٠٣،١٨١	١٨٨،٦٢٩
جملة الإيرادات العامة	١،٣١٥،١٥٩	٥٥,٥	١،٢٨٨،٧٥٣	٥٦,٠	٧٦،٤٠٦	٥,٩	١،١١٧،١٣٠	٩٧٥،٤٢٩	٩٤١،٩١٠	٨٢١،١٣٥
نسبة الى الناتج المحلى الاجمالى	٪١٩,٢		٪١٨,٨				٪١٧,٥	٪١٦,٨	٪١٧,٧	٪١٨,٥
• المتحصلات من مبيعات الأصول المالية	٢٧،٣٤٧	١,١	٢١،٠٨١	٠,٩	٦،٢٦٦	٢٩,٧	١٨،٠٨١	١٤،٦٩٨	١٦،٥٧٥	١٠،٢٦٥
• الاقتراض وإصدار الأوراق المالية	١،٠٦٨،٠٨٠	٤٣,٤	٩٨٩،٦٦٣	٤٣,٠	٧٨،٨٤٦	٨,٠	٩٩٧،٧٣٣	٩٢١،٢٢١	٦٧٢،٥٨٢	٧٠٠،٢١٢
اجمالى الموارد العامة	٢،٤١١،٠١٥	١٠٠,٠	٢،٢٩٩،٤٩٢	١٠٠,٠	١٦١،٥١٨	٧,٠	٢،١٣٢،٩١٣	١،٩١١،٣٥٨	١،٦٣١،٠١٧	١،٥٣١،٦١٢
نسبة الى الناتج المحلى الاجمالى	٪٣٤,٦		٪٣٣,٦				٪٣٣,٣	٪٣٢,٨	٪٣٠,٦	٪٣٤,٥

أولاً: الإيرادات:

تتمثل جملة الإيرادات العامة فى الإيرادات التى يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر الذى يتم خلال العام المالى، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة منها الضرائب على الدخول والضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية والضرائب العقارية، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائض والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والخاص فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قُدرت الإيرادات العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١،٣٦٥،١٥٩ مليون جنيه (١٩,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١،٢٨٨،٧٥٣ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (١٨,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة تقدر بنحو ٧٦،٤٠٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥,٩٪.

ويوضح الشكل التالي تطور عناصر الإيرادات فى مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بنسب الأداء الفعلى فى السنوات من ٢٠١٢/٢٠١٣.

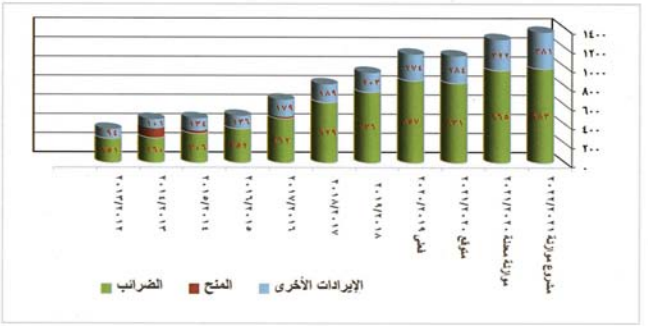

كما يوضح الجدول التالى الإيرادات فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩:

جدول رقم (١٢)
الإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير (١-٢)		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبي ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبي ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الضرائب	٩٨٣،٠١٠	٧٢،٠	٩٦٤،٧٧٧	٧٤،٩	١٨،٢٣٣	١،٩	٨٣٠،٧٨٤	٧٣٩،٦٣٣	٧٣٦،١٢١	٦٦٩،٣٠٢
– الضرائب العامة	٤٩٦،٩٦٥	٣٦،٤	٤٦٠،٨٥٨	٣٥،٨	٣٦،١٠٧	٧،٨	٤١٤،٩٤٧	٣٨٢،٧٥٨	٣٥٠،٩٣٨	٣٠٤،٣١٧
– الضريبة على القيمة المضافة	٣٩٠،٩٥٠	٢٨،٦	٤٠١،١٢٠	٣١،١	١٠،١٧٠-	٢،٥-	٣٣٧،٢٦٨	٢٩٤،٠١٣	٣٠٨،٩٦٩	٢٦١،٥١٠
– الضرائب الجمركية	٤٢،٣٩٨	٣،١	٤٤،٥٠٤	٣،٥	٢،١٠٦-	٤،٧-	٣٧،٤٨٧	٣٢،٥٧٢	٤٢،٠٢٠	٣٧،٩٠٨
– باقى الإيرادات الضريبية	٥٢،٦٩٧	٣،٩	٥٨،٢٩٥	٤،٥	٥،٥٩٨-	٩،٦-	٤١،٠٨٢	٣٠،٢٨٩	٣٤،١٩٣	٢٥،٥١٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١٣،٨		٪١٤،١				٪١٣،٠	٪١٢،٧	٪١٣،٨	٪١٤،٢
* المنـــــــــح	١،٥٤١	٠،١	٢،٢٠٩	٠،٢	٦٦٨-	٣٠،٢-	٢،٢٠٩	٥،٢٦٣	٢،٦٠٩	٣،١٩٤
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٠،٠		٪٠،٠				٪٠،٠	٪٠،١	٪٠،٠	٪٠،١
* الإيـــرادات غـــير الضريبيـــة من الفوائـــض والأربـــاح وإيرادات الخدمات وغيرها	٣٨٠،٦٠٨	٢٧،٩	٣٢١،٧٦٦	٢٥،٠	٥٨،٨٤٢	١٨،٣	٢٨٤،١٣٧	٢٣٠،٥٣٤	٢٠٣،١٨١	١٨٨،٦٣٩
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٥،٤		٪٤،٧				٪٤،٤	٪٤،٠	٪٣،٨	٪٤،٢
الإجمالى	١،٣٦٥،١٥٩	١٠٠،٠	١،٢٨٥،٧٢٣	١٠٠،٠	٧٦،٤٠٦	٥،٩	١،١١٧،١٣٠	٩٧٥،٤٢٩	٩٤١،٩١٠	٨٢١،١٣٥
النسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٪١٩،٢		٪١٨،٨				٪١٧،٥	٪١٦،٨	٪١٧،٧	٪١٨،٥
نسبة الى إجمالى الموازنة	٪٥٥،٥		٪٥٦،٠				٪٥٢،٤	٪٥١،٠	٪٥٧،٧	٪٥٣،٦

على الرغم من أن الموارد الضريبية تعد من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخول الأعلى لصالح الخدمات العامة والفئات الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يُسهم فى تمويل الإنفاق الحكومي المتنامى والذى تضطلع به الدولة فى مختلف المجالات مما يساهم فى تخفيض الأعباء التمويلية على الخزانة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السياسة المالية التى تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار مراعاة البعد الإجتماعى، إلا أن معدلات الضرائب للناتج المحلى تعد منخفضة نسبياً، خاصة إذا ما تم إستبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزى وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات الحكومية، وتقوم وزارة المالية بتنفيذ خطة طموحة لزيادة حصيلة الضرائب وربطها بالنشاط الاقتصادى وذلك عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وميكنة الإجراءات الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية بجانب العمل على تحقيق شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية والممولين.

وتبلغ تقديرات الإيرادات الضريبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٩٨٣،٠١٠ مليون جنيه (١٣,٨ ٪ من الناتج المحلى) مقابل نحو ٩٦٤،٧٧٧ مليون جنيه (١٤,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) وبزيادة قدرها ١٨،٢٣٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١,٩٪ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ والتي كان قد تم إعدادها العام الماضي قبل تفشي وباء فيروس كورونا في العالم ومصر وكان من المستحيل تعديل تلك التقديرات وتخفيضها وذلك لحتمية الإلتزام بالميعاد الدستوري ٢٠٢٠/٣/٣١ ويُتوقع أن يكون المحصل الفعلي بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٨٣٠،٧٨٤ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالى تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

جدول رقم (١٣)
تطور حصيلة الضرائب

(بالمليون جنيه الا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنوات المالية	موازنة		فعلى		
	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	معدل النمو عن السنة السابقة ٪
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٧٩،٨٤٢	٪١٤,٨	٧٥،٧٥٩	٪١٤,١	١٢,٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٨١،٦٠٧	٪١٣,٢	٩٧،٧٧٩	٪١٥,٨	٢٩,١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٠٥،٦٤٥	٪١٤,٢	١١٤،٣٢٦	٪١٥,٣	١٦,٩
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٢٠،٨٢٤	٪١٣,٥	١٣٧،١٩٥	٪١٥,٣	٢٠,٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٦٦،٥٧٠	٪١٦,٠	١٦٣،٢٢٢	٪١٥,٧	١٩,٠
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٤٥،٥٤٤	٪١٢,١	١٧٠،٤٩٤	٪١٤,١	٤,٥
٢٠١٠/٢٠١١	٢٠٠،٤٢٤	٪١٤,٦	١٩٢،٠٧٢	٪١٤,٠	١٢,٧
٢٠١١/٢٠١٢	٢٣٢،٢٣٢	٪١٤,٠	٢٠٧،٤١٠	٪١٢,٥	٨,٠
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٦٦،٩٠٥	٪١٤,٥	٢٥١،١١٩	٪١٣,٦	٢١,١
٢٠١٣/٢٠١٤	٣٥٨،٧٢٩	٪١٧,١	٢٦٠،٢٨٨	٪١٢,٤	٣,٧
٢٠١٤/٢٠١٥	٣٦٤،٢٩٠	٪١٥,٠	٣٠٥،٩٥٧	٪١٢,٦	١٧,٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٤٢٢،٤٢٧	٪١٥,٦	٣٥٢،٣١٥	٪١٣,٠	١٥,٢
٢٠١٦/٢٠١٧	٦٢٤،١٩٤	٪١٨,٠	٤٦٢،٠٠٧	٪١٣,٣	٣١,١
٢٠١٧/٢٠١٨	٦٠٣،٩١٨	٪١٣,٦	٦٢٩،٣٠٢	٪١٤,٢	٣٦,٢
٢٠١٨/٢٠١٩	٧٧٠،٢٨٠	٪١٤,٥	٧٣٦،١٢١	٪١٣,٨	١٧,٠
٢٠١٩/٢٠٢٠	٨٥٦،٦١٦	٪١٤,٧	٧٣٩،٦٣٣	٪١٢,٧	٠,٥
٢٠٢٠/٢٠٢١ موازنة معدلة / متوقع	٩٦٤،٧٧٧	٪١٤,١	٨٣٠،٧٨٤	٪١٣,٠	
٢٠٢١/٢٠٢٢ مشروع	٩٨٣،٠١٠	٪١٣,٨			

جدول رقم (١٤)
مكونات الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
– الضرائب العامة	٤٩٦،٩٦٥	٤٦٠،٨٥٨	٤١٤،٩٤٧	٣٨٢،٧٥٨	٣٥٠،٩٣٨	٣٠٤،٣٦٧
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٧٫٠٪	٦٫٧٪	٦٫٥٪	٦٫٦٪	٦٫٦٪	٦٫٩٪
– الضريبة على القيمة المضافة	٣٩٠،٩٥٠	٤٠١،١٢٠	٣٣٧،٢٦٨	٢٩٤،٠١٣	٣٠٨،٩٦٩	٢٦١،٥١٠
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٥٫٥٪	٥٫٩٪	٥٫٣٪	٥٫١٪	٥٫٨٪	٥٫٩٪
– الضرائب الجمركية	٤٢،٣٩٨	٤٤،٥٠٤	٣٧،٤٨٧	٣٢،٥٧٢	٤٢،٠٢٠	٣٧،٩٠٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٠٫٦٪	٠٫٧٪	٠٫٦٪	٠٫٦٪	٠٫٨٪	٠٫٩٪
– باقى الضرائب	٥٢،٦٩٧	٥٨،٢٩٥	٤١،٠٨٢	٣٠،٢٨٩	٣٤،١٩٤	٢٥،٥١٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٠٫٧٪	٠٫٩٪	٠٫٦٪	٠٫٥٪	٠٫٦٪	٠٫٦٪
الإجمالى	٩٨٣،٠١٠	٩٦٤،٧٧٧	٨٣٠،٧٨٤	٧٣٩،٦٣٣	٧٣٦،١٢١	٦٢٩،٣٠٢
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	١٣٫٨٪	١٤٫١٪	١٣٫٠٪	١٢٫٧٪	١٣٫٨٪	١٤٫٢٪
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٧٢٫٠٪	٧٤٫٩٪	٧٤٫٤٪	٧٥٫٨٪	٧٨٫٢٪	٧٦٫٦٪
نسبة الى إجمالي الموازنة	٣٩٫٩٪	٤٢٫٠٪	٣٩٫٠٪	٣٨٫٧٪	٤٥٫١٪	٤١٫١٪

وفيما يلى أهم مكونـــات الضرائب المشار إليهـا:

أولاً - الضرائب العامة:

تبلغ تقديرات الضرائب العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٤٩٦،٩٦٥ مليون جنيه (٧,٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنـــة بنحـــو ٤٦٠،٨٥٨ مليـــون جنيـــه بالموازنـــة المعدلـــة للســـنة الماليـــة ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٦,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٣٦،١٠٧ مليون جنيـه بنسـبة زيـادة قـدرها ٧,٨٪ ولكـن المتوقـع تحصـيله بنهايـة السـنة الماليـة ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٤١٤،٩٤٧ مليون جنيه فقط حيث أن الـ ٤٦٠،٨٥٨ مليون جنيـه كـان قـد تـم تقديرها قبل إنتشار وباء فيروس كورونـا وبذلك تكون تقديرات الضرائب العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أكبر من المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية الحالية بنحو ٨٢،٠١٨ مليون جنيه.

ثانياً - الضريبة على القيمة المضافة:

تبلغ تقديرات الضرائب على القيمة المضافة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسـنة الماليـة ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحـو ٣٩٠،٩٥٠ مليـون جنيـه (٥,٥٪ مـن النـاتج المحلى الإجمـالى) مقارنـة بنحـو ٤٠١،١٢٠ مليون جنيـه بالموازنـة العامـة للسنة الماليـة ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٥,٩ ٪ مـن النـاتج المحلـى الإجمـالى) بخفـض قـدره نحـو ١٠،١٧٠ مليون جنيـه بنسـبة خفض قدرها ٢,٥٪ ولكـن المتوقـع تحصـيله بنهايـة السـنة الماليـة ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحـو ٣٣٧،٢٦٨ مليـون جنيـه فقـط حيـث أن الـ ٤٠١،١٢٠ مليون جنيـه كـان قـد تـم تقديرها قبل إنتشار وباء فيروس كورونـا وبذلك تكون تقديرات الضرائب على القيمة المضافة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أكبر من المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية الحالية بنحو ٥٣،٦٨٣ مليون جنيه.

ثالثاً: الضرائب الجمركية:

تبلغ تقديرات الضرائب الجمركية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٤٢،٣٩٨ مليون جنيه (٠,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ٤٤،٥٠٤ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض قدره ٢،١٠٦ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٤,٧٪ ولكن المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٣٧،٤٨٧ مليون جنيه فقط وبذلك تكون تقديرات الضرائب الجمركية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أكبر من المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية الحالية بنحو ٤،٩١١ مليون جنيه.

وتوضح الجداول التالية تطور الحصيلة على مكونات الضرائب بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارناً بالحصيلة الفعلية عن السنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ حتي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

جدول رقم (١٥)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :						
- ضريبة المرتبات وما فى حكمها	٩٠،٤٤٣	٧٧،٤٩٩	٧٧،١٩٩	٦٤،٠٢٢	٥٦،٩٣٨	٤٠،٩٧٦
- ضريبة النشاط التجارى والصناعى	٤٩،٩٥٨	٤٢،٧٠٠	٣٧،٧٩٥	٢٨،٦٧٢	٢٤،٦٥٧	١٦،٨١٥
- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى	٤،٨١٢	٤،٩٠٠	٣،٧٢٠	٢،٧٩٨	٢،٥٠٦	١،٦٥٠
- ضريبة الثروة العقارية	١،٧٣٤	١،٠٢٩	١،٢٠٩	١،٠٤٤	٨٦٧	٣٩٩
جملة	١٤٦،٩٤٧	١٢٦،١٢٨	١١٩،٩٢٣	٩٦،٥٣٦	٨٤،٩٦٨	٥٩،٨٤١
ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :						
- ضرائب البترول	٤١،٥٥٠	٤١،٦٠٢	٤١،٦٠٢	٢٦،٣٣٧	٤٢،٥٣٢	٥١،٩٧٦
- ضرائب قناة السويس	٣٤،٠٤٠	٣٤،٢٠٤	٣١،٦٣٨	٤٢،٩١٣	٣٤،٤٨٠	٢٩،٩٠٠
- ضرائب البنك المركزى	٠	٠	٠	٠	٠	٠
- ضرائب باقى الشركات	١٤٤،٧٢٠	١٤٥،٩٤٤	١٢٣،١٣٣	١١٩،٦٢٥	٨٥،٧٦٣	٦٠،٧٧٦
جملة	٢٢٠،٣١٠	٢٢١،٧٥٠	١٩٦،٣٧٣	١٨٨،٨٧٥	١٦٢،٧٧٥	١٤٢،٦٥٢
ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :						
- من البنك المركزى	٣٢،٤٤٨	٢٤،٩٢٩	١٩،١٧٤	٣٠،٥٧٩	٣٤،٥٢٦	٣٨،٤٩٧
- من البنوك التجارية	٠	٠	٥٥	٠	١٢	٠
جملة	٣٢،٤٤٨	٢٤،٩٢٩	١٩،٢٢٩	٣٠،٥٧٩	٣٤،٥٣٨	٣٨،٤٩٧
رابعاً : ضريبة الدمغة :						
- الدمغة على المرتبات	٢،٦٦٤	٢،٧٠٠	٢،٢٠٠	١،٤٨٦	٢،٢٤٣	٤،٦٨٣
- الدمغة النوعية	٢٣،١٧٥	٢٥،٣٢١	١٨،٧٣٤	١٥،٠١٨	١٧،٦٣٤	١٣،٤٥٩
جملة	٢٥،٨٣٩	٢٨،٠٢١	٢٠،٩٣٤	١٦،٥٠٤	١٩،٨٧٨	١٨،١٤٢
خامساً : باقى الضرائب :						
- ضريبة التضامن الإجتماعى	٩٥٦	٨٦٨	٤٣٦	٦٧٥	٦٢٥	٨٠٠
- الضرائب على الأذون والسندات	٦٩،٠٠٠	٥٣،٧٦٠	٥٦،٩٦٠	٤٨،٩٧٢	٤٦،٩٢٨	٤٣،٧٢٢
- ضرائب الارباح الرأسمالية	٣٧٩	٩٩٥	٢٠	١٠	٥٧	٥١
- أخرى	١٠،٨٦	٤،٤٠٧	١٠،٧٢	٦،٧	١،١٧٠	٦٦٢
جملة	٧١،٤٢١	٦٠،٠٣٠	٥٨،٤٨٨	٥٠،٢٦٤	٤٨،٧٨٠	٤٥،٢٣٤
إجمالى الضرائب العامة	٤٩٦،٩٦٥	٤٦٠،٨٥٨	٤١٤،٩٤٧	٣٨٢،٧٥٨	٣٥٠،٩٣٨	٣٠٤،٣٦٧
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٧،٠٪	٦،٧٪	٦،٥٪	٦،٦٪	٦،٦٪	٦،٩٪
نسبة الى إجمالى الإيرادات	٣٦،٤٪	٣٥،٨٪	٣٧،١٪	٣٩،٢٪	٣٧،٣٪	٣٧،١٪
نسبة الى إجمالى الموازنة	٢٠،٢٪	٢٠،٠٪	١٩،٥٪	٢٠،٠٪	٢١،٥٪	١٩،٩٪

جدول رقم (١٦)
الضريبة على القيمة المضافة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على القيمة المضافة:						
- الضريبة على السلع المحلية	٧٨،٨٩٧	٧٥،٢٠٨	٦٧،٦٨٧	٥٣،٠١٧	٥٠،٣٥١	٤٣،٠٩٩
- الضريبة على السلع المستوردة	١٢٨،٣١٢	١٤٦،٠٥٠	١٠٧،١٤٢	٩٥،٢٤٩	١٠٥،٠٠٠	٨٣،٩٣٩
جملة	٢٠٧،٢٠٩	٢٢١،٢٥٨	١٧٤،٨٢٩	١٤٨،٢٦٦	١٥٥،٣٥١	١٢٧،٠٣٨
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):						
(محلي ومستورد)						
- السجائر والتبغ	٧٩،٠٦٠	٧٤،٨٢٠	٧٢،٤٢٠	٦١،١٤١	٥٦،٣٨٩	٥١،٦٥٤
- المنتجات البترولية	٢٥،٨١٣	١٦،٧٦٧	٢٤،٥٦٧	٢٧،٥٩٩	٤١،٤٨٤	٤٠،٤٧٠
- أخـــرى	١٧،٧٠٥	٢١،٣١٩	١٣،٤٥٧	١١،٥٤٤	١٣،٤١٧	١٣،١٠٩
جملة	١٢٢،٥٧٨	١١٢،٩٠٦	١١٠،٤٤٤	١٠٠،٢٨٣	١١١،٢٩٠	١٠٥،٢٣٤
* الضريبة على الخدمات:						
- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	١٤،٩١٩	١٥،٢٦٠	١٣،٢٦١	١٠،٣٩٣	٨،٩١٥	٦،٠٦٥
- خدمات التشغيل للغير	٣٩،٢٩٤	٣٩،١٦٩	٣٣،٦٦٩	٢٨،١٩٠	٢٤،٠٤٨	١٥،٨١٩
- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية	٥،١٢٤	٩،٦٣٦	٣،٤٩٥	٥،٤٧٨	٧،١٢٧	٥،٨٩٤
- خدمات أخرى	١،٨٢٦	٢،٨٩١	١،٥٧٠	١،٤٠٣	٢،٢٣٨	١،٤٦٠
جملة	٦١،١٦٣	٦٦،٩٥٦	٥١،٩٩٤	٤٥،٤٦٤	٤٢،٣٢٨	٢٩،٢٣٨
إجمالى الضريبة على القيمة المضافة	٣٩٠،٩٥٠	٤٠١،١٢٠	٣٣٧،٢٦٨	٢٩٤،٠١٣	٣٠٨،٩٦٩	٢٦١،٥١٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٥.٥	٪٥.٩	٪٥.٣	٪٥.١	٪٥.٨	٪٥.٩
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٢٨.٦	٪٣١.١	٪٣٠.٢	٪٣٠.١	٪٣٢.٨	٪٣١.٨
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١٥.٩	٪١٧.٤	٪١٥.٨	٪١٥.٤	٪١٨.٩	٪١٧.١

جدول رقم (١٧)
الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
• الضريبة على الواردات :						
- الضرائب الجمركية القيمية	٤١،٠٩٨	٤٢،٢٤٤	٣٦،٢٤٤	٣١،١٠٦	٤٠،٣٤٤	٣٦،٢٤٦
جملة	٤١،٠٩٨	٤٢،٢٤٤	٣٦،٢٤٤	٣١،١٠٦	٤٠،٣٤٤	٣٦،٢٤٦
- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	٧٠٠	١،١٦٠	٦٦٠	٥٣٨	٦٥١	٦٠٣
جملة الضرائب على الواردات	٤١،٧٩٨	٤٣،٤٠٤	٣٦،٩٠٤	٣١،٦٤٤	٤٠،٩٩٥	٣٦،٨٤٨
• الضرائب على التجارة الدولية :						
- الضرائب على الصادر	٠	٣٦٨	٠	٣٥٤	٤٢٧	٤٢٩
- إيرادات الغرامات	٥٠٥	٦٤٤	٤٩٥	٤٩١	٥٢٥	٥٥٨
- إيرادات المضبوطات	٩٥	٨٨	٨٨	٨٢	٧٣	٧٣
جملة الضرائب على التجارة الدولية	٦٠٠	١،١٠٠	٥٨٣	٩٢٨	١،٠٢٥	١،٠٥٩
إجمالى الضرائب الجمركية	٤٢،٣٩٨	٤٤،٥٠٤	٣٧،٤٨٧	٣٢،٥٧٢	٤٢،٠٢٠	٣٧،٩٠٨
نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٪٠،٦	٪٠،٧	٪٠،٦	٪٠،٦	٪٠،٨	٪٠،٩
نسبة الى إجمالى الإيرادات	٪٣،١	٪٣،٥	٪٣،٤	٪٣،٣	٪٤،٥	٪٤،٦
نسبة الى إجمالى الموازنة	٪١،٧	٪١،٩	٪١،٨	٪١،٧	٪٢،٦	٪٢،٥

جدول رقم (١٨)
الضرائب الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
* رسوم تنمية الموارد [1]	٢٨،٠٥٨	٣١،٢٠٢	١٩،٥٨٠	٩،٥٨٨	٩،٣٧٥	٥،١٣٩
* إتاوة قناة السويس	٤،٨٤٨	٤،٨٠٠	٤،٨٠٠	٤،٦٠٠	٥،١٥٧	٥،١٦٣
* رسوم الإجراءات القنصلية	٤،٥٠٥	٦،١٥٥	٣،٧٥٥	٣،٨١٧	٦،٢٢٦	٤،٤٢٢
* رسوم الموانى والمنائر	٢،٦١١	٢،٦٦٣	٢،٤٦٣	٢،٦٢٠	٣،٢٥٥	٣،٠٩١
* ضريبة الأراضى	١٢٧	١١٣	١١٣	٩٣	٧٣	١٤٩
* ضريبة المبانى	٥،٥٠٠	٦،٩٦١	٤،٣٦٧	٣،٢٩٩	٤،٧٨٤	٢،٨٢٧
* رسوم نقل الملكية	٢،١٠٢	٢،٠٠٢	٢،٠٠٢	١،٤٤٣	١،٤٠٧	١،٢٣٥
* رسوم العبور (سوميد)	٠	٠	٠	٠	٣٥٢	٥٤٢
* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	٢،٧٣٨	١،٧٨٨	٢،١٠٠	٢،٨٤٠	١،٩٩٤	١،٦١١
* رسوم تصاريح العمل	٢٥٨	٣٨٤	٢٣٤	٢٤٨	٢٣٣	٢٢٧
* إيرادات ضريبية أخرى [2]	١،٩٤٩	٢،٢٢٧	١،٦٦٨	١،٧٤٢	١،٣٣٩	١،١١٣
الاجمالى	٥٢،٦٩٧	٥٨،٢٩٥	٤١،٠٨٢	٣٠،٢٨٩	٣٤،١٩٤	٢٥،٥١٨
نسبة الى الناتج المحلى الاجمالى	٪٠٧	٪٠٩	٪٠٦	٪٠٥	٪٠٦	٪٠٦
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٣.٩	٪٤.٥	٪٣.٧	٪٣.١	٪٣.٦	٪٣.١
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٢.١	٪٢.٥	٪١.٩	٪١.٦	٪٢.١	٪١.٧

[1] يتضمن رسم تنمية على (تذاكر السفر للخارج، مغادرة البلاد، المحاجر، تسيير السيارات، السيارات الجديدة).

[2] يتضمن ضريبة الملاهى، ايرادات ورسوم ذات صفة محلية، ورسوم تراخيص العمل للأجانب، ورسوم جوازات السفر، رسوم حليج الأقطان.

المنح

تبلغ تقديرات المنح بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١،٥٤١ مليون جنيه (٠,٠٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٢،٢٠٩ مليون جنيه بكلا من الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٠٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) والمتوقع تحقيقه فعلياً بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بخفض قدره نحو ٦٦٨ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٣٠,٢٤٪.

وتشكل هذه المنح بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نسبة ٠,١٪ من إجمالي الإيرادات العامة البالغة نحو ١،٣٦٥،١٥٩ مليون جنيه، كما أنها لا تغطي سوى نسبة ٠,٠٨٪ من إجمالي المصروفات العامة البالغة نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه.

الإيرادات الأخرى

تبلغ تقديرات الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٨٠،٦٠٨ مليون جنيه (٥,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٣٢١،٧٦٦ مليون جنيه (٤,٧ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٥٨،٨٤٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٨,٣٪، ولكن المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ يبلغ نحو ٢٨٤،١٣٧ مليون جنيه فقط حيث أن الـ ٣٢١،٧٦٦ مليون جنيه كان قد تم تقديرها قبل إنتشار وباء فيروس كورونا وبذلك تكون تقديرات الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أكبر من المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية الحالية بنحو ٩٦،٤٧١ مليون جنيه.

- تبلغ تقديرات الفائض من الهيئة المصرية العامة للبترول بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧،٧٨١ مليون جنيه (٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٨،٥٧٣ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض قدره ٧٩٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٩,٢٪، ويؤول فائض الهيئة إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها فى السوق المحلى والخارجي، بالإضافة إلى نحو ١٤،٥٦٦ مليون جنيه يمثل إتاوة البترول، ومع الأخذ فى الإعتبار تحمل الموازنة العامة لدعم بعض المنتجات البترولية فى السوق المحلية.

- تبلغ تقديرات الفائض من هيئة قناة السويس بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٣،١١٢ مليون جنيه (٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٣٣،٥٠٦ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض يقدر بنحو ٣٩٤ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٢٪ وذلك فى ضوء التقديرات العالمية لنمو حركة التجارة الدولية، وقد تم تقدير فائض الهيئة فى ضوء تقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركة التجارة الدولية المارة بقناة السويس خلال السنة المالية المقبلة.
- تبلغ تقديرات فائض الهيئات الإقتصادية الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢١،٤٦٧ مليون جنيه (٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٢١،٩٤٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض قدره ٤٧٣ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٢,٢٪، ومن أهم هذه الفوائض فائض هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بمبلغ ١٠،٠٠٠ مليون جنيه، وفائض هيئة ميناء الإسكندرية بمبلغ ٢،٦٢٧ مليون جنيه، وفائض هيئة ميناء دمياط بمبلغ ٢،٠٢٢ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للموانى البرية والجافة بمبلغ ٣٣٢,٥ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر بمبلغ ١،٠٩٠ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بقناة السويس بمبلغ ٩٠٠ مليون جنيه، وفائض الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمبلغ ٢،٥٣٧ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للتنمية السياحية بمبلغ ١،٢٦٥ مليون جنيه.
- تبلغ تقديرات أرباح الشركات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٦،٦١٨ مليون جنيه (٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ١٦،٩٠١ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بخفض قدره نحو ٢٨٣ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٧٪، وتتضمن أرباح شركات القطاع العام والخاص وقطاع الأعمال العام منها نحو ١٠,٠ مليار جنيه أرباح متوقعة من بنوك القطاع العام.

- تبلغ تقديرات إيرادات المناجم والمحاجر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١،٤٨٨ مليون جنيه (٠,٠٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١،٠٣٩ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٠١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها نحو ٤٤٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٣,٢٪.
- تبلغ تقديرات موارد الصناديق والحسابات الخاصة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥١،١٦٢ مليون جنيه (٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٤٨،٣٨٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها نحو ٢،٧٨٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥,٧٪.
- كما تتضمن الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ موارد متاحة لتمويل الاستثمارات نحو ٦٢،١٨٠ مليون جنيه (٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٥٤،١٠٣ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٨،٠٧٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤,٩٪.

والجدول التالى يوضح عناصر الإيرادات الأخرى وتطور الحصيلة خلال الثلاث سنوات السابقة.

جدول رقم (١٩)
الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
• فائض البترول	٧،٧٨١	٨،٥٧٣	٨،٥٧٣	٢،٠٩٣	١،٢٧٨	٨،١٤٤
• فائض قناة السويس	٣٣،١١٢	٣٣،٥٠٦	٣٠،٩٩٤	١٨،٣٥٤	٣٠،٣٠٨	٢٣،٧١٨
• فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	٢١،٤٦٧	٢١،٩٤٠	١٩،٧٤٦	١٢،٠٤٥	١٠،٨١٧	٨،٢٩٧
• أرباح الشركات	١٦،٦١٨	١٦،٩٠١	٩،٩٦٤	٨،٦٣١	٥،٤٠٨	٦،٨٦٧
• أرباح البنك المركزى	٠	٠	٠	٠	٠	٥،٢٣٢
• موارد الصناديق والحسابات الخاصة[1/]	٥١،١٦٢	٤٨،٣٨٠	٤١،٩٠٤	٤٢،٧٨٧	٣٦،١٢٨	٣٥،٧٣٢
• قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسبات الخاصة	٧،٥٠٠	٧،٥٠٠	٥،٩٣٣	٥،٣٩٤	٥،١٧٩	٤،٦٧٩
• رسوم قضائية وغرامات	٥،٢٤٥	٤،٧٤٨	٤،٩٩٣	٢،٤٦٥	٤،١٠١	٣،٧٥٥
• مقابل الخدمات الحكومية	١٠،٠٨٣	٨،٥٨٦	٨،٥٩٠	٨،١٢٢	٨،١٠٧	٧،٢٣٠
• الفوائد المحصلة	١٠،٤٨١	١١،٧٥٧	٩،١٢٦	٩،٨٠٨	٥،٩٨١	٣،٣٤٢
• إتاوة البترول	١٤،٥٦٦	١٣،٢٠٧	١٣،٢٠٧	١١،١٧٨	١٤،١٤٨	١١،٦١٠
•إيرادات المناجم	١،٤٨٨	١،٠٣٩	٩٦٥	١،١٠٤	٨٨٤	٨٤٥
• مقابل تراخيص التليفون المحمول	٠	٠	٠	١،١٣٦	٣٤٣-	٠
• مقابل تراخيص الأسمنت والحديد	٠	٦٢٠	٠	٠	٦١٩	١٢٥
• حصيلة بيع أصول غير انتاجية (أراضى)	١،٠٠٤	٦٠١	١،٥٠٠	١٦٤	٣١٠	١،٤١٢
• إتاوات الذهب	٥٠٠	٤٠٠	٤٧٤	٣١٦	٣٢٤	٣٦٠
• تعويضات وغرامات	٢،٢١٧	١،٩١٢	١،٩١٤	٢،٠٨١	١،٥٢٧	١،٠١٢
• رخصة الجيل الرابع للمحمول	٠	٠	٩٢٠	٠	٠	٠
• ايرادات أخرى مختلفة	٣٥،١٢٠	٣٦،٣٢٧	٣٥،٩٢٩	٤٥،١٠٩	٢٨،٢٩٤	٢٤،٤١٦
• موارد متاحة لتمويل الاستثمارات [2/]	٦٢،١٨٠	٥٤،١٠٣	٤٣،٧٦٦	٤٨،٧٤٠	٤١،٧٤٩	٣٥،٨٢٠
• إيرادات رأسمالية أخرى[3/]	٩٥،٨٢٥	٤٨،٣٣٣	٣٣،٨٢٤	٣٦٢	٤٨٥	٧٢٠
• أخرى	٤،٢٥٨	٣،٣٣٢	١١،٨١٥	١٠،٦٤٥	٧،٨٧٦	٥،٣٢٢
الإجمالى	٣٨٠،٦٠٨	٣٢١،٧٦٦	٢٨٤،١٣٧	٢٣٠،٥٣٤	٢٠٣،١٨١	١٨٨،٦٣٩
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٥،٤	٪٤،٧	٪٤،٤	٪٤،٠	٪٣،٨	٪٤،٢
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٢٧،٩	٪٢٥،٠	٪٢٥،٤	٪٢٣،٦	٪٢١،٦	٪٢٣،٠
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١٥،٥	٪١٤،٠	٪١٣،٣	٪١٢،١	٪١٢،٥	٪١٢،٣

[1/] مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها فى حساب تمويل البحوث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

[2/] موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الاستثمارات متضمنه نسبة الـ ١٠٪ لتمويل الاستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة ، بالإضافة الى الموارد والمصادر الأخرى لتمويل الإستثمارات.

[3/] منها مبلغ ٨٥ مليار جنيه تمثل مصادر رأسمالية أخرى لتمويل الخطة الإستثمارية .

المتحصلات من حيازة الأصول المالية

تُقدر المتحصلات من حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٢٧،٣٤٧ مليون جنيه (٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٢١،٠٨١ مليون جنيه (٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٦،٢٦٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٩,٧٪.

ومن هذه المتحصلات أقساط محصلة من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٧،٧٩٩ مليون جنيه وأقساط محصلة من الهيئات الاقتصادية بنحو ٢،٠٢٨ مليون جنيه وأقساط محصلة من أجهزة الموازنة العامة للدولة (القروض المعاد إقراضها) بنحو ٥،٧٠٤ مليون جنيه والأقساط المحصلة من الجهات الأخرى بمبلغ ٢،٣٨٣ مليون جنيه.

الاقتراض وإصدار الأوراق المالية

—

يمثل الإقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية المصدر الرئيسى لتمويل العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال السنة المالية وذلك عن طريق إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة للدولة.

ونتيجة للتقديرات السابق عرضها (المصروفات، الإيرادات، صافي الحيازة) فإن العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ يصل إلى نحو ٤٧٥،٥٠٨ مليون جنيه، بينما يبلغ سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية نحو ٥٩٣،٠٠٠ مليون جنيه، ليصبح المبلغ المطلوب تمويله خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١،٠٦٨،٥٠٨ مليون جنيه، منه نحو ٧،٩٦٤ مليون جنيه اقتراض خارجي (لتمويل الإستثمارات العامة)، والباقي يتم تغطيته من خلال إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة في الأسواق المحلية أو الأسواق الدولية.

الفصل الثالث

التوازنات المالية الأساسية

لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من الإستخدامات والموارد بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ تتضح الصورة الآتية التى تبين كيفية تحقيق التوازن المالى للموازنة العامة للدولة:

	مليون جنيه
* المصروفات:	١،٨٣٧،٧٢٣
وتتمثل في الأجور، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، فوائد القروض، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".	
* الإيرادات:	١،٣٦٥،١٥٩
وتتمثل في الإيرادات الضريبية، المنح المتاحة، الإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، إيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.	
* العجز النقدى للموازنة:	٤٧٢،٥٦٤
ويترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.	
* صافى حيازة الأصول المالية:	٢،٩٤٥
وتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو إقراض مطروحاً منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.	
* العجز الكلى للموازنة:	٤٧٥،٥٠٨
ويمثل العجز النقدى للموازنة العامة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر لتمويله.	

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغى تحليل باقى العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل:

- العجز النقدى للموازنة.
- صافي حيازة الأصول المالية.
- العجز الكلى للموازنة.
- إجراءات تمويل العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة.
- مركز الدين العام المحلى والخارجى.

أولاً : العجز النقدي للموازنة:

يمثل العجز النقدى الظاهر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

تمثل هذه الفجوة نحو ٤٧٢،٥٦٤ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ٦،٦٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التى تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، نفقات التعليم والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه يتم البحث بصورة دائمة عن الإيرادات التى تكفل تخفيض هذا العجز النقدى أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته دون أن يؤثر على خطط الدولة فى الإستثمار والنمو وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وسداد إلتزامات الدولة والإنفاق على الأمن القومى للدولة، وذلك للتخفيف من الحاجة إلى الإقتراض الجديد والحد من الزيادة فى الدين العام.

ثانياً: صافي حيازة الأصول المالية:

وفقًا للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة فى مساهمات الدولة فى رؤوس أموال الهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقدى للموازنة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدى.

ومن حيازة الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يُسمى بصافى الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٢،٩٤٥ مليون جنيه (٠,٠٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٩،٦٦٩ (٠,١٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بخفض قدره نحو ٦،٧٢٤ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٦٩,٥٪.

يوضح الجدول التالي عناصر صافي الحيازة من الأصول المالية، والتى يُراعَى فيها إستبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء المتحصلة منها ـ التي تعتبر من عناصر التمويل وفقًا للمفاهيم الدولية ـ أو ما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذى يعالج أيضًا وفقًا لذات المنظور.

جدول رقم (٢٠)
صافى حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠			التغير		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موزنة (١)	موزنة معدلة (٢)	متوقع (٣)	(٢-١)	(٣-١)	فعلى		
حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً فى المساهمات فى الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات.	٣٠،٢٩٢	٣٠،٧٥٠	٢٧،٢٥٠	-٤٥٧	٣،٠٤٢	٢١،٠٩٢	١٨،٥٦٦	١٩،٥٧٢
	٣٠،٢٩٢	٣٠،٧٥٠	٢٧،٢٥٠	-٤٥٧	٣،٠٤٢	٢١،٠٩٢	١٨،٥٦٦	١٩،٥٧٢
المتحصلات من حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً فى الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية.	٢٧،٣٤٧	٢١،٠٨١	١٨،٠٨١	٦،٢٦٦	٩،٢٦٦	١٧،٦١١	١٦،٥٧٥	١٠،٢٦٥
	٢٧،٣٤٧	٢١،٠٨١	١٨،٠٨١	٦،٢٦٦	٩،٢٦٦	١٧،٦١١	١٦،٥٧٥	١٠،٢٦٥
صافى الحيازة	٢،٩٤٥	٩،٦٦٩	٩،١٦٩	-٦،٧٢٤	-٦،٢٢٤	٣،٤٨١	١،٩٩١	٩،٣٠٦
نسبة الى الناتج المحلى الاجمالى	٪٠،٠٤	٪٠،١٤	٪٠،٢٨			٪٠،٠٦	٪٠،٠٤	٪٠،٢١
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٠،٢٢	٪٠،٧٥	٪٠،٨٢			٪٠،٣٦	٪٠،٢١	٪١،١٣
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٠،١٢	٪٠،٤٢	٪٠،٤٣			٪٠،١٨	٪٠،١٢	٪٠،٦١

ثالثاً: العجز الكلى للموازنة:

فى ضوء ما تقدم، فإنه بإضافة نتيجة صافي حيازة الأصول المالية إلى العجز النقدى نصل إلى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، الذي يقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٤٧٥،٥٠٨ مليون جنيه (٦،٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

ومن الجدير بالذكر أن تقديرات العجز بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ قد تضمنت زيادة فى الإلتزامات على جانب المصروفات، والتى من أهمها زيادة حجم الاستثمارات الحكومية الممولة عن طريق الخزانة العامة وكذلك زيادة متطلبات الباب الثانى شراء السلع والخدمات والمرتبطة بزيادة مخصصات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والتغذية والصيانة وغيرها من متطلبات إدارة دولاب العمل بالوزارات والهيئات الخدمية والتى تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

جدول رقم (٢١)
العجز الكلى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
* المصروفات	١،٨٣٧،٧٢٣	١،٧١٣،١٧٨	١،٦١٤،٣١٢	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٣٦٩،٨٧٠	١،٢٤٤،٤٠٨
* الإيرادات	١،٣٦٥،١٥٩	١،٢٨٨،٧٥٣	١،١١٧،١٣٠	٩٧٥،٤٢٩	٩٤١،٩١٠	٨٢١،١٣٥
العجز (الفائض) النقدى	٤٧٢،٥٦٤	٤٢٤،٤٢٥	٤٩٧،١٨٣	٤٥٩،٢٩٤	٤٢٧،٩٦٠	٤٢٣،٢٧٣
صافى حيازة الأصول المالية	٢،٩٤٥	٩،٦٦٩	٩،١٦٩	٣،٤٨١	١،٩٩١	٩،٣٠٦
العجز (الفائض) الكلى	٤٧٥،٥٠٨	٤٣٤،٠٩٤	٥٠٦،٣٥٢	٤٦٢،٧٧٥	٤٢٩،٩٥١	٤٣٢،٥٨٠
العجز (الفائض) الأولى[1]	١٠٤،٠٧٤-	١٣١،٩٠٦-	٥٩،٦٤٨-	١٠٥،٦٤٦-	١٠٣،٠٩٤-	٤،٨٦٩-
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪١٩,٢	٪١٨,٨	٪١٧,٥	٪١٦,٨	٪١٧,٧	٪١٨,٥
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٢٥,٩	٪٢٥,٠	٪٢٥,٢	٪٢٤,٧	٪٢٥,٧	٪٢٨,٠
نسبة العجز (الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	٪٦,٧	٪٦,٢	٪٧,٩	٪٧,٩	٪٨,٠	٪٩,٥
نسبة العجز (الفائض) الكلى إلى الناتج المحلى	٪٦,٧	٪٦,٣	٪٧,٧	٪٨,٠	٪٨,١	٪٩,٧
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى	٪١,٥-	٪١,٩-	٪٠,٩-	٪١,٨-	٪١,٩-	٪٠,١-

[1] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

رابعاً: إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة للدولة ومواردها مضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز يستدعى البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

ويتعين فى هذا الشأن التفرقة بين أمرين هامين:

الأول: أن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٤٧٥،٥٠٨ مليون جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمُقدر لها بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥٩٣،٠٠٠ مليون جنيه.

الثاني: أن صافى الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجي، حيث ينبغى أن يُستبعد من الإحتياجات التمويلية الجديدة كلاً من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها إنتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعاً لذلك فان صافي الإقتراض الذي تحتاجه الموازنة فى السنة المالية المقبلة ٢٠٢٢/٢٠٢١ يبلغ نحو ٤٧٥,٥ مليار جنيه مقابل نحو ٤٣٤,١ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٤١,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٩,٦٪ وهو ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٢٢)
صافى الإقتراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
العجز (الفائض) الكلى	٤٧٥,٥٠٨	٤٣٤,٠٩٤	٥٠٦,٣٥٢	٤٦٢,٧٧٥	٤٢٩,٩٥١	٤٣٢,٥٨٠
يضاف						
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٥٩٣,٠٠٠	٥٥٥,٥٦٩	٤٩١,٣٨١	٤٥٥,٥٣٣	٢٤٢,٦٣١	٢٦٧,٦٣٢
اجمالى التمويل	١,٠٦٨,٥٠٨	٩٨٩,٦٦٣	٩٩٧,٧٣٣	٩١٨,٣٠٨	٦٧٢,٥٨٢	٧٠٠,٢١٢
(يستبعد)						
الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	٥٩٣,٠٠٠	٥٥٥,٥٦٩	٤٩١,٣٨١	٤٥٥,٥٣٣	٢٤٢,٦٣١	٢٦٧,٦٣٢
صافى حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	٢,٩١٣-	٠	٠
صافى الإقتراض	٤٧٥,٥٠٨	٤٣٤,٠٩٤	٥٠٦,٣٥٢	٤٦٥,٦٨٨	٤٢٩,٩٥١	٤٣٢,٥٨٠

هذا وقد روعى فى مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية العجز الكلى و سداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية:

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
- التمويل بإصدار أذون وسندات	١,٠٦٠,٥٤٤	٩٧٦,٤٨٣	٩٧٣,٥٧١	٧٨٥,٣٦٩	٦٤٤,٢٩٩	٤٤٠,٨٩٨
- القروض من المصادر الخارجية	٧,٩٦٤	١٣,١٨٠	٢٤,١٦٢	١٣٩,٧٠١	٢٩,٥٢٤	٢٦٢,٤٦٥
- الإقتراض من مصادر أخرى	٠	٠	٠	٣,٨٤٩-	١,٢٤١-	٣,١٥١-
- صافى حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	٢,٩١٣-	٠	٠
اجمالى مصادر التمويل	١,٠٦٨,٥٠٨	٩٨٩,٦٦٣	٩٩٧,٧٣٣	٩١٨,٣٠٨	٦٧٢,٥٨٢	٧٠٠,٢١٢

ومن الطبيعى أنه اذا توافرت مصادر تمويل بديلة للأذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محلها.

الفصل الرابع

مشروع موازنة الخزانة العامة

للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته، تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

- العجز أو الفائض النقدى.
- العجز أو الفائض الكلى.
- مصادر تمويل العجز الكلى.
- تمويل العجز فى موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدول رقم (٢٤) والجدول رقم (٢٥) ما يلي:

١. الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدي وعجز كلى ومصادر التمويل والعجز الذي سيمول من الخزانة العامة.

٢. النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

جدول رقم (٢٣)
موازنة الخزانة العامة
الصورة الإجمالية للموازنة العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١			٢٠٢١/٢٠٢٠
	الجهاز الإدارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	إجمالى	موازنة معدلة
# الإيرادات				
- الضرائب	٩٧٩،٧٠٣	١،٠٣٧	٢،٢٧١	٩٨٣،٠١٠	٩٦٤،٧٧٧
- المنح	١،٠٩٧	٠	٤٤٤	١،٥٤١	٢،٢٠٩
- الإيرادات الأخرى	٢٧٢،٩٧٠	١٨،٣٣٥	٨٩،٣٠٣	٣٨٠،٦٠٨	٣٢١،٧٦٦
جملة الإيرادات	١،٢٥٣،٧٦٩	١٩،٣٧٢	٩٢،٠١٨	١،٣٦٥،١٥٩	١،٢٨٨،٧٥٣
# المصروفات					
- الأجور وتعويضات العاملين	١٧١،٢١٤	١٤٢،٣٢١	٤٧،٥١٥	٣٦١،٠٥٠	٣٣٥،٠٠٠
- شراء السلع والخدمات	٦٣،٧٤٣	١٨،٨٠٠	٢١،٣٤٥	١٠٣،٨٨٩	١٠٠،٢٠٠
- الفوائد	٥٧٧،٣٤٤	٣٤٤	١،٨٩٥	٥٧٩،٥٨٢	٥٦٦،٠٠٠
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٣٠٣،٦٧٨	٦٥٦	١٦،٩٦٧	٣٢١،٣٠١	٣٢٦،٢٨٠
- المصروفات الأخرى	١٠٧،٢٩٦	٢،٠٤٨	٤،٤٤٣	١١٣،٧٨٧	١٠٥،٠٠٠
- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٢١،٧٩٩	٢١،٢٩٤	١١٥،٠٢١	٣٥٨،١١٣	٢٨٠،٦٩٨
جملة المصروفات	١،٤٤٥،٠٧٤	١٨٥،٤٦٣	٢٠٧،١٨٥	١،٨٣٧،٧٢٣	١،٧١٣،١٧٨
العجز (الفائض) النقدى	١٩١،٣٠٥	١٦٦،٠٩٢	١١٥،١٦٧	٤٧٢،٥٦٤	٤٢٤،٤٢٥
# صافى حيازة الأصول المالية					
- المتحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول (بدون التخصيص)	٢٦،٦٨١	٠	٦٦٦	٢٧،٣٤٧	٢١،٠٨١
- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيئة)	٢٨،٥٩٧	٠	١،٦٩٥	٣٠،٢٩٢	٣٠،٧٥٠
صافى حيازة الاصول المالية	١،٩١٦	٠	١،٠٢٩	٢،٩٤٥	٩،٦٦٩
العجز (الفائض) الكلى	١٩٣،٢٢٠	١٦٦،٠٩٢	١١٦،١٩٦	٤٧٥،٥٠٨	٤٣٤،٠٩٤
# مصادر التمويل للعجز الكلى					
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية					
* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات	٧٧٧،٠٦٨	١٦٤،١٨٢	١١٩،٢٩٥	١،٠٦٠،٥٤٤	٩٧٦،٤٨٣
. إقتراض من مصادر أخرى	٠	٠	٠	٠	٠
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	٧٧٧،٠٦٨	١٦٤،١٨٢	١١٩،٢٩٥	١،٠٦٠،٥٤٤	٩٧٦،٤٨٣
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية					
. لتمويل الاستثمارات	٤،١٢٦	٢،٤٠٠	١،٤٣٨	٧،٩٦٤	١٣،١٨٠
. لتمويل التزامات الرأسمالية	٠	٠	٠	٠	٠
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية	٤،١٢٦	٢،٤٠٠	١،٤٣٨	٧،٩٦٤	١٣،١٨٠
إجمالى الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٧٨١،١٩٣	١٦٦،٥٨٢	١٢٠،٧٣٣	١،٠٦٨،٥٠٨	٩٨٩،٦٦٣
- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية	٥٨٧،٩٧٣	٤٩٠	٤،٥٣٧	٥٩٣،٠٠٠	٥٥٥،٥٦٩
صافى الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	١٩٣،٢٢٠	١٦٦،٠٩٢	١١٦،١٩٧	٤٧٥،٥٠٨	٤٣٤،٠٩٤
صافى مصادر تمويل العجز الكلى	١٩٣،٢٢٠	١٦٦،٠٩٢	١١٦،١٩٧	٤٧٥،٥٠٨	٤٣٤،٠٩٤

جدول رقم (٢٤)
موازنة الخزانة العامة
النتائج العامة للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الاستخدامات			الموارد			النتائج		
البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	موازنة معدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	موازنة معدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	موازنة معدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠
إجمالى المصروفات	١,٨٣٧,٧٢٣	١,٧١٣,١٧٨	إجمالى الايرادات	١,٣٦٥,١٥٩	١,٢٨٨,٧٥٣	العجز النقدى	٤٧٢,٥٦٤	٤٢٤,٤٢٥
حيازة الأصول المالية المحلية والاجنبية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٣٠,٢٩٢	٣٠,٧٥٠	متحصلات من الاقتراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها (بدون حصيلة الخصخصة)	٢٧,٣٤٧	٢١,٠٨١	صافى حيازة الأصول المالية	٢,٩٤٥	٩,٦٦٩
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول المالية	١,٨٦٨,٠١٥	١,٧٤٣,٩٢٨	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الإقراض	١,٣٩٢,٥٠٦	١,٣٠٩,٨٣٤	العجز الكلى	٤٧٥,٥٠٨	٤٣٤,٠٩٤
سداد القروض المحلية والاجنبية	٥٩٣,٠٠٠	٥٥٥,٥٦٩	الإقتراض واصدار الاوراق المالية	١,٠٦٨,٥٠٨	٩٨٩,٦٦٣	صافى الإقتراض	٤٧٥,٥٠٨	٤٣٤,٠٩٤
مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٠	٠	حصيلة الخصخصة	٠	٠	صافى حصيلة الخصخصة	٠	٠
الإجمالى	٢,٤٦١,٠١٥	٢,٢٩٩,٤٩٧	الإجمالى	٢,٤٦١,٠١٥	٢,٢٩٩,٤٩٧		٠	٠

الفصل الخامس

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تقضي المادة الثالثة من القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بشأن الموازنة العامة للدولة، بأن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الإستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التى يقوم بها كل من الجهاز الإدارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وصناديق التمويل.

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الإقتصادى التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى مجلسكم الموقر.

لذلك فإنه يتعين فى هذا المقام الإشارة إلى العلاقات بين الموازنة العامة للدولة وبين الهيئات الاقتصادية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ والتى تسفر عن:

مليار جنيه

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠
ما يؤول للموازنة العامة من الهيئات الاقتصادية	١٧٦,٩	١٧٩,٨
ما تدفعه الموازنة العامة للهيئات الاقتصادية	٣٠٨,٣	٣٠٤,٩
الصافي	(١٣١,٤)	(١٢٥,١)

من الملاحظ من الجدول السابق أن ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ يبلغ نحو ١٧٦,٩ مليار جنيه، فى حين أن ما تدفعه الموازنة العامة للدولة لتلك الهيئات يبلغ نحو ٣٠٨,٣ مليار جنيه بصافي علاقة سالبة تقدر بنحو ١٣١,٤ مليار جنيه.

وتوضح الجداول التالية العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (٢٥)
بيان إجمالى ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة وما يؤول إليها

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ما يؤول للموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠٢٢/٢٠٢١	موازنة معدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير +	التغير −	ما يؤول من الموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠٢٢/٢٠٢١	موازنة معدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير +	التغير −
من الهيئات الاقتصادية					الى الهيئات الاقتصادية				
١- فائض الحكومة	٦٢،٣٦٠،٢٢٣	٦٤،٠١٨،٧٩٦		١،٦٥٨،٥٧٣	١- الدعم (الإعانات)	٢٨٨،٢٥٤،٨٩٧	٢٨٤،٩٣٥،٣٠٠	٣،٣١٩،٥٩٧	
٢- الضرائب الدخلية	٨٠،١٤٣،٩١٤	٨٠،٣٩١،٤٨٤		٢٤٧،٥٧٠	٢- المساهمات	١٣،٣٠٤،٠٥٧	١٦،٩٥٤،٥٧٩		٣،٦٥٠،٥٢٢
٣- الإتاوات (قناة السويس ، هيئة البترول)	١٩،٤١٣،٦٥٠	١٨،٠٠٧،٠٠٠	١،٤٠٦،٦٥٠		٣-الهيئة الوطنية للإعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠		
					٤- اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل)	١٦٠،٦٠٠	٨٦٥،٠٠٠		٧٠٤،٤٠٠
٤- الرسوم	١٠،٢٨٤،٦٨١	١٣،٦٥٠،٨٤٨		٣،٣٦٦،١٦٧	٥- ما يؤول من الخزانة العامة للهيئة القومية لسكك حديد مصر	٥،٥٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٤،٤٠٠،٠٠٠	
٥- أخرى	٤،٦٨٠،٤٤٠	٣،٧٤٢،٨٤١	٩٣٧،٥٩٩						
جملة ما يؤول للخزانة	١٧٦،٨٨٢،٩٠٨	١٧٩،٨١٠،٩٦٩	٢،٣٤٤،٢٤٩	٥،٢٧٢،٣١٠	جملة ما تدفعه الخزانة	٣٠٨،٣١٩،٥٥٤	٣٠٤،٩٥٤،٨٧٩	٧،٧١٩،٥٩٧	٤،٣٥٤،٩٢٢
صافى العلاقة (زيادة ما تدفعه عن ما يؤول)	١٣١،٤٣٦،٦٤٦	١٢٥،١٤٣،٩١٠	٦،٢٩٢،٧٣٦		صافى العلاقة (زيادة ما يؤول عن ما تدفعه)	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٣٠٨،٣١٩،٥٥٤	٣٠٤،٩٥٤،٨٧٩	٨،٦٣٦،٩٨٥	٥،٢٧٢،٣١٠	الإجمالى	٣٠٨،٣١٩،٥٥٤	٣٠٤،٩٥٤،٨٧٩	٧،٧١٩،٥٩٧	٤،٣٥٤،٩٢٢
			٣،٣٦٤،٦٧٥					٣،٣٦٤،٦٧٥	

جدول رقم (٢٦)
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

(بالألف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــــــان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	موازنة معدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة			
١- فائض الحكومة من:			
الهيئة العامة للبترول	٧،٧٨١،٣٧٤	٨،٥٧٣،٤٠٠	٧٩٢،٠٢٦-
هيئة قناة السويس	٣٣،١١٢،٠٠٠	٣٣،٥٠٥،٨٧٨	٣٩٣،٨٧٨-
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	١٠،٠٠٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠،٠٠٠	٠
باقى الهيئات الاقتصادية	١١،٤٦٦،٨٤٩	١١،٩٣٩،٥١٨	٤٧٢،٦٦٩-
إجمالى فائض الحكومة	٦٢،٣٦٠،٢٢٣	٦٤،٠١٨،٧٩٦	١،٦٥٨،٥٧٣-
٢- ضرائب الدخل من:			
الهيئة العامة للبترول	٧،١٤٩،٨٢٩	٤،٨٧٧،٠٠٠	٢،٢٧٢،٨٢٩
الهيئة العامة للبترول (الشريك الأجنبى)	٣٤،٤٠٠،٠٠٠	٣٦،٧٢٥،٠٠٠	٢،٣٢٥،٠٠٠-
هيئة قناة السويس	٣٤،٠٤٠،٠٠٠	٣٤،٢٠٣،٩١٩	١٦٣،٩١٩-
باقى الهيئات الاقتصادية	٤،٥٥٤،٠٨٥	٤،٥٨٥،٠٦٥	٣١،٤٨٠-
إجمالى الضرائب الدخلية	٨٠،١٤٣،٩١٤	٨٠،٣٩١،٤٨٤	٢٤٧،٥٧٠-
٣- الإتاوات من:			
الهيئة العامة للبترول	١٤،٥٦٥،٦٥٠	١٣،٢٠٧،٠٠٠	١،٣٥٨،٦٥٠
هيئة قناة السويس	٤،٨٤٨،٠٠٠	٤،٨٠٠،٠٠٠	٤٨،٠٠٠
إجمالى الإتاوات	١٩،٤١٣،٦٥٠	١٨،٠٠٧،٠٠٠	١،٤٠٦،٦٥٠
٤- الرسوم:			
ضرائب ورسوم سلعية	٩،٩٧٦،٣٨١	١٣،٣٢٤،٨٤٨	٣،٣٤٨،٤٦٧-
رسم دمغة نوعى (هيئة البترول)	٣٠٨،٣٠٠	٣٢٦،٠٠٠	١٧،٧٠٠-
إجمالى الرسوم	١٠،٢٨٤،٦٨١	١٣،٦٥٠،٨٤٨	٣،٣٦٦،١٦٧-
٥- أخرى:			
المحول من هيئة الاوقاف إلى وزارة الأوقاف	١،٣٩٣،٥٠٠	١،٢٥٥،٥٠٠	١٣٨،٠٠٠
المحول من هيئة مشروعات التعمير إلى وزارة الزراعة (المراقبات)	١٥،٢٢٦	١٥،٢٠٠	٢٦
الفوائد المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٦٦٧،٨٧٠	٥٨١،٦٥٧	٨٦،٢١٣
الأقساط المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٢،٠٠٧،٣٥٤	١،٤١٦،٣٥٠	٥٩١،٠٠٤
المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى	١٠١،٥٠٠	٨١،٠٠٠	٢٠،٥٠٠
المخصص لوزارة التنمية المحلية (صيانة طرق)	٥٠،٧٥٠	٨١،٠٠٠	٣٠،٢٥٠-
إعانات للغير (للمحافظات السياحية)	٢٠،٠٠٠	٢٠،٠٠٠	٠
تكاليف خدمات المصالح	٤٢٤،٢٤٠	٢٩٢،١٣٤	١٣٢،١٠٦
إجمالى أخرى	٤،٦٨٠،٤٤٠	٣،٧٤٢،٨٤١	٩٣٧،٥٩٩
إجمالى ما يؤول للموازنة العامة للدولة	١٧٦،٨٨٢،٩٠٨	١٧٩،٨١٠،٩٦٩	٢،٩٢٨،٠٦١-

جدول رقم (٢٧)
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الإقتصادية

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــــــــان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير
١- الدعم (الإعانات) الى:			
الهيئة العامة للبترول	١٨،٤١١،٤٠٠	٢٨،١٩٣،٠٠٠	-٩،٧٨١،٦٠٠
هيئة السلع التموينية	٨٧،٢٢٢،٠٠٠	٨٤،٤٨٧،٠٠٠	٢،٧٣٥،٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	١٧٩،٩٩٧،٧٠٠	١٦٩،٦٤٨،٥٠٠	١٠،٣٤٩،٢٠٠
باقى الهيئات الاقتصادية	٢،٦٢٣،٧٩٧	٢،٦٠٦،٨٠٠	١٦،٩٩٧
إجمالى الدعم (الإعانات)	٢٨٨،٢٥٤،٨٩٧	٢٨٤،٩٣٥،٣٠٠	٣،٣١٩،٥٩٧
٢- المساهمات:	١٣،٣٠٤،٠٥٧	١٦،٩٥٤،٥٧٩	-٣،٦٥٠،٥٢٢
٣- الهيئة الوطنية للاعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠
٤- اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل)	١٦٠،٦٠٠	٨٦٥،٠٠٠	-٧٠٤،٤٠٠
٥- ما يؤول من الخزانة العامة للهيئة القومية لسكك حديد مصر	٥،٥٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٤،٤٠٠،٠٠٠
إجمالى ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية	٣٠٨،٣١٩،٥٥٤	٣٠٤،٩٥٤،٨٧٩	٣،٣٦٤،٦٧٥

الخاتمة

السيد المستشار الجليل / رئيس مجلس النواب
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد حرصت خلال عرض الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على الوضوح والشفافية الكاملة مع مجلسكم الموقر فأنتم نواب الشعب وأنتم شركاء في المسئولية ووحدة الهدف الذي نسعى إليه جميعاً وهو تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الاقتصادي والإجتماعي وهو ما تعمل السياسة المالية من خلال مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم الوصول إليه وذلك ارتكازاً على المحاور الآتية:-

- الواقعية في تقدير الإيرادات العامة المستهدفة وذلك في ضوء القدرة التكليفيه للمجتمع الضريبي ومؤشرات الأداء الاقتصادى ومعدلات النمو المستهدفة في قطاعات الدولة.
- الفاعلية والرشادة في تقدير المصروفات وضبط النفقات إلى أقل الحدود الممكنة بشكل يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون التأثير على استمرار أنشطة الدولة والقدرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- التوسع فى الإنفاق الاستثماري بهدف رفع كفاءة البنية الأساسية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق فرص عمل للعديد من المواطنين.
- أن حقوق الدولة وملكيتها لمؤسساتها لابد أن تحقق نتائج مثمرة، وإن إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن تكون لصالح الخزانة العامة، وأن يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما يناط بالبعض منها من أداء الدور الاجتماعي للدولة.

وفى الختام أود ان أؤكد على التنسيق الدائم والمستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالاً لحكم المادة رقم (١٥) من قانون الموازنة العامة للدولة، وذلك تحقيقاً للانضباط المطلوب فى الأداء الاقتصادى واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنيه المصرى والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة.

وأخيراً فإن مهمة الإصلاح والبناء والتنمية هي مهمة تشاركيه يتكاتف الجميع على حملها سعياً لرفعة هذا الوطن وتحقيقاً لما نصبوا إليه جميعا من عزة وكرامة لوطننا العزيز.

والله ولي التوفيق